علي المؤمن

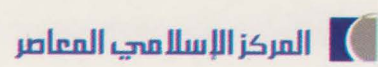
الغزو الطائفي

في مواجهة المشروع الحضاري الإسلامي



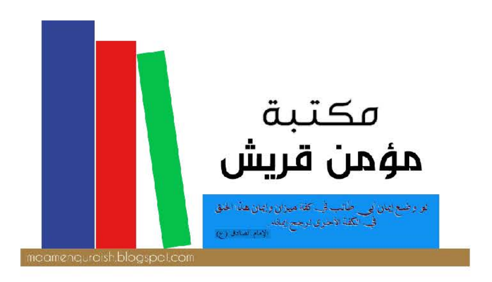






الغزو الطائفي

في مواجهة المشروع الحضاري الإسلامي



الغزو الطائفي

في مواجهة المشروع الحضاري الإسلامي

المؤلف

علي المؤمن

نشر

المركز الإسلامي المعاصر

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

بيروت

*ص.ب: ١٤/٦٤١٢ - كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان

*ص.ب : ٦٦ – بيلا – دمشق – سوريا

Islamic_c@hotmail.com



الغزو الطائفي

في مواجهة المشروع الحضاري الإسلامي

علي المؤمن

المركز الإسلامي المعاصر

دراسات ـ ترجمة ـ نشر



كلمة الناشر

تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو الطائفي ضمن سياقين: الماضي القريب والحاضر القائم، بما يحملان من جدل دائم، يؤكد عملية التأثير والتأثر بين الازمنة ، والتي من شأنها رسم صورة المستقبل أيضاً.

وقد رصدت الدراسة سياسات الغزو، كسبيل يعتمده الغازي للهيمنة على الواقع الاسلامي، بكل ما يختزنه من مواقع سياسية حركية وعقائدية معنوية.

وفي المقابل، بحث المؤلف السياسة الوقائية والدفاعية، والمشروع المضاد للغزو، والذي أعدته الجمهورية الاسلامية في إيران، بما تمثله من واجهة للاسلام العالمي، المستهدف الأول لزعماء حروب الطائفية.

ومما يميز كتاب (الغزو الطائفي) اعتماده خارطة واسعة من المصادر والملفات المهمة، جعلت منه بحثاً علمياً تحليلياً ، متفرداً في معالجته لموضوع الهجمة الطائفية التي تستهدف وحدة الامة ووفاقها ومشروعها الحضاري.

في البدء .. كلمة

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع الطائفية والتعصب المذهبي من الموضوعات القديمة في الواقع الإسلامي، إذ يرجع إلى عصر صدر الإسلام، وما رافقه من أحداث سياسية، تحوّلت بمرور الزمن إلى عقائد وفرق ومذاهب، مؤطرة — غالباً— بألوان من الطائفية السياسية.

وبقي الواقع الإسلامي محكوماً بهذه الأحداث، بل يعيشها بكل تفاصيلها، فما برح المسلمون يعيشون التاريخ، ويتفاعلون مع أحداثه، وكأنهم جزء منه. وإثارة الطائفية خارج سياقها التاريخي والموضوعي بقي — هو الآخر — محكوماً بالظروف، حتى نجد — غالباً — أن وراء

هذه الإثارة مؤامرة تستهدف الواقع الإسلامي في الصميم، وتضع نصب عينيها تمزيقه وشرذمته.

والظرف الذي استجد في أواخر العقد الثامن من القرن الميلادي الماضي، وفرض إثارة المسألة الطائفية بصورة مختلفة، تمثّل في قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. فقد كرّس الطائفيون جهودهم باتجاه تفتيت الأمة طائفياً ومذهبياً، واتهام الجمهورية الإسلامية بالطائفية، وبالتالي إثبات فشل مشروعها الإسلامي الحضاري، أو تشويهه والحد من تأثيره. وبرغم أن التآمرالطائفي الذي يستهدف وحدة الأمة ظل دائماً الأكثر تأثيراً وخطورة، إلا أنه في هذه المرحلة تبلور عن غزو طائفي واسع في مساحة حركته وتأثيره، وشامل في آلياته وأدواته وأطرافه.

عناصر الغزو الطائفي الجديد تتمثل في أكثر من دولة وتيار طائفي. أما آلياته، فتبدأ بالدعاية والإعلام المضاد، وتنتهي بالضغط السياسي والمواجهة المسلحة، وهذه الشمولية هي التي دفعت البحث لاختيار مصطلح «الغزو الطائفي» عنواناً له، أسوة بباقي أشكال الغزو، التي تهدد — هي الأخرى — الأمة الإسلامية ووحدتها.

ويبحث هذا الكتاب في موضوع: الغزو الطائفي الذي واجهته الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخلفيات هذا الغزو وأهدافه وعناصره وأدواته وآلياته.

إضافة إلى الأسلحة التي استخدمتها الجمهورية الإسلامية في هذه المواجهة، على مستوى المشاريع والمؤسسات والخطاب، وذلك في إطار أسلوبها المعتاد في مواجهة أشكال الغزو الأخرى (الثقافي والإعلامي والسياسي والعسكري)، فهي تتصدى للغزو، ثم توقف زحفه، وتهاجمه في النهاية.

وأهمية هذه المواجهة، بما تشتمل عليه من نتائج خطيرة على الأمة وصحوتها وواقعها، وضرورة الكشف عن خيوط الغزو وعناصره ووسائله؛ تلخِّص بمجملها الدافع وراء كتابة هذه الدراسة.

والواقع أن المصادر البحثية في هذا المجال تكاد تكون نادرة، برغم الكم الكبير من الدراسات والكتب التي كتبت عن الطائفية بشكل عام، والتأريخ الطائفي للمسلمين بشكل خاص، فكان لزاماً التنقيب عن الأرقام الموثقة المتناثرة في الكتب والدوريات والبيانات والملفات.

وهذه الدراسة استمرار للدراسة التي صدرت في عام ١٩٩٤ تحت عنوان «المسألة الطائفية في الإسلام»، والتي تناولت فيها جذور المسألة الطائفية ومظاهرها وعوامل انتشارها واستمرارها، ومساريها التاريخي والفكري، حتى مرحلة ما قبل تأسيس الجمهورية الإسلامية. وبصدور هذه الدراسة يكون السياق التاريخي للموضوع قد اكتمل، بدءاً بصدر الإسلام وحتى المرحلة الحاضرة.

اشتملت الدراسة على ثمانية فصول، يتناول كل منها محوراً وموضوعاً رئيساً. فالفصل الأول تمحور حول بدايات الغزو الطائفي عقب تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الفصل الثاني تم بحث عوامل الغزو الطائفي وعناصره ووسائله داخل إيران نفسها (العامل الداخلي). أما الغزو من خارج إيران (العامل الخارجي) فهو محور الفصل الثالث. ويدور الفصل الرابع حول وسائل الغزو الطائفي، وتحديداً الدعاية والإعلام الطائفيين. أما الفصول الخامس والسادس والسابع، فإنها كرِّست لبحث أساليب مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للغزو الطائفي، على المستويين النظري والتطبيقي. فيما تركّز البحث في الفصل الثامن (الأخير) على مواقف الإسلاميين خارج إيران من الغزو. وختمت الدراسة بملحق إحصائي يشير إلى واقع التعددية المذهبية

والقومية في إيران، للوقوف على حقيقة الأرقام التي يطرحها البعض بدواعي إعلامية وطائفية.

ومن الله التوفيق.

علي المؤمن

بيروت – ٢٠٠٣م

الفصل الأول

طلائع الغزو الطائفي الجديد

إفرازات الغزو الطائفي القديم

استثمر الاستعمار العالمي، بمختلف أشكاله، عوامل التفرقة بين المسلمين، وعمل على إحياء ما اندثر منها، ليشكل بذلك العامل الخارجي الذي تكامل مع العامل الداخلي المتمثل بمسيرة المسألة الطائفية في التأريخ الإسلامي[1]؛ لتتبلور المسألة الطائفية في صيغتها الحالية خلال القرون الأخيرة، بالصورة التي يطمح إليها المخطط الاستعماري الشامل[2].

والمخطط الاستعماري في مجال بث الفرقة بين المسلمين وتعميقها يعود إلى عصر الحروب الصليبية، فهناك وثيقة قديمة محفوظة بدار الوثائق القومية في باريس، يقول فيها ملك فرنسا لويس التاسع (ت ١٢٧٠):

لا يمكن الانتصار على المسلمين من خلال الحرب، وإنما يمكن الانتصار عليهم بواسطة السياسة باتباع ما يلي:

«- إشاعة الفرقة بين قادة المسلمين، وإذا حدث فليعمل على توسيع شقتها ما أمكن حتى يكون هذا الخلاف عاملاً في إضعاف المسلمين.

- عدم تمكين البلاد الإسلامية والعربية أن يقوم فيها حكم صالح.

- إفساد أنظمة الحكم في البلاد الإسلامية بالرشوة والفساد والنساء، حتى تنفصل القاعدة عن القمة».

إضافة إلى بنود أخرى لا تقل أهمية[٣].

وبقيت ثوابت المخطط المعادي للإسلام تنتقل من جيل إلى آخر، حتى وصلت الأجيال الاستعمارية المتأخرة، التي حافظت على تلك الثوابت، وعملت على تطوير قواعدها الفكرية ووسائل تنفيذها. وتمثلت أهم مفردات المخطط المذكور - على الصعيد السياسي في الحيلولة دون قيام دولة إسلامية، أو إسقاطها عند قيامها بمختلف الوسائل، والحيلولة دون بروز قائد إسلامي عالمي، يأخذ على عاتقه رأب الصدع في صفوف المسلمين، والسير بهم باتجاه أهدافهم.

يقول المستشرق البريطاني مونتغمري وات:

((إذا وجد القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام، فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى في العالم مرّة أخرى))[٤].

وهكذا بقي الاستعمار في مواجهة حضارية شاملة مع المسلمين، على المستويات العقائدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكان من آثار هذه المواجهة سقوط الدولة العثمانية، والتي كانت – برغم كل سلبياتها – تمثل الرمز الإسلامي الذي يوحِّد المسلمين شكلياً. ومن آثارها – أيضاً – زرع الأفكار المنحرفة وتحويلها إلى تيارات منظمة قوية، وفرض أنظمة الحكم على المسلمين، بعد تغيير الأساليب الاستعمارية القديمة التي كانت تعتمد الاحتلال العسكري المباشر.

والحقيقة أن الاستعمار نجح إلى حد كبير في تنفيذ مخططه، وربح المواجهة مع الإسلام، حتى أصبح المسلمون شعوباً وجماعات متناثرة تتوزعها أشكال منوعة من الطوائف والأحزاب والأفكار والتيارات والحكومات.

الحضور الإسلامي الجديد

في أواخر السبعينات من القرن الميلادي الماضي، فرضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها على النظام العالمي وخارطته السياسية، قوة جديدة لا يمكن تجاوزها، وشكلت الجمهورية الإسلامية أحد أهم ممهدات انهيار النظام العالمي، بعد أن اخترقت معادلاته، وغيرت في ترتيب خارطته السياسية. فأصبحت بذلك الخطر الأول الذي يتهدد مصالح الاستعمار في المنطقة الإسلامية بكل أشكاله وصيغه.

لقد قوّضت الثورة الإسلامية الكثير من الجهود الحثيثة التي بذلها الاستعمار، خاصة في المئة سنة الأخيرة، والمفاهيم والأفكار المنحرفة التي زرعها في أوساط الأمة الإسلامية، وقدّمت بديلاً حضارياً مختلفاً .

ومقابل البديل الحضاري النموذجي الذي تطرحه إيران، والنهوض الإسلامي العام المضاد لكل أشكال الاستعمار والمرتبطين به، أعاد الاستعمار حساباته، ورسم مخططات جديدة اعتقد أنها تنسجم مع طبيعة الحضور الإسلامي الجديد، بهدف إحباطه واحتوائه، ومن ثم اقتلاعه من جذوره.

وكان المخطط الاستعماري لمواجهة المشروع الحضاري الإسلامي، من القوة والشمول، بحيث توقّع الجميع سقوط الجمهورية الإسلامية يوماً قبل آخر. فبرغم أن انتصار الثورة الإسلامية وثباها كان — بذاته— لوناً من الإعجاز، إلاّ أن استمرار الجمهورية الإسلامية وبقاءها ظل لوناً آخر من الإعجاز، أكبر أهمية وحجماً، إذ بقيت مستهدفة في وجودها بصورة يومية، ومن قبل اتجاهات متنوعة النوايا والجنسيات، وكان من شأن كل تحدٍّ — بمفرده — الإطاحة بها.

يقول المفكر الفرنسي المسلم روجيه غارودي:

«لقد وضع الخميني نمط النموذج في الغرب في قفص الاتهام، فالخميني أعطى حياة الإيرانيين معنىً. في نفس الوقت كان الغرب وتابعوه ممن هالتهم هذه الانتفاضة والثورة يتحرّكون على محاور عدّة، من أجل ضرب الثورة. وحاولوا الحيلولة دون وصول علماء الدين إلى السلطة، وأثاروا الأقليّات القومية، ودعموا المجموعات الإيرانية المعارضة المتمثلة في الشراذم الملكية السافاكية وبعض التنظيمات العلمانيّة، ثم مارسوا الحصار الاقتصادي والسياسي. وعندما فشل كل ذلك أوعزوا إلى صدام حسين من أجل شن الحرب. وأخيراً كانت إثارة الفتنة بين السنة والشيعة في محاولة لمحاصرة المد الثوري المجاهد ومنع تأثيره من الوصول إلى المناطق السنّية، سواءً الغنيّة بالبترول أو تلك التي تواجه إسرائيل»[٥].

الاستهداف الطائفي قبل انتصار الثورة

من أبرز التهم التي وجِّهت لثورة الإمام الخميني تهمة الطائفية، أو «التشيّع الطائفي» بكلمة أدق. وعلى أساس هذه التهمة حيكت خيوط المواجهة المذهبية ضدّها، والتي كان في مقدمة أهدافها تحجيم الثورة ومحاصرتها مذهبياً. فحين تكون الثورة إسلامية فإنها ستستطيع التحرك في دائرة مليار وربع مليار مسلم، وإذا وصفت بالتشيّع فإنها ستتحرك في دارة ضيّقة قوامها (٣٠٠) مليون مسلم شيعي، وإذا أضيفت إليها تهمة الفارسية، فإنها ستنحصر في دائرة (٢٥) مليون شيعي فارسي فقط.

لقد بدأ الغزو الطائفي بشكل مبكر جداً، أي قبيل انتصار الثورة بعدّة أشهر، حيث جهد الاستعمار ونظام بهلوي لتحويل الثورة الإسلامية إلى ثورة طائفية - سياسية، وتحويل الإمام الخميني إلى زعيم لفئة من المسلمين. فخلال تشكيل حكومة بختيار، أعلنت «منظمة الوحدة السنّية الإيرانية» عن وجودها، ونشرت بيانها التأسيسي، الذي جاء في قسم منه:

«١ـ تعلن المنظمة عن تأسيسها في طهران والمدن الإيرانية كافّة .

٢ـ تهدف المنظمة إلى تنقية دين محمد (ص) من المشركين (الشيعة):

أ ـ إن إيران، وطننا الكريم، لا يمكن أن يسلك طريق قافلة التحضّر العالمي مع وجود المذهب السياسي الجعفري (المذهب الشيعي)، إلاّ بتدمير هذا المذهب الذي فرضه إسماعيل الصفوي علينا بالقوة، ورميه في مزبلة التاريخ».

وظهر فيما بعد أن جهاز السافاك (مخابرات الشاه) كان وراء هذه المنظمة الوهمية، أو بالأحرى وراء إصدار هذا البيان ونشره على نطاق واسع، وخاصة في المناطق التي يكثر فيها أهل السنّة(٦).

كما كان عملاء (السافاك) يشيعون في المناطق السنيّة بأن علماء الشيعة إذا استلموا السلطة فإنهم سيحرمون أهل السنة من حقوقهم ويبيدونهم. «وبلغت هذه الإجراءات حدّاً أن كانوا يعمدون في بعض الأحيان إلى كتابات وبيانات وأقوال بعض من علماء الشيعة، مما كان تشم منه رائحة التفرقة، فيصوّرون منها كمية كبيرة ويوزعونها في كردستان»(٧).

هذا في وقت كان كثير من علماء أهل السنة، وخاصة في المناطق الكردية، يشاركون الشيعة في الإطاحة بالنظام البهلوي(٨). ولكن أحد

علماء الدين السنّة الإيرانيين، وبهدف تعزيز فكرة شيعية الثورة، نفى هذه المشاركة أساساً بقوله:

«لم يكن للسنّة أي دور في الإطاحة بحكم الشاه. والذين قادوا الثورة هم أهل الشيعة ... وشباب السنّة الذين أيدوا الثورة قبل خروج الشاه وبعد خروج الشاه هم يساريّون شيوعيون، ولا يعني هذا أن أهل السنّة كانوا يؤيدون الشاه، فالشاه نفسه كان مروِّجاً لمذهب الشيعة فكيف يؤيدونه»[٩].

ولا نريد هنا أن ننفي حقيقة ونثبت أخرى، ولكن الأمر الذي لا يقبل الجدل هو أن الشاه كان يدعم المذهب البهائي، إن لم يكن بهائياً، ولم يروّج يوماً للمذهب الشيعي، بل كان – في الحقيقة – يضطهد علماءه، كما كان يستغل المذهب لأغراض سياسية بحتة، في محاولة لامتصاص نقمة الشعب الإيراني الذي ينتمي معظمه إلى المذهب الجعفري.

وحين يضطهد نظام الشاه علماء الدين الشيعة ويقتلهم ويعتقلهم ويشرِّدهم، فإنه كان يمارس سياسة عدوانية أيضاً ضد علماء السنّة، إذ كان يزدريهم ويحتقرهم، ففي كردستان – مثلاً – أجبر طلبة العلوم الدينية والعلماء السنّة للحصول على شهادة التخرّج الابتدائية، ليعملوا

كمستخدمين في المدارس ودوائر الدولة. وتزامنت حملته الشعواء ضدّهم ابتداءً من عام ١٩٧٨، مع ظهور الحركات الشيوعية والقومية في كردستان وتركمن صحرا وبلوشستان.

وذُكر أنّ أحمد بني أحمد (عضو في برلمان نظام بهلوي) كان مدفوعاً خلال اندلاع الثورة لتفجير الموقف بين السنة والشيعة، فكان مخططه يبدأ بقتل أحد علماء السنّة في بلوشستان مع (٣٠) شاباً مؤمناً من أبناء المنطقة، ثم يشاع بشكل مكثّف أن القتلة هم من الشيعة المرتبطين بالثورة، وسيعقب ذلك – كما كان يتوقع المخططون – انتقاماً من قبل أهل السنّة. وهكذا تتفجّر المشكلة الطائفية، وتتحوّل الثورة عن مسارها بالفعل، لتنشغل بأمور هامشية.

وخلال هذه الفترة صدرت في الخارج أولى التصريحات التي تتهم الثورة والإمام الخميني بالطائفية. فقد ذكرت مجلة الأكسبرس (الفرنسية):

((مهما حدث، نعرف أن المنتصر في هذه الأحداث هو الإسلام. ولكن مهلاً يجب أن نكون حذرين من هذا الميدان، لأن هناك فروقات كبيرة بين

المذهب السنّي والمذهب الشيعي، ومراسل الأكسبرس أعلن بأن المسؤولين لا يرحّبون بحرارة بقيام حكم شيعي في إيران»[10].

وفي القاهرة اتهم الصحفي المصري أنيس منصور الإمام الخميني بأنه قائد ثورة طائفية، قوامها صراع بين السنّة والشيعة[11].

من الاستهداف إلى الغزو

لقد رافق الاستهداف الطائفي مسار الثورة، فكلما كانت الثورة تقترب من النصر، كان الاستهداف يتّسع ويتعمّق، حتى إذا انتصرت الثورة تحوّل إلى مشكلة طائفية معقّدة، أخذت شكل الغزو، والذي تخللته أساليب جديدة، أخطرها الصراع المسلّح. ففي ٢٠ شباط ١٩٧٩، أي بعد مرور ثمانية أيام فقط على انتصار الثورة، بدأ التمرد في كردستان، بمحاصرة جماعتي عبد الرحمن قاسملو (الحزب الديمقراطي) وعز الدين الحسيني (منظمة الكوملة) معسكر الجيش في (مهاباد). وكان التمرد ناتجاً عن تفاعل عاملين مؤثرين، أحدهما مذهبي والآخر قومي.

واستمر التحرك الطائفي يستعر على نار هادئة، حتى الإعلان عن مسوّدة دستور الجمهورية الإسلامية والذي نصت إحدى مواده على أن

المذهب الرسمي لإيران هو الجعفري الإثنا عشري، وأن المذاهب الخمسة الأخرى (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي، الزيدي) رسميّة هي الأخرى في المناطق التي يتواجد أتباعها فيها. فتفجّر التحرك بقوّة، وبرز الغزو الطائفي على صورته الحقيقية. كان هذا الأمر — بحد ذاته — كافياً للبعض (ممّن كان مع الثورة سابقاً) ليدخل طرفاً في التحرك الطائفي. وعلى حد قول أحد الكتّاب الفلسطينيين، فإن هؤلاء اكتشفوا فجأة أن الثورة الإسلامية «**ثورة شيعيّة، وأن الشيعة فرقة ضالّة أو كافرة، وأن آية الله الخميني، الذي قالوا أنّه هزّ العروش وهو يجلس فوق سجادته، أصبح أيضاً ضالاً كافراً**»[١٢] وهنا يقول الدكتور عمر الخطيب:

> **«إن نص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام الشيعي، وعلى أن الإمامة لن تكون لفرد من أبناء الطائفة الجعفرية بالذات وإلى الأبد، أمر يقزّم من حجم الثورة الإسلامية ومن هالتها، ويخفت من بريقها أمام عامة المسلمين»**[١٣].

ولسنا هنا بصدد الحديث عن إشكالية تحديد المذهب دستورياً، فهو ما سنوكله لأحد فصول الكتاب، ولكن أردنا القول من خلال طرح

هذه القضية بأن إقرار الدستور للمذهب الرسمي كان المفترق الذي كشف عن حقيقة تحرك الكثيرين وحدد موقفهم من الغزو الطائفي.

ثم أصبح الحديث عن (الإسلام الشيعي الفارسي) الذي تتبناه الثورة حديثاً يومياً في وسائل الإعلام «العربية خاصة»، واختلقوا في مقابله «الإسلام السني العربي»، ثم أدخلوهما في حلبة صراع مجازية وراحوا يصورون هذا الصراع بكل تفاصيله.

لكن الغريب أن بعض الكتاب يتحدثون عن هذا الموضوع وكأنه من المسلّمات الواقعية، فيقول أحدهم:

«إن الثورة الإيرانية، التي ترفع شعارات الإسلام، والأُخوّة العقائدية، لا ينبغي أن تقع في تناقض مع العرب، فالثورة لن تكون عالمية لو سمحت لنفسها بالوقوع في التناقض مع الإسلام العربي السني»[١٤].

وحين يعتقد هذا الكاتب بوجود مثل هذين الإسلامَين فإنه ينسجم بذلك مع ما يذهب إليه التيار الذي اكتشف أن ما يحدث في إيران «**كما لو أنّ هناك إسلاماً شيعياً فارسياً، وإسلاماً آخر سنيّاً عربياً، وأن المسألة صراع بين إسلامين**»[١٥].

والحديث عن وجود إسلامين أحدهما شيعي والآخر سنّي حديث قديم – إلى حد ما – اخترعه المستشرقون، ومنهم المستشرق المجري غولد تسهير، إذ يقول المفكر المصري الراحل الشيخ محمد الغزالي:

«لقد أحسست وخزاً في فؤادي وأنا أقرأ كلمة الإسلام الشيعي، والإسلام السنّي، التي ترددت على لسان المستشرق المجري مراراً. هل هناك إسلامان حقاً في أمّتنا؟ إنه إسلام واحد»[١٦].

وتحوّل بعض العلمانيين – في إطار المساهمة في الجهد الطائفي –إلى «السنّة» أكثر من أبي حنيفة وابن تيمية، في حين أن بعض هؤلاء – كما كشفت وثائق سرّية[١٧]– وخاصة أصحاب بعض الصحف، كانوا لسنين طويلة يتلقون مساعدات مادية مشروطة من حكومة محمد رضا بهلوي، ويشيدون بإنجازاتها. هؤلاء جميعاً أصبحوا من فرسان الغزو الطائفي، بعد أن أوحي لهم فجأة بأن حقوق أهل السنّة في إيران قد ضُيّعت، وأن الدولة الجديدة الحاكمة هي دولة شيعية.

وفي المقابل أوحي لبعض المتلبسين بزي علماء الدين الشيعة من المرتبطين بنظام الشاه، وكذلك لبعض البسطاء، بأن التشيّع في إيران أصبح في خطر، وأن الخميني يريد إلحاق الضرر بالحق التأريخي لأهل

البيت (ع)، وأنه يريد رفع الشهادة الثالثة (جملة أشهد أن علياً ولي الله) من الآذان، وأنه منع طبع كتاب «الغدير» وبعض أجزاء كتاب «بحار الأنوار» ... الخ، وأخذوا يذرفون الدموع على التشيّع المغدور في «دولة الخميني». كما عملوا بنشاط على محاولة اختلاق الخلافات بين علماء الشيعة في إيران، والتأثير على آخرين من أجل اتخاذ موقف مضاد للإمام الخميني والثورة الإسلامية؛ لسبب ما أسموه بالممارسات الهادفة للتقارب مع السنّة. وبذلك كان الطرفان الطائفيان يبكيان حقوقهما المذهبية التي أهدرتها الجمهورية الإسلامية!

والحقيقة أن الغزو الطائفي الذي واجهته الثورة الإسلامية لم ينشأ من العدم، بل كانت هناك قواعد انطلق منها، وتعود إلى أصل المسألة الطائفية في الإسلام تاريخياً، وامتداداتها، واستثمار الاستعمار لها، وضرب النظام البهلوي على وترها[١٨]. ولكن المسألة الطائفية لم تكن متفجِّرة من قبل بهذه الصيغة التي تواجهها الجمهورية الإسلامية. وهذا التفجير أو الغزو يدور حول محورين أساسيين، مترابطين تارة ومنفصلين أخرى، فهما منفصلان من ناحية المساحة الجغرافية وأدوات التنفيذ، ومرتبطان من ناحية وحدة الهدف والتخطيط. وأحد هذين المحورين يرتبط بالوضع الداخلي في إيران بعد الثورة، وهو المحور الداخلي،

والثاني يرتبط بتحريك بعض مفردات الوضع في الخارج، وانعكاساته وامتداداته هناك، وهو المحور الخارجي.

وسنأتي على هذا الموضوع في الفصول القادمة.

هوامش الفصل الأول

١ ـ انظر في هذا المجال: علي المؤمن، المسألة الطائفية في الإسلام .. دراسة في الجذور والمظاهر وعوامل الانتشار والاستمرار، والشيخ عبد الحسين النجفي الأميني، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، وكارل بروكلمان، تأريخ الشعوب الإسلامية، وأسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، وعبد القادر بن القادر البغدادي، الفرق بين الفرق، والشيخ جعفر السبحاني، الملل والنحل، والسيد مرتضى العسكري معالم المدرستين.

٢ ـ انظر: جلال العالم، دمّروا الإسلام أبيدوا أهله، ص ٦٠.

٣ ـ مجلة آخر ساعة، العدد ٢١٠٦، ١٩٧٥/٣/٥، نقلاً عن المصدر السابق.

٤ ـ د. يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمّتنا.

٥ ـ من المؤامرات البارزة في هذا المجال محاولة (نوجه) الانقلابية، التي كشفت عن رقم مثير يرتبط بأحد دوافع المحاولة. يقول العقيد ((ركني)) وهو من أبرز قادة المحاولة، في اعترافاته: ((من الأسباب المهمة التي دفعتنا للقيام بالمحاولة هو اعتقادنا بأننا سنفقد إيران بالفعل، فإيران آخذة بالتحوّل إلى دولة عربية. و لم يبق إلا أن يقول مسؤولوا الجمهورية الإسلامية للناس لا تتحدّثوا بالفارسية)).

انظر: سيد علي موسوي، كودتا وضد كودتا (الانقلاب والانقلاب المضاد)، ص ١٩٤.

٦ ـ أحمد مفتي زاده، آخر لقاء وآخر كلمة .. قضايا أهل السنّة في إيران، ترجمة: مسلم إيراني، الصفحة د.

٧ـ المصدر السابق نفسه.

٨ـ انظر: متى يطلق سراح المجاهد أحمد مفتي زادة؟، مجلة المجتمع (الكويتية)، العدد ٦٣٥، ١٩٨٣/٨/٣٠، ص ١٨ ــ ١٩.

٩ـ الشيخ ضيائي، أحوال العرب السنة في إيران، مجلة المجتمع العدد ٥٨٩، ١٩٨٢/١٠/٢، ص ١٧.

١٠ـ صحيفة الرأي العام (الكويتية)، العدد ٥٤٦٩، نقلاً عن: جعفر حسين نزار، إيران في المخاض، ص ١٣٤.

١١ـ مجلة إلى الأمام، العدد ٦٥١، نقلاً عن المصدر السابق.

١٢ـ د. عز الدين إبراهيم، الشيعة والسنّة ضجة مفتعلة، مجلة النور (المقدسية)، العدد الأول، آب ١٩٨٢، ص ٢٦.

١٣ـ نقلاً عن: محمود النجار، الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج، ص ٢٤.

١٤ـ المصدر السابق، ص ٢٤٤.

١٥ـ المصدر السابق نفسه.

١٦ـ الشيخ محمد الغزالي، دفاع عن العقيدة والشريعة، ص ٢٦٤.

١٧ـ وهي وثائق مستلة من ملفات جهاز الساواك ووزارة الخارجيّة الإيرانية، وحددت هذه الوثائق المبالغ التي سلّمها الساواك أو السفارات الإيرانية إلى رؤوساء تحرير ومدراء مؤسسات صحيفة معروفة. وقد نشرت الصحافة الإيرانية ــ ومنها صحيفة كيهان العربي ــ خلال عام ١٩٨٢م مجموعة من هذه الوثائق.

١٨ـ انظر: علي المؤمن، المسألة الطائفية في الإسلام، ص ١٠٥ ــ ١٠٨.

الفصل الثاني

الغزو الطائفي من الداخل

عوامل ساعدت فرسان الغزو الطائفي

العوامل الداخلية التي ساعدت فرسان الغزو الطائفي في تفجير المشكلة الطائفية وتصعيدها تتلخص في ما يلي:

أولاً : الوضع في مناطق أهل السنة

من أبرز المشاكل التي كانت مناطق أهل السنّة تعاني منها في بداية عهد الجمهورية الإسلامية، هو الحرمان الاقتصادي والثقافي الموروث من عهد الشاه، وكذلك تمركز أعداء الثورة فيها، والذين كانوا يستغلون هذا الحرمان، ومنهم المسلحون أو المهربون وتجار المخدرات، إضافة إلى استغلالهم العاملين المذهبي والقومي لمد نفوذهم، الأمر الذي حوّل مناطق أهل السنّة — وخاصة كردستان — إلى أرض خصبة لنمو التيارات اللادينية من ماركسية وقومية وغيرها. وحين كانت هذه التيارات تستغل تلك العوامل لخدمة أهدافها السياسية والفئوية، فإن

بعض التيارات الطائفية المحلية (المحسوبة على التيار الإسلامي) أخذت تستغل الحديث عن حالة الحرمان والعاملين الطائفي والقومي أيضاً لتحقيق هدفين أساسين:

١- مواجهة التيارات اللادينية بالذرائع نفسها التي تستقطب من خلالها الجماهير.

٢- الضغط على حكومة الجمهورية الإسلامية؛ لتحقيق مكاسب طائفية.

ومن هنا كان الطائفيون (دينيون ولا دينيين) يستغلون طبيعة الوضع في المناطق السنّية، ويرفعون الشعارات نفسها - مع اختلاف في الألفاظ والأساليب - لإثارة المشكلة الطائفية وتصعيدها.

ثانيا: العامل القومي

من الناحية الإثنية ينتمي معظم أهل السنة في إيران إلى الأقليات القومية[1] (الكردية والتركمانية والبلوشية). وقد تكامل العامل القومي مع العامل المذهبي ليكونا أساسين قويين للمشكلة، ومنطلقاً لاعتراض

أبناء السنّة على حكّام طهران (الفرس والأتراك)[٢] الشيعة!. وقد تأطرت من خلال ذلك المفاهيم والمطالب القومية بأطر مذهبية، مما حوّل القضية المذهبية إلى قضية سياسية. وفي هذا المجال يقول الكاتب المصري فهمي هويدي:

«ظلت هناك «خطوط تماس» بين ما هو سياسي وما هو مذهبي في بعض الأحيان، حتى صار من الصعب التفرقة بين حجم الدور السياسي والعنصر المذهبي في بعض المشكلات والقضايا المثارة»[٣].

ثالثاً: العامل الجغرافي

المناطق ذات الأكثرية السنّية تقع – دون استثناء – في أطراف إيران، وعلى تماس مباشر مع المناطق ذات الأكثرية السنّية في الدول المجاورة. فمناطق الأكراد الإيرانيين السنّة تقع في أقصى غرب إيران قرب الحدود مع العراق، وبجوار مناطق الأكراد العراقيين السنّة، وتقع مناطق التركمان أقصى شمال إيران قرب الحدود مع جمهورية تركمنستان ذات الأغلبية التركمانية السنّية. أما البلوش فتقع مناطقهم أقصى الجنوب الغربي قرب الحدود مع باكستان وبجوار مناطق البلوش الباكستانيين السنّة. وهناك أيضاً عدد من أهل السنّة من أصول قومية

مختلفة يقطنون شمال شرقي إيران على الحدود مع تركمنستان وأفغانستان إضافة إلى عدد قليل من العرب السنّة[٤] الذين يقطنون الموانئ الجنوبية الخليجية. هذا التوزيع الجغرافي السكاني يجعل من المناطق السنّية الخاضعة ـ خضوعاً مباشراً ـ للتأثيرين الطائفي والقومي من قبل الدول المجاورة بؤراً للغزو الطائفي.

رابعاً : الدور السلبي لبعض علماء الدين

علماء الدين الطائفيون (سنّة وشيعة) لا يمارسون دوراً سياسياً معيّناً، بل إنهم يعنون بالشأن المذهبي، ويتحركون في إطاره بذهنية وأدوات متعصبة ومتطرفة. ففي إطار الشيعة ـ وكما ذكرنا ـ هناك من علماء الدين مَن يعترض بشدة على الجمهورية الإسلامية لعدم اهتمامها اهتماماً كافياً بالقضايا المذهبية الشيعية الخاصّة، ودعوتها للوحدة الإسلامية العامة، التي ستؤدي ـ حسب اعتقاده ـ إلى ذوبان الشيعة في السنّة، وبأن قادة الجمهورية الإسلامية ـ بمن فيهم الإمام الخميني الراحل والإمام الخامنئي ـ يطرحون الإسلام طرحاً عاماً وليس طرحاً شيعياً مذهبياً.

وفي المقابل، هناك من علماء الدين السنّة من يفكر بالاتجاه المخالف تماماً. يذكر فهمي هويدي في كتاب «إيران من الداخل» بهذا الشأن بأن أكثر الدعاة ورجال الدين في بلوشستان هم من الدارسين في باكستان وبعض الدول العربية، وهؤلاء يلتقون عند موقف من الشيعة يصل إلى حد الإخراج من الملّة والتكفير. **«وقد ذهبوا إلى حد تكفير نواب البلوش الأربعة المنتخبين في البرلمان، بعدما اتهموهم (بموالاة) الكافرين الشيعة»**[٥] .

ونجد في مناطق أهل السنّة الأخرى، وخاصة كردستان، نماذج مشابهة، إن لم نقل أكثر تطرفاً. وهؤلاء، من أي مذهب كانوا،مهمتهم تصنيف المسلمين إلى شيع وفرق وطوائف، يكفرّ هذا ويفسّق ذاك[٦].

خامساً : وضع حكومة الجمهورية الإسلامية

الوضع الخاص الذي عاشته الجمهورية الإسلامية في أعوامها الأولىلم يسمح لها بتطويق المشكلة الطائفية، إذ لم تكن أجهزتها قد اكتملت أو اكتسبت الخبرة اللازمة لإدارة البلاد. بل كان هناك نوع من الارتباك على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية. فضلاً عن انشغالها في مواجهة التحركات المضادة المستمرة، المؤامرات المتزامنة المتوالية الأخرى، والتي كانت تستهلك معظم وقت المسؤولين واهتمامهم

وطاقتهم، الأمر الذي يحول دون معالجة الكثير من المشاكل الداخلية في البلاد، ومنها المشاكل في المناطق السنّية.

إن العوامل الخمسة التي مرت مثّلت منطلق تبلور المسألة الطائفية بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، ثم نموها وتفجيرها مع بدء الغزو. كما شجّعت فرسان الغزو الطائفي على إذكاء نار المؤامرة، بعد أن نجح جزء منها.

اتساع رقعة الصراع المسلّح

تفجرت المشكلة الطائفيّة – كما مرّ – بعد ثمانية أيام فقط من انتصار الثورة، ثم لم تمض أشهر على ذلك، حتى أخذت المشكلة طابعاً آخر أكثر عمقاً وخطورة، اتّضحت من خلاله الكثير من معالم الغزو الطائفي. فخلال تموز ١٩٧٩ كانت النار تلتهم معظم مناطق أهل السنّة بالتدريج، ابتداءً من كردستان وانتهاءً بتركمان صحرا وكنبد وبلوشستان وبندر لكنه وطوالش، بتحريك من التنظيمات والجماعات الطائفية والقومية والماركسية، وبتدخل مباشر من مخابرات النظام العراقي والمخابرات الأمريكية ومخابرات الاتحاد السوفييتي. ففي منطقة تركمان صحرا – مثلاً – تأزّم الوضع بشكل كبير، وخاصة في مدن

كند وبندر تركمان وآق قلعة وكمش تبه، وذلك في نهاية تموز ١٩٧٩. يقول الشيخ صادق الخلخالي (رئيس محاكم الثورة حينها) بأن التحقيقات أثبتت ضلوع مخابرات الاتحاد السوفييتي في أزمة ((تركمان صحرا))، ولا سيما في المناطق الشمالية المحاذية للحدود الروسية، حيث كان بعض طلبة العلوم الدينية في المدارس السنّية هناك ينشرون التعاليم الماركسية — اللينينية إلى جانب رفع شعار الطائفية، بدلاً عن تعاليم الإسلام، ويحرِّضون على محاربة الجمهورية الإسلامية. حينها اضطر الشيخ الخلخالي — كما يقول — إلى ترك كردستان التي كانت مشتعلة حينها، والتوجه إلى تركمان صحرا، لإخماد الفتنة(٧).

الرموز المحلّية للغزو

الغزو الطائفي كان يتحرك في إيران من خلال أدوات ورموز محلّية تنتمي الى تيارات فكرية مختلفة. ولكن الرموز المؤثرة كانت تنتمي إلى التيار الديني، ولعل الشيخ عز الدين الحسيني والشيخ عثمان النقشبندي والشيخ أحمد مفتي زاده هم من أبرز هؤلاء الرموز، مع الفارق في طبيعة وحجم الدور الذي لعبه كل منهم، واتجاهه الفكري، وعلاقاته بالخارج. فمثلاً الشيخ أحمد مفتي زاده بدأ مع الثورة الإسلامية كأحد

علماء الدين الثوريين، إلاّ أنه انتهى كأبرز رموز الغزو الطائفي، وهو بذلك يختلف عن الحسيني والنقشبندي، اللذين عارضا الجمهورية الإسلامية، منذ البداية فضلاً عن اتجاهاتهما الفكرية وسلوكياتهما المختلفة السابقة للثورة. ونستعرض هنا دور كل منهم:

١- عز الدين الحسيني: في بداية دخوله العمل السياسي انتسب إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (القومي - الماركسي) عام ١٩٦٤، ثم ترك صفوف الحزب نتيجة خلاف فكري - كما يقول -، وأسس تياراً خاصاً يقف على ثلاث دعامات: القومية الكردية والاشتراكية العلمية والديمقراطية الأخلاقية. وكان حينها قد طرح نفسه واحداً من رجال الدين السنّة البارزين وزعيماً لإحدى الطرق الصوفية. ومن السهل التعرّف على حقيقة الاتجاه الفكري للشيخ الحسيني من خلال الدعامات التي يتبناها (القومية والاشتراكية والديمقراطية). وقد أكّدت الوثائق الرسمية للساواك، والتي نشرت بعد انتصار الثور، إن عز الدين الحسيني كان أحد المتعاملين مع الساواك، وكان يتسلّم مرتّباً ثابتاً منه.

وقد اعلن عز الدين الحسيني - في أعقاب أحداث كردستان - الحرب ضد الجمهورية الإسلامية، بالتعاون مع عبد الرحمن قاسملو (زعيم

الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وذلك في البيان الرسمي الذي أصدره في ٢ آب ١٩٧٩. وكان الشيخ الحسيني يدعم جماعة «الكوملة» الماركسية – الماوية، التي يقود عناصرها المسلحة شقيقه الشيخ جلال الدين الحسيني وقد سيطرت هذه العناصر على مدينة «بانه» في تلك الفترة وبعد تحرير المدينة في أواخر آب ١٩٧٩ على يد قوات حرس الثورة الإسلامية والمتطوعين بقيادة الدكتور مصطفى شمران، هرب الشقيقان (عز الدين وجلال) إلى العراق فوراً.

وخلال سيطرة قوات «الكوملة» على مدينة «بانه» ومحاولاتها للسيطرة على مناطق أخرى، ارتكبت أعمالاً شنيعة، كشف النقاب عن عدد منها. ففي حادثة واحدة قام جلال بنفسه (بفتوى من شقيقه عز الدين) برشّ (البنـــزين) على ما يقرب من (٢٥٠) عنصراً من قوات حرس الثورة والجيش الإيراني، كانوا أسرى لديه، وأحرقهم حتى الموت، وتحولت جثثهم إلى رماد. كما قتلت قواته أعداداً كبيرة من علماء الدين السنّة الموالين للثورة، بينهم ثمانية علماء قتلوا في يوم واحد (٢ كانون الثاني ١٩٨٠)، أحدهم الشيخ مصطفى مردوخ، وهو من علماء المنطقة ونجل أحد أكبر علماء كردستان. ثم أصدر عز الدين الحسيني من مقره – في العراق – فتوى بالجهاد ضد الجمهورية

الإسلامية بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠، طالب فيها العراق وبعض الدول العربية بالنصرة والمشاركة في الجهاد وفي الوقت نفسه دافعت الصحافة المرتبطة ببعض الحكومات عن الحسيني، تكريماً لتوجهاته وممارساته واعتبرته أحد كبار علماء الدين المدافعين عن حقوق أهل السنّة في إيران.

٢ـ الشيخ عثمان النقشبندي: زعيم الطريقة الصوفية النقشبندية. كان على علاقة جيدة بحكومة الشاه بهلوي، التي منحته سلطة شبه مطلقة في مناطق أتباعه[٨]، فكان يتصرّف «تصرّف السيد المطاع في أراضي الناس وأموالهم ومصائرهم، ويعتبر أن لا سلطة هناك فوق سلطته. والأسوء من ذلك أن أبناءه الذين أغرتهم هواية السلطة والتسلّط لا يتورّعون عن القيام بأي شيء في تلك المناطق يؤكد هيمنتهم على البشر»[٩].

وبعد انتصار الثورة أخذ يدعم مختلف الحركات المناهضة للثورة في كردستان، سواءً القومية أو الماركسية أو الطائفية، وبشكل خاص جماعة «رزكاري» الشيوعيّة، التي تمثّل عصبته الخاصة. ومن الأمور المثيرة بشأن هذه الجماعة ما يتعلق بزعيمها أحمد النقشبندي (زوج شقيقة الشيخ عثمان)، الذي كان ماركسياً حتى العظم، وفي الوقت

نفسه يُلقّب بشيخ الإسلام. فقد صعد هذا الرجل مرّة على المنبر وفضّل «لينين» على الرسول الأعظم (ص)، دون أن يعترض عليه الشيخ عثمان. ثم لجأ الإثنان مع جماعتهما (رزكاري) إلى العراق بعد تحرير الجيش الإيراني للأراضي التي كانوا يسيطرون عليها في كردستان. ومن العراق غادر عثمان النقشبندي إلى فرنسا.

وبعد فترة طويلة من الغياب،استمرت أكثر من عامين، لم يسمع خلالها باسم عثمان النقشبندي أو أي نشاط له، أخرجته مجلة المجلّة (اللندنية) في نهاية عام ١٩٨٢ من عزلته، حين التقته على صفحاتها، وعرّفته بأنه «زعيم ديني مسلم، له أتباع يقدّر عددهم بمليونين في إيران والعراق وتركيا وسوريا»، وأنه بعد إقامته في باريس ينوي أن يتّخذ من تركيا مقراً مؤقتاً يقود منه حملته «لإنهاء حكم أعداء الإسلام» في إيران كما يقول. في هذا اللقاء قال الشيخ عثمان:

«لقد ظللت دائماً على رأيي في أن رجال الدين يجب أن لا يتدخّلوا في السياسة اليومية. واليوم وقد أصبح الخميني رجلاً سياسياً يعمل بشكل سافر، فإنه ليس هناك من سبب يدعوني إلى تغيير مبادئي»[١٠].

بيد أنّ الشيخ عثمان لم يعط هنا تفسيراً يوازن فيه بين «عدم ممارسته العمل السياسي» وبين هدفه «إنهاء حكم أعداء الإسلام في إيران»، هذا إذا صرفنا النظر عن ممارساته السياسية والتنظيمية المباشرة، ابتداءً من عام ١٩٧٩.

٣- الشيخ أحمد مفتي زادة: كانت قضيته المحور الأبرز الذي ركّزت عليه الحملة الإعلامية الطائفية ضد الجمهورية الإسلامية. أنصار مفتي زادة كانوا يعرِّفونه بأنه «قائد الشعب الكردي المسلم في إيران» و «قائد المسلمين السنّة في إيران».

انتسب مفتي زاده في شبابه إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، واعتقل في عام ١٩٦٣ بسبب علاقته بالحزب. وخلال فترة اعتقاله في سجن «قزل قلعه» تعرّف إلى بعض علماء الدين والمثقفين الإسلاميين الشيعة، كالدكتور محمد جواد باهنر (ثالث رئيس وزراء في الجمهورية الإسلامية). وجراء حواره المتواصل مع الإسلاميين ترك الاتجاه القومي وانتسب إلى الاتجاه الإسلامي وأدرك عدم جدوى الثورات التي لا تتبنى النهج الديني[١١].

وحين قامت الجماعات القومية والماركسية بالهجوم على (سقز ومريوان ومهاباد وسنندج وغيرها) في أواسط عام ١٩٧٩ (عقب انتصار الثورة الإسلامية)، وتسببت في حوادث دموية، كان مفتي زادة يعيش في سنندج، أي أنه كان ضمن دائرة الأحداث، لكنه لم يكن جزءاً منها، إذ التزم الصمت تجاه ما يجري، وكان يتكلم فقط حين يدفع عن نفسه التهمة التي كانت توجهها له الجماعات الكردية العلمانية وهي تهمة الارتباط بنظام طهران الإسلامي، والتي كان يخشاها الشيخ كثيراً ويرفضها، إذ يضطر إلى ذلك لتحاشي استنكار ما تفعله هذه الجماعات أو مجرد انتقادها؛ بحجة تأكيد عدم ارتباطه بنظام الجمهورية الإسلامية، دون أن يأخذ ينظر الاعتبار — كما قال بعض المسؤولين ووسائل الإعلام — ما يفرضه عليه الموقع الذي ينسبه له أنصاره، أي موقع «قائد الشعب الكردي المسلم».

بل إنه حمّل حكومة الجمهورية الإسلامية مسؤولية أحداث كردستان، كما اتهم الشيخ أحمد الجنتي والشيخ موحدي كرماني (مبعوث الإمام الخميني إلى كردستان)، بأنهما عقدا اجتماعات سرّية لتعبئة شيوخ الطرق وعلماء الدين الساواكيين ضدّه[١٢]. وفي المقابل كان بعض وسائل إعلام الجمهورية الإسلامية ومن ورائها المسؤولين

والعلماء والحركات الإسلامية (الشيعية) تنبري للدفاع عن الشيخ مفتي زادة ومواقفه، حين يتعرض للحملات الإعلامية للأحزاب العلمانية الكردية.

وفي آخر صلاة جمعة أقامها في سنندج، طلب مفتي زاده من الناس الهجرة الشاملة من المناطق المعرضة لاحتلال القوى العلمانية. ثم هاجر هو من مريوان إلى باختران، وترك أنصاره في كردستان باتجاه باختران وهمدان وأصفهان، تاركين قوات التعبئة والمتطوعين القلائل يدافعون وحدهم عن مدن كردستان، التي كان القتال فيها يدور في الشوارع بين أنصار الجمهورية الإسلامية والتنظيمات العلمانية، حتى تمكنت الأخيرة من السيطرة على الكثير من مدن كردستان وقراها.

وكانت خلافات مفتي زاده وقادة الأحزاب العلمانية أمثال عز الدين الحسيني وعبد الرحمن قاسملو، تتلاشى عندما تكون هناك قضية طائفية مشتركة في مواجهة حكومة الجمهورية الإسلامية. في حين طُرحت للحوار العام مادة المذهب الرسمي للبلاد في الدستور، عمل مفتي زاده على تناسي كل خلافاته العقائدية والسياسية مع الشيخ عز الدين الحسيني وما قام به من ممارسات فعقد معه اجتماعاً في ٤ تموز

١٩٧٩ في سنندج؛ للوصول إلى موقف مشترك للحيلولة دون إقرار تلك المادة في دستور الجمهورية الإسلامية. وقام الحسيني – بدوره – بتوحيد الموقف مع قاسملو. وهكذا تحوّلت قضية «المذهب الرسمي للبلاد» إلى قضية متعددة الجوانب. أما جماعة الكوملة والماركسيون فإنهم لم يقتنعوا بهذا التنسيق، فبقي الشيخ مفتي زاده في تصوّرهم عقبة أمام تحقيق أهدافهم، وأنه لا زال على علاقة تفاهم وتواصل مع قادة طهران، ففجّروا بيته في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٩ عقاباً له.

من مظاهر الغزو.. اتهامات ومطاليب

حين كانت الجمهورية الإسلامية مشغولة بترتيب أوضاعها الداخلية، في الوقت الذي كانت كردستان مشتعلة وتتعرّض للتهديد الحقيقي من قبل القوميين والماركسيين، أعلن الشيخ أحمد مفتي زاده عن مطاليبه الطائفية من حكومة الجمهورية الإسلامية وأخذ يواجه الأخطاء التي ترتكبها الأجهزة التنفيذية في كردستان، بردود فعل متشنجة، فيزيد من مطاليبه ومن ابتعاده عن نظام الجمهورية الإسلامية. وسبق له أن أرسل مبعوثاً إلى المفكر الإسلامي الباكستاني الشيخ أبي الأعلى المودودي يسأله الرأي بهذا الشأن، فأجابه المودودي:

«يا شيخ أحمد هذا وقت الواجبات فأدّوا واجبكم تجاه ثورة الإسلام، وبعد أن يستقر حكم الإسلام طالبوا بالحقوق»[١٣].

إلاّ أن مفتي زاده رفع إلى الحكـــومة قائمة مطاليبه، مانحاً إياها مهلة (١٥) يوماً فقط للإجابة. وكان جزء من مطاليبه إنشاء جامعة في سنندج تحت إشرافه، ومشاريع إخرى ثقافية وعمرانية ويذكر أن السيد محمد حسين البهشتي (رئيس مجلس القضاء الأعلى حينها) الذي كانت تربطه علاقة جيدة بالشيخ مفتي زاده قال حينها:

«الشيخ أحمد جيّد، لكنّه عجول»[١٤].

وحين تأزّم الوضع في كردستان بشكل كبير، وفّرت حكومة الجمهورية للشيخ أحمد مفتي زادة منزلاً في باختران (كرمنشاه) بناءً على طلبه وبعيداً عن منطقة الصراع، وصرفت رواتب لأتباعه المتفرغين، بينما كانت الثورة في صراع دموي مع المتمردين من جانب، ومنهمكة من خلال مؤسسة «جهاد البناء» في إعمار كردستان من جانب آخر.

وفي أواسط عام ١٩٨٠ ألقى مفتي زادة خطاباً في حسينية الإرشاد بطهران، تهجّم فيه على الجمهورية الإسلامية واتهم مجلس قيادة الثورة ومجلس الخبراء بمختلف التهم، كالكذب والمراوغة. ومما قاله:

«إن هذه الثورة ليست إسلامية، بل هي رجعية، وإن هذا النظام ليس إسلامياً، بل هو النظام الشاهنشاهي بعينه، ولم يتغيّر إلاّ الإسم»[١٥].

وفي المقابل غضّت الدولة الطرف عن هذا التهجم العلني الشديد. بينما استمر هو في نهجه. ففي بداية عام ١٩٨١ اشترك مفتي زاده في المؤتمر العام لأهل السنّة، والذي عقد في طهران، حيث طالب الحكومة «بتعيين مجلس خاص لعلماء السنّة يتولى شؤون دينهم في جميع وزارات الدولة ويكون مرجعاً لأهل السنّة»، إلاّ أن الحكومة اعتبرت هذا المطلب طائفياً بحتاً ومخالفاً للتوجه الإسلامي العام للحكومة. فكان جواب رئيس الوزراء - حينها - محمد علي رجائي: «لا يمكن ذلك! هذا المجلس يعتبر دولة داخل دولة»[١٦]. ولكن الشيخ أحمد زاده لم يكن بحاجة إلى موافقة الحكومة، فبادر في نيسان ١٩٨١ إلى تأسيس مجلس شورى لأهل السنّة مقرّه طهران، تحت اسم «شوراي مركزي أهل سنّت»، وانتخب أعضاؤه من مختلف مناطق أهل السنّة. فكان من قرارات المجلس بناء مسجد خاص بأهل السنّة في طهران.

ثم أرسل الشيخ مفتي زادة رسالتين، إحداهما إلى مسؤولي الجمهورية الإسلامية في ٣ آب ١٩٨٢، والثانية إلى الإمام الخميني في ٢٥ آب

١٩٨٢، شدّد فيها من مطاليبه واتهاماته السابقة للجمهورية الإسلامية[١٧].

وبعد تأسيس «المركز الإسلامي الكبير في غرب البلاد»، اتهم مفتي زاده علماء الدين السنّة المساهمين في تأسيس المركز وإدارته أو المنظمّين إليه بمختلف التهم. فقد اتّهم المركز بأن هدفه محو التسنن، واتّهم علماء السنة الذين كانوا يحضرون مؤتمرات الوحدة ويساهمون في عملية الوحدة بين السنّة والشيعة في إيران بأنّهم عوام وعملاء ومخدوعون.

وفي أعقاب ذلك مباشرة دعا عدداً من علماء الدين السنّة من سنندج وبلوشستان وتركمان صحرا (من ٢٠ إلى ٣٠ شخصاً)، إضافة إلى حوالي (٢٠٠) إلى (٣٠٠) من أتباعه؛ لحضور اجتماع في منزله بباختران، دون موافقة السلطات المختصة، في وقت نصحه فيه قائد حرس الثورة الإسلامية في محافظة باختران بعدم عقد الاجتماع، لتجنّب الإثارات الطائفية. ولكن الشيخ مفتي زاده عقد الاجتماع، وتلى فيه بياناً شديد اللهجة، يتضمن جملة من الاتهامات والمطاليب تعبِّر عن مظاهر مثيرة للغزو الطائفي من الداخل، منها أن يكون «مجلس الشورى الإسلامي» مقسّماً بين الشيعة والسنّة بالتساوي، وتعديل بعض مواد

الدستور، ورفع «أشهد أن علياً ولي الله» من الأذان رسميّاً في أنحاء البلاد، وهدّد باستخدام السلاح ضد الحكومة إن لم تنفّذ المطاليب فوراً.

واعتبر المسؤولون الإيرانيون أن هذه المطاليب تفتقد إلى أبسط مقومات الموضوعية والتفكير المنطقي، فمجلس الشورى يُنتخب أعضاؤه من كل المدن على أساس عدد السكان، وحين يشكّل الشيعة ٩٢٪ من عدد السكان والسنّة ٥٪ فقط، فكيف يمكن أن يكون عدد أعضاء المجلس من السنّة مساوياً للشيعة؟. أما ما يتعلق بالشهادة الثالثة، فهي قضية لا تتدخل فيها الحكومة، وإنما هي قضية اجتهادية خلافية، لها علاقة بالأمة مباشرة، والخوض فيها سيؤدي إلى إثارة مشكلة داخلية معقدة.

وتحوّل ذلك الاجتماع، من خلال الشعارات التي طرحت فيه، إلى بؤرة لإثارة فتنة طائفية كبيرة وجرّاء ذلك، اضطرت الأجهزة المحلية لفض الاجتماع والقبض على الموجودين، ثمّ إطلاق سراح معظمهم فيما بعد. كما فرضت الإقامة الجبرية على الشيخ مفتي زاده، دون أن يتعرّض هو وجماعته لأية عقوبة تتلاءم وحجم الانتهاك الذي قاموا به. بيد أن المسألة كانت أكبر بكثير مما تصوره الشيخ أحمد، الذي دفعته

أهدافه وتصوراته الطائفية، إضافة إلى ضغوط بعض ممّن يرتبطون بجهات أجنبية تخطط للغزو الطائفي المضاد للجمهورية الإسلامية من الخارج. وقد اعترف بعض أتباع الشيخ أحمد بتلقي أموال وتوجيهات من نظامين عربيين.

وفي أعقاب ذلك نشرت جماعة مفتي زاده بياناً مطولاً «باللغة العربية والفارسية والكردية والإنجليزية». وزعته داخل إيران وخارجها، حول أساليب تعامل الجمهورية الإسلامية مع المسألة الطائفية، جاء فيه:

«من أول تلك المظالم اعتبار غير المذهب الجعفري خارجاً على الإسلام ... ومن المظالم المستهدفة تصفية أهل السنّة وإبادتهم اعتقادياً، ومحاولات النظام المسعورة بكل ما يملك من طاقات وإمكانيات لنشر التشيّع بين أوساط الشعب السنّي المختلفة، فطلبة المدارس مكلّفون بتعلّم التعاليم الشيعية غير مأذونين بتعلّم تعاليم مذهبهم. والموظفون مهدّدون بنقص الأجور أو الفصل أو النفي أو السجن إن لم يعترفوا بولاية الفقيه ... أما عن الكتب الحديثة والقديمة المعادة الطبع فحدّث ولا حرج. ومنها بل ومن آيات العداوة لله ولرسوله وللمؤمنين إهانة وسب وتفسيق وتكفير الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه ... ومنها مكر الحكومة بالشعب الكردي المنكوب، حيث استخدمت ما كانت تملك من الوسائل لصرفه عن الالتفاف حول قائده الناصح لمفتي زاده، وإقناعه بأن له زعيماً سياسياً هو «قاسملو» وزعيماً مذهبياً هو «الشيخ عز الدين الحسيني»

... وأيضاً قد ألقت السلطة بهذا الخداع في روع هذا الشعب المظلوم إنّ فصل الدين عن السياسة أمر طبيعي)).

لقد كان من المجدي - كما قال المراقبون حينها - تعزيز هذه الاتهامات الكبيرة بمصاديق أو أرقام موثّقة من الواقع، كي لا تبقى مجرّد كلام عدائي لا قيمة له ، وصورة من صور الغزو الطائفي.

علماء السنّة .. أهداف للغزو

عند تجاوز الرموز الطائفية الثلاثة، التي أشرنا إليها سابقاً، واتباعهم، والمشايخ الطائفيين الآخرين، فإن معظم علماء الدين السنّة في إيران أعلنوا في مناسبات مختلفة بيعتهم للإمام الخميني بيعة شرعية وبذلك اتخذوا خطاً رابعاً، يتميّز عن الخطوط الثلاثة الأخرى: خط الحسيني والنقشبندي، وخط مفتي زاده وخط المشايخ المنعزلين عن الساحة.

وقد تعرض علماء الدين السنّة الموالون للجمهورية الإسلامية لاضطهاد التيارات العلمانية الموجودة في مناطقهم، وخاصة كردستان، إذ ارتكبت جماعات الحزب الديمقراطي الكردستاني والكومله والحسيني خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤ أعمال مختلفة ضد هؤلاء، كالاعتقال

والتعذيب والتشريد والقتل وهدم البيوت والاعتداء على الأعراض. وقد بلغ عدد من قتلتهم هذه الجماعات خلال السنوات الخمس المذكورة من (١٠٠) عالم دين وشخصية إسلامية كردية سنّية، من بينهم الشيخ شهري كندي، إمام جمعة مدينة مهاباد وخريج جامعة الأزهر وأحد الشخصيات العلمية والسياسية البارزة في المنطقة، والشيخ حيدر فهيم الشافعي، إمام جمعة مدينة آويهنك، وهو رجل طاعن في السن (٨١ عاماً) وصـــاحب منزلة علمية واجتماعية، فقد اختطفوه وعذّبوه مـــدّة (٢٣) يوماً، ثم قتلوه؛ لأنه رفض أن يخلع بيعته للإمام الخميني. وكذلك الشخ محمد كريميان الذي أُحرق داخل مكتبته، والشيخ مصطفى مردوخ، وغيرهم.

هوامش الفصل الثاني

١ـ الأدبيات الشرعية والقانونية للجمهورية الإسلامية لا تعترف بمصطلح الأقليات القومية. ومصطلح الأقليات تطلقه الجمهورية الإسلامية على الأقليات الدينية فقط (اليهود، والنصارى، والمجوس).

٢ـ أتراك إيران يُعرفون بـ((الآذريين))، ويشكّلون ٢٤٪ من عدد السكّان، و ٩٨ منهم شيعة، وهم شركاء تاريخيون للفرس في السلطة. وينحدر كثير من مسؤولي الدرجة الأولى في الجمهورية الإسلامية من أصول آذرية (آذربيجانية).

٣ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص ٣٥٣.

٤ـ ينتمي ٩٥٪ من عرب إيران إلى المذهب الشيعي، ويتركّزون في محافظة خوزستان. أما العرب السنّة (٥٪ من مجمل عرب إيران) فمركزهم محافظة هرمكان.

٥ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص ٣٥٣.

٦ـ مجلة صوت الوحدة الإسلامية، العدد ٣٨ – ٣٩، شباط ١٩٨٣، ص ٨٨.

٧ـ من مذكرات الشيخ صادق الخلخالي، مجلة كيهان سال (كيهان السنوية) لعام ١٣٦٤ هـ.ش (١٩٨٥م)، ص ١٨.

٨ـ في عهد الشاه كان شيوخ الطرق الصوفية يسيطرون على الأوضاع الدينية والاجتماعية، وأحياناً الاقتصادية، في كردستان، وذلك بدعم من الحكومة.

٩ـ د. عز الدين إبراهيم وأحمد صادق، أربعة أعوام على انتصار الثورة الإسلامية، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد الثاني، فبراير (شباط) ١٩٨٣، ص ٤٩.

١٢ـ المصدر السابق، ص ٢٩.
١٣ـ د. عز الدين إبراهيم وأحمد صادق، أربعة أعوام على انتصار الثورة الإسلامية (مصدر سابق)، ص ٥٠.
١٤ـ المصدر السابق.
١٥ـ آخر لقاء، ص ٤٥.
١٦ـ أحوال العرب السنّة في إيران، بمجلة المجتمع، العدد ٥٨٩، ٢/١٠/١٩٨٢، ص١٦
١٧ـ من أبرز الاتهامات التي ذكرها أحمد مفتي زاده في رسالته للإمام الخميني، هي التهمة التي تتعلق بقضية اعتناق تسعة أشخاص من أهل السنّة في كردستان المذهب الشيعي خلال عام ١٩٨٢، بعد دراستهم للمذاهب الإسلامية والمذهب الجعفري واتصالهم بعلماء الشيعة في المنطقة. وقد نشرت الخبر صحيفة مؤسسة ((جهاد البناء)) المستقرة في منطقة كردستان. حينها انتفض الكثيرون ـ ومنهم أحمد مفتي زاده ـ لمواجهة هذه القضية، إذ اتهم مفتي زادة ((جهاد البناء)) بأنها أجبرت هؤلاء على اعتناق التشيّع. (انظر: آخر لقاء، الصفحة س . ت). وقد استغل الإعلام الطائفي هذه القضية. وردّت بعض الصحف الإيرانية على الحملة، ومنها صحيفة كيهان التي تساءلت: هل إن مؤسسة جهاد البناء كانت بحاجة إلى تشيّع هؤلاء التسعة، وإيران معظمها من الشيعة؟!. وإذا كان في الأمر ثمة إكراه، فلماذا اقتصرت المؤسسة على هؤلا التسعة وتركت الملايين الخمسة من أهل السنّة الإيرانيين؟!. وإذا كان تقليد هؤلاء للمذهب الجعفري جزءاً من مؤامرة يقوم بها ((جهاد البناء)) ضد أهل السنّة، فهل من المعقول أن تنشر المؤسسة الخبر في صحيفتها؟!

الفصل الثالث

الغزو الطائفي من الخارج

المنطلقات والأهداف

بعد انتصار الثورة الإسلامية مباشرة، دخلت بعض الدول الكبرى وأنظمة المنطقة في مشروع الغزو الطائفي. وقد حذّر الإمام الخميني من هذا المسعى الخطير منذ الأيام الأولى لإعلانه الثورة ضد نظام بهلوي، ففي خطاب له عام ١٩٦٣ قال:

«إن الدول الاستعمارية ... وعن طريق استغلال أو إغفال الحكومات، تنشر وتبث كل ما يفرّق بين المسلمين من الشيعة والسنّة، وزرع بذور الصراع والنزاع باسم الإسلام، والغيرة على الطائفية، لكي يتسنى لهم وبكل حرية الاستمرار في سلب الثروات والخيرات، دون أن تتولّد عند المسلمين آيّة إمكانية للمقاومة الإيجابية ...

إن الأيادي القذرة التي توجد الخلاف بين الشيعة والسنّة وتغذّيه هي لا شيعية ولا سنّية، وإنما هي أياد استعمارية .. أياد أجنبية، تريد تأخير استقلال البلاد الإسلامية من أجل أغراضها الخاصة، ومن أجل نهب الثروات والخيرات، وتحويلها إلى أسواقها السوداء.

إن الاستعمار بواسطة عملائه ومأجوريه، وعن طريق إثارة الاختلافات وافتعال الأزمات بين الشيعة والسنّة، يضعف من قدرة المسلمين كمرحلة أولى للقضاء على الإسلام بكل طوائفه ومذاهبه»[1].

وتبنّت حكومة واشنطن - كجزء من محاولاتها ضرب الثورة الإسلامية - المخطط الطائفي الذي أعدّته أجهزتها، منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨، مستعينة بخبرات وفّرتها بعض أنظمة المنطقة، إضافة إلى الرموز والجماعات المعارضة المحلية في إيران. يقول أحد المصادر بأن الذي أشرف على هذا المخطّط الدولي هو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر. وكان يهدف - في مرحلته الأولى - إلى إبعاد الحركات الإسلامية (السنّية) عن الثورة الإسلامية، وتشكيل حزام طائفي حولها، يبتدئ بتركيا فالعراق فالخليج وباكستان[2].

ولبيان مدى قوة العامل الخارجي وتأثيره في بلورة مضمون الغزو الطائفي وشكله، نعرض ثلاث أقوال لثلاثة من قادة الغرب:

١- فرانسوا ميتران، قال عشية انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، وكان حينها أميناً عاماً للحزب الاشتراكي، أي قبل تسلّمه منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية:

((ستقوم ثورات شبيهة بالثورة الإيرانية في الدول المجاورة. ففي العراق وآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي يعيش عدد كبير من الشيعة))[٣].

٢- هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، قنن عشية مؤتمر الطائف عام ١٩٨٢ للحرب الطائفية الجديدة، بقوله:

((يجب أن تعتبروا الثورة الإيرانية ثورة شيعية، ويجب على العالم السنّي أن يقف بوجه الغزو الشيعي))[٤].

٣- جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، قال خلال العام الثاني للثورة:

((الثورة الإسلامية أخطر عدو مشترك للحضارة الغربية على طول تأريخها))[٥].

لقد حاول الغرب وبعض أنظمة المنطقة إضفاء طابع ديني على الغزو، فاستعان بعدد من المشايخ من بلدان مختلفة بهدف إصدار فتاوى،

حكموا فيها بانحراف أو كفر الثورة الإسلامية وقادتها، وفي مقدمتهم الإمام الخميني، وهو ما حصل بالفعل طيلة عقد الثمانينات.

مشاريع لتنظيم الغزو

تحوّل البرنامج الطائفي إلى مشروع غزو منظم خلال عام ١٩٨٢، له برامجه ورموزه وميزانيته الخاصة فقد طرح خلاله بعض الزعماء والمسؤولين ورقة عمل طائفية محضة ضد الجمهورية الإسلامية.

وفي أعقاب مؤتمر عقد في العام نفسه، أخذت التصريحات الطائفية لكثير من الزعماء والمسؤولين بعداً آخر، إذ بدؤا يحذرون علانية **«من الامتداد الشيعي القادم من إيران»**[٦]. وفي هذا الإطار جاء في **«أحد التقارير الخاصة أن وزارة الخارجية في باكستان عقدت اجتماعاً في عام ١٩٨٢، جمعت فيه سفراءها في مختلف دول العالم وحضره الرئيس الباكستاني، الذي أكّد عليهم أن يلعبوا دوراً إسلامياً (سنّياً) بارزاً في مقابل الدور الإسلامي الكبير الذي يلعبه سفراء الجمهورية الإسلامية (الشيعة) كما زعم»**[٧].

وذكر المصدر نفسه أن مؤتمراً دينياً عقد في أوربا بين مسؤولين كبار من بعض البلدان الإسلامية، أنشأوا على أثره «قوات أركان عمر» في منطقة كردستان الإيرانية، والتي أخذت تشن حرب عصابات ضد

قوات حرس الثورة الإسلامية والجيش الإيراني. ووجهوا إذاعة المتمردين توجيهاً طائفياً, يوحي بأن الحرب – في الواقع – هي بين السنّة والشيعة[٨].

وابتداءً من عام ١٩٨٣، بدت حمى دراسة المذهب الشيعي تتصاعد تصاعداً كبيراً في الغرب، بهدف التعرّف عليه بعمق يتيح للغرب برمجة أساليب الغزو بصورة أكثر فاعلية. فعقدت خلال الثمانينيات عدة مؤتمرات، وتشكّلت مراكز للأبحاث، ولجان متخصصة، أكاديمية وسياسية واستراتيجية، بينها اللجنة الإسرائيلية – الأمريكية التي تشكّلت عام ١٩٨٤. كما أقرّ الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان عام ١٩٨٥ تشكيل لجنة مختصة مؤلفة من عدة أجهزة حكومية وأكاديمية لهذا الغرض. وعقد مركز «دايان» التابع لمؤسسة دراسات الشرق الأوسط في تل أبيب مؤتمراً عالمياً في ١٩ كانون الأول ١٩٨٤ تحت عنوان: «الشيعة مقاومة وثورة»، هدفه دراسة التشيّع[٩]. وتضمّنت تلك الدراسات، معرفة طبيعة الخلاف بين السنّة والشيعة. وفي هذا الصدد جاء في توصية لمؤتمر تبشيري عقد في شيكاغو بالولايات المتحدة في كانون الأول ١٩٨٤:

«إننا لا يمكن أن ننجح في تحويل المسلمين إلى نصارى، ولكن علينا أن نزيد الفرقة بين المسلمين أنفسهم، فنضرب على وتر السنّة والشيعة»[١٠].

كما بات بعض الأنظمة يشكل مصدراً أساسياً من مصادر الغزو الطائفي، حين أخذوا يرددون مقولة فارسية التشيّع، في وقت لا يشكل الشيعة الفرس سوى ٢٠٪ من مجموع الشيعة في العالم، وبينهم ٤٠ مليون شيعي عربي .. ولعل التصريح الذي أدلى به أحد المسؤولين العرب خلال عام ١٩٨٨، يعبر بوضوح عن هذا الاتجاه، فقد قال:

«المشكلة الحالية التي تواجه الحكومات العربية تأتي من مصدر واحد، هم الشيعة. وقد آن الأوان لتوجيه ضربة قاصمة لهم ورميهم في البحر أو وراء الحدود ... إن الشيعة في البلاد العربية يشكّلون الخطر الأساس على الأمّة، فعلى الشعب العربي الاستعداد لدخول المعركة الحقيقية ضدّهم»[١١].

يصدر هذا التصريح من مسؤول في بلد يبلغ الشيعة فيه حوالي ٣٥٪ من عدد السكان.

ومن أجل التمويه على حقيقة هذا الأسلوب من أساليب الغزو، عمد بعض دعاة الغزو إلى تبنّي مصطلح «الأفكار الخمينية»؛ للتعبير عمّا يسمونه بالمد الشيعي. فقد ذكرت صحيفة تصدر في لندن أن أعضاء

جمعية العلماء المسلمين في بريطانيا قالوا في برقية بعثوا بها لرئيس دولة عربية أن مخاطر الأفكار الخمينية تتزايد وتتضاعف مما يستلزم الرد عليها وتفنيدها. وبادر مسؤول ديني بارز بالرد على البرقية، ووعد بعمل ما يلزم لمحاصرة الأفكار الخمينية الشيعية، منها عقد مؤتمر عالمي لهذا الغرض[١٢].

نماذج لأدوار طائفية

في إطار العامل الخارجي للغزو، برز النظام العراقي وغيره من الأنظمة، والجماعات والشخصيات المرتبطة بها، لتشكّل نماذج متميِّزة في قوّتها وحجمها والمساحات التي تغطيها.

فقد مارس نظام البعث العراقي مختلف الأساليب المعادية للجمهورية الإسلامية، حتى قبل انتصار الثورة، ابتداء من محاصرة الإمام الخميني في النجف الأشرف، وحتى الإخلال في أمن المناطق الحدودية والحرب النظامية الشاملة.

وكانت الطائفية من ضمن الأوتار التي ضرب عليها النظام. فمارسه من خلال التدخل في شؤون إيران الداخلية، ومن خلال الإعلام

والصحافة،ومن خلال فتاوى مشايخه، ومؤتمراته، وخاصة المؤتمر الإسلامي الشعبي. فقد حاول – مثلاً – تصوير الحرب مع إيران وكأنها بين العراق العربي السنّي وإيران الفارسية الشيعيّة، حيث جمع بذلك بين العاملين القومي والطائفي، برغم أن هذا الزعم يخالف حقائق الجغرافيا السكانية، فالشيعة في العراق يشكّلون غالبية سكان العراق (حوالي ٦٠٪)[١٣]، كما أن ٧٠٪ من أفراد الجيش العراقي هم من الشيعة.

وهناك اتجاهات طائفية موالية للنظام العراقي تؤكد المزاعم الطائفية للأخير، فمثلاً مجلة الأنصار (الصادرة في ألمانيا) قالت بأن الدوافع الطائفية والسياسية هي التي تحرك الحرب العراقية – الإيرانية. منها «محاولة مد النفوذ الشيعي» إلى أرض العراق، باعتبار نظرة النظام الإيراني إلى أهل السنّة أنهم كفرة من سلالة أبي بكر وعمر وعثمان «الذين يلعنونهم وفاءً لعلي بن أبي طالب»[١٤].

وذكرت بعض المصادر أن خير الله طلفاح (خال صدام حسين) دعا خلال الحرب مع إيران، العشائر العراقية في المنطقة السنّية للتدريب على السلاح دفاعاً عن المذهب السنّي الذي تريد (إيران) تدميره في العراق[١٥]، وهو القائل: «إن الشيعة مجوس ودمهم مباح»[١٦].

وخلال انتفاضة شعبان (١٩٩١) التي حاول فيها الشعب العراقي الإطاحة بالنظام الحاكم، برزت الممارسات الطائفية للنظام العراقي بأوضح صورها، إذ دمّرت الصواريخ والمدافع المقدسات الإسلامية وقتلت عشرات الألوف من سكان الوسط والجنوب، تحت الشعار المركزي الذي رفعته: «لا شيعة بعد اليوم». وبرغم أن الدور الطائفي الخارجي لنظام البعث العراقي قد ضعف كثيراً بعد انتحاره في الكويت وانهياره السياسي والاقتصادي وفقدانه معظم حلفائه الطائفيين، إلاّ أنه ظل يمارس دوره الطائفي في الداخل بنفس القوة.

موظفون طائفيون

هؤلاء الموظفون، مفتين ومشايخ وكتّاب وإعلاميين وجامعيين وسياسيين، منخرطون في جيش الغزو الطائفي، وهم ينقسمون إلى: موظفين ينتسبون إدارياً إلى حكومة معينة وموظفين ينتسبون إلى مصالحهم سواء تمظهرت في مصالح مالية أو ميول نفسية أو فكرية. وقد بدأوا بعملهم بعد انتصار الثورة الإسلامية مباشرة، فراحوا — ابتداءً — يهوِّلون (الخطر الشيعي) الذي يستهدف الحكومات السنّية المعتدلة.

ثم انتقلوا إلى مراحل أكثر خطورة فيما بعد. من هؤلاء – مثلاً – عبد المنعم النمر (وزير الأوقاف المصري الأسبق) الذي يقول:

((إن أهل السنّة – بدءاً من أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى آخر مولود منهم – كفّار عند الخميني. فهل بعد ذلك يصح أن نجد بيننا من يسمح له أو لأفكاره الخربة مكاناً في مجتمعاتنا؟))[17].

أما بشار عوّاد معروف (الواعظ البعثي العراقي) فإنه استطاع أن يوفّق بين انتمائه البعثي والأفكار السلفية، فيقول:

((وما من شك في أن الأمة الإسلامية في هذه الأيام تتعرض لتشويه في عقيدتها تقوم به النحلة الخمينية الفاجرة التي أفتى علماء الأمة الإسلامية – المؤتمنون على عقيدتها – بخروجها من الإسلام))[18].

وبشار عواد هنا أخرج الشيعة عن الإسلام، إذ قصد النحلة الخمينية الطائفة الشيعية. وهذا أسلوب معظم الوعاظ والمشايخ الطائفيين، الذين أخذوا يحاربون مدرسة أهل البيت، من خلال التستّر بشعارات محاربة (الخمينية). بيد أن أحمد بذيع الياسين (الرئيس السابق لبنك التمويل) كان أكثر وضوحاً حين قال:

«دولة كبيرة تستغلها طائفة منحرفة لترويج أفكارها المضلّة، باذلة في سبيل ذلك المال والشهرة»[١٩].

وفي الهند أوجب الشيخ أبو الحسن الندوي على من أسماهم بعلماء الإسلام فضح الفكر الشيعي، بقوله:

«آن الوقت كي ينهض علماء الإسلام كل بواجبه في البراءة من هذه الضلالات، وكشف تلك الانحرافات، وفضح الغايات الفاسدة للخميني وأتباعه»[٢٠].

ثم أثنى على موسى الموسوي؛ لأنه اتهم التشيع بالانحراف والغلو، ودعا الشيعة لتبني الفكر السلفي[٢١].

يقول موسى الموسوي:

«هناك أمور نسبتها كتب الغلاة إلى الأئمة وتبناها فقهاء المذهب [الشيعي]، وذكرها كتب الأخبار الموثوقة عندهم مثل: «أصول الكافي» و«الوافي» و«وسائل الشيعة» و«الاستبصار». ولعل من أهم مواضيع الغلو:العصمة، والعلم اللدني، والإلهام، والمعجزات والكرامات والإخبار بالغيب، وتقبيل الأضرحة»[٢٢].

وينقل الشيخ عبد القادر آزاد (من باكستان) عن موسى الموسوي قوله:

((إن الخميني أحدث تغييراً وتبديلاً في ألفاظ الأذان، وجعل المؤذّنين ينطقون اسمه، ويقحمونه كلما رفعوا الأذان في صلاة من الصلوات))[٢٣]. ويوضّح آزاد ما يقصده هنا: ((الذي أحدثه الخميني حين أقحم اسمه في الأذان وجعلهم يقولون بعد ((الله أكبر)) ((خميني رهبر)) [أي خميني قائد]، عمل محرم قطعاً. وأنا في هذا المجال، أتساءل: ماذا كان من الممكن أن يحدث لو أنّ الإمام علياً قائم بيننا وسمع المؤذن يدخل في نص الأذان ما ليس منه، ويقول ((اشهد أن علياً ولي الله))؟ هذا بالنسبة لاسم الإمام علي، فما بالكم باسم الخميني، الذي أصبحت له شهادة خاصة تعقب شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، ثم الشهادة الثالثة المبتدعة بأن علياً ولي الله))[٢٤].

هوامش الفصل الثالث

١ـ ألقاه في مدينة قم في ١٩٦٤/٩/٩.
٢ـ الطائفية ظاهرة اجتماعية أم سلاح سياسي؟، مجلة الشهيد، العدد ١٤٣، ١٩٨٥/٥/١، ص ٤٥.
٣ـ صحيفة اطلاعات (الإيرانية)، ١٩٧٩/٢/١٣.
٤ـ جواد منصوري، جنگ فرهنگي عليه انقلاب اسلامى (الحرب الثقافية ضد الثورة الإسلامية)، ص ٥٧.
٥ـ كود تاى نوژه (مؤامرة نوجه)، مؤسسة الدراسات والأبحاث السياسية، ص ٧٣.
٦ـ مجلة صوت الوحدة الإسلامية، العدد ٣٦، ١٩٨٢/١٠/٩، ص ٤٣.
٧ـ موسى الهادي الأحسائي، الطائفية سلاح العدو الأخير، ص ٩٠.
٨ـ المصدر السابق نفسه.
٩ـ للمزيد حول المحاولات الغربية للتعرّف على التشيّع والشيعة، انظر: علي المؤمن، سنوات الجمر .. مسيرة الحركة الإسلامية في العراق، ص ٣١٤ — ٣٢١.
١٠ـ د. عز الدين إبراهيم، موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية، ص ٧.
١١ـ نُشر التصريح في صحيفة الأنباء (الكويتية)، انظر: صحيفة التيار الجديد (اللندنية)، العدد ٨٣، ١٩٨٨/٨/١٧.
١٢ـ ردّة الخميني، محمد الدسوقي محمد، صحيفة المسلمون، العدد ١٤١، ١٢ـ ١٩٨٧/١٠/١٦.
١٣ـ انظر: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص ٤١٣.
١٤ـ مجلة الأنصار، العدد ١٠، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٢. وفي العدد نفسه نشرت مقالة تحت عنوان: ((استغاثة من إيران)) موقّعة من قبل ((لفيف من شباب أهل السنّة في إيران))، وهي نسخة مما تنشره المجلات الطائفية المماثلة.

١٥- الواقع السياسي وتكريس الطائفية في الأمة، مجلة الشهيد العدد ١٤٢، ١٩٨٥/٤/١٠ ص ٤٣.

١٦- موسى الهادي الأحسائي، ص ٨٢.

١٧- محمد الدسوقي محمد، المحاصرة، صحيفة ((المسلمون))، العدد ١٤٣، ١٩٨٧/١٠/٣٠.

١٨- محمد الدسوقي محمد، تصدير الخمينية، صحيفة المسلمون، العدد ١٤٢، ١٩٨٧/١٠/٢٣.

١٩- المصدر السابق نفسه.

٢٠- المصدر السابق نفسه.

٢١- موسى الموسوي، من أصل إيراني ومعارض للجمهوريةالإسلامية، ومن المرتبطين بالمخابرات العراقية، منحدر من عائلة شيعية شهيرة، فجدّه هو الإمام السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني. أصدر عدّة كتب ودراسات طائفية معادية للشيعة والتشيع، وموالية للمذهب السلفي، بدأها بكتاب ((الشيعة والتصحيح)).

٢٢- محمد الدسوقي محمد، ردّة الخميني (مصدر سابق).

ومقولات موسى الموسوي التي رددها في كتبه تذكّر بما فعله الشاعر الشيعي أبان بن عبد الحميد، الذي أراد الوصول إلى هارون الرشيد لينال الحظوة لديه أسوة بمروان بن أبي حفصة، فقال له الفضل البرمكي بأن الطريق إلى الرشيد هو هجاء علي بن أبي طالب، فقال أبان ((والله ما أستحل ذلك)). حينها قال الفضل: ((كلّ يفعل ما لا يحل، ولك بنا بسائر الناس أسوة)). عندها أنشد قصيدته المعروفة التي يمتدح فيها العباسيين ويهجو الإمام علي (ع)، والتي يقول في أحد أبياتها:

((أعمَّ نبيِّ الله أقرب زلـــفةً إليه أم ابن العمِّ في رتبة النسب))

انظر: السيد محمد تقي الحكيم، قصة التقريب بين المذاهب، مناهج البحث في التأريخ ص ١٣.

٢٣- محمد الدسوقي محمد، ردة الخميني (مصدر سابق).

٢٤- المصدر السابق نفسه.

الفصل الرابع

دعـايـة الـغـزو

موقع الدعاية في عملية الغزو

تلعب وسائل الإعلام والدعاية الطائفية الدور الأكثر وضوحاً في عملية الغزو، فهي الجزء الطافي من جبل الجليد. هذا الدور يشبه – إلى حد كبير – ما كان يمارسه – في التاريخ الإسلامي – الرواة والمحدِّثون الوضّاعون والمؤرخون المحرِّفون وخطباء السلطة[1]. ولكنه يمارَس الآن بوسائل متطورة جداً. كما أن أهداف الدعاية الطائفية لا تزال نفسها تقريباً، ويقف في مقدمتها دعم وتسويغ المخططات الرامية إلى تمزيق المسلمين.

والإعلام هو المعبِّر عن حجم الغزو الطائفي واتجاهاته. وفي الغالب تختبئ وسائل الإعلام التي تعمل ضمن هذا الإطار وراء بعض الشعارات الإسلامية؛ لإخفاء حقيقة أهدافها. في حين أن قسماً من هذه الوسائل تمثّل حركات إسلامية معروفة، وهي من حيث أدائها الدور المناط بها،

إمّا أنها تجهل حقيقية الغزو فتساهم فيه دون وعي، أو أنها تمالئ الحكّام لظرف مالي أو سياسي، أو تعبِّر عن حقيقة موقفها الطائفي. يقول الإمام الخميني:

«إن جميع أجهزة الإعلام الأجنبية تخدم القوى الكبرى. إننا لا نستطيع إيصال نداء هذا الشعب المظلوم إلى العالم، لا نملك وسائل ذلك، وكل صحف العالم تكتب ضدنا، محطّات الإذاعة والتلفزيون تذيع الأكاذيب ضدنا»[٢].

من أبرز الأساليب التي تعمد إليها وسائل الإعلام هذه، سواء تمثّلت في كتب أو صحافة أو منشورات أو إذاعة وتلفزيون وسينما، أو ندوات ومؤتمرات، هو التحريف والتشويه والتغطية والاختلاق. والحصيلة: مئات الكتب والدوريات صدرت بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، همّها تغيير صورة الواقع، أو اجترار الماضي والتجديد فيه بحثاً عن طموحات تقليدية يقف التكفير في مقدمتها.

وفي عقد الثمانينات من القرن الماضي صدرت في أنحاء مختلفة من العالم عشرات البيانات والفتاوى التي كفّرت أتباع أهل البيت (الشيعة) في كل شيء؛ في أئمتهم ورجالاتهم وعقائدهم وفقههم وتاريخهم وتحركهم السياسي وعلاقاتهم الاجتماعية.

وكنموذج لهذه السياسة، نشير إلى تحريف الإعلام الطائفي لأقوال الإمام الخميني بشأن المهدي المنتظر، إذ تحولت هذه الأقوال – نتيجة التحريف – إلى قضية طائفية كبرى، برغم أن قضية الإمام المهدي لم تكن يوماً أمراً جديداً، لاسيما وأن السلف من السنة والشيعة – أشبعها توثيقاً وبحثاً وتحليلاً طيلة مئات من السنين. حتى علّق الإمام الخميني على هذه الضجّة المفتعلة بالقول:

((لماذا يقوم هؤلاء بتأويل الأقوال والعمل ضد بلد إسلامي يحاول جمع شمل الأخوة وقطع أيدي الدول الكبرى عن البلاد الإسلامية؟ إن هؤلاء يعملون في خدمة الدول الكبرى بعلم أو بغير علم، ويريدون إيجاد التفرقة بين المسلمين))[٣].

محاور الدعاية الطائفية

هناك أهداف واتهامات طائفية أخرى تستهدف الجمهورية الإسلامية ومشروعها الحضاري وتجربة الوحدة الإسلامية، هذه الاتهامات تضعها وسائل الإعلام الطائفية الى جانب هدف التكفير، لتشكيل محاور أساسية لحركتها وعملها، ومن أبرزها:

١ــ الاتهام بالإرهاب.

٢ـ الاتِّهام باضطهاد أهل السنّة.

٣ـ الاتِّهام بالانحراف في الجانب السياسي ـ المذهبي.

على مستوى الاتهام الأول، أصبحت كلمة «الشيعي» ترادف المتعصب والأصولي والمتمرد والإرهابي، حتى قال الصحفي الفرنسي «كريس كوجيرا»: «**نحن نرى وراء كل شيعي إرهابياً مضاعفاً**»[٤]. فالتأكيد الغربي على أن الإرهاب الدولي الحالي مصدره «الأصوليون» الشيعة، يحاول أن يوحي بأن هذه الممارسات تقوم بها فئة صغيرة من المسلمين تثير الشغب، ولا تعبأ بالموت. والهدف من ذلك فصل السنّة عن الشيعة[٥]. إلاّ أن أحداث العالم الإسلامي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، أثبتت إخفاق عملية الفصل، ووحّدت الاتجاه العام لأبناء السنّة والشيعة على حد سواء.

واللاّفت للنظر، أن الحملة الإعلامية الطائفية ـ كجزء من مخططها وانسجاماً مع انفعالها ـ لم تفرِّق بين مذاهب الشيعة المختلفة، كما لم تفرِّق بين التشيع كمذهب، وبين الجمهورية الإسلامية كنظام سياسي، فراحت تتهم التشيع بمختلف التهم، بل وتشتم حتى أئمة أهل البيت (ع)، نكاية بالجمهورية الإسلامية؛ لأن أحد أبرز أهداف التكفير

الجديد للشيعة هو تكفير الثورة الإسلامية الإيرانية، ومحاولة فصل المسلمين السنة عنها.

من جانب آخر استغلّت بعض المنابر الى أقصى حد في إثارة الفتنة، وخاصة في المواسم الدينية[٦]، فيعمد خطباؤها الى إثارة الفتن والاضطرابات الطائفية بين المسلمين، من خلال تكفير الشيعة وتكفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقادها.

نماذج من كتب الغزو الطائفي

يقول الكاتب المصري فهمي هويدي: «**وصل عدد الكتب العربية التي تهاجم الشيعة وتطعن في إيمانهم الى ١١٥ كتاباً**»[٧]. والحال أن الكتب التي صدرت بعد قيام الجمهورية الإسلامية، والتي تهاجم مدرسة أهل البيت وأتباعها، وهي المدرسة التي صيغ نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على وفقها، يفوق الرقم الذي مرّ ذكره بكثير. وغالباً ما توزع كتب الغزو الطائفي مجاناً أو بأسعار زهيدة، فيكتب على بعضها «يوزع في سبيل الله» أو «يوزع مجاناً قربة لوجه الله» أو «طبع على نفقة بعض الصالحين ليوزع على الناس خلال الموسم المبارك بالمجّاني»[٨]. ويوزّع من

هذه الكتب الطائفية ملايين النسخ، وفي معظم دول العالم، على شكل هجمة ثقافية طائفية خطيرة تستهدف عقول المسلمين وضمائرهم.

ولأهمية الأبعاد التي تخلفها ظاهرة طبع هذه الكتب وتوزيعها والآثار الخطيرة لها، نستعرض هنا نماذج من أهم هذه الكتب (المطبوعة باللغة العربية فقط):

١ـ **«ماضي الشيعة وحاضرها»** لجابر نعمان الخضري.

٢ـ **«الصراع بين الإسلام والوثنية»** لعبد الله القصيمي، طبع لأول مرة عام ١٩٣٧، وطبع ثانية عام ١٩٨٢.

٣ـ **«الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية»**، لمحب الدين الخطيب، طبع عام ١٩٦١، ولا يزال يطبع ويوزع في المواسم الدينية مجاناً.

٤ـ **«تبديد الظلام وتنبيه النيام الى خطر التشيع على المسلمين والإسلام»**[٩]، لإبراهيم سلمان الجبهان. ومؤلف الكتاب يتهجّم على أئمة أهل البيت (ع) بصراحة، إذ يصفهم بـ**«أئمة الزيغ والضلالة»**[١٠]، واعتبر أن التشيّع «كفر صريح»، وطعن في الإمام علي (ع) في ثلاثة مواضع[١١]، ورمى

الإمام جعفر الصادق (ع) بالزندقة والإلحاد والدجل والكذب والزيف والارتباط بالماسونية والجمعيات السرية[١٢].

٥- «سراب في إيران» لأحمد الأفغاني. أسم المؤلف الحقيقي عوض المنصور، وسبق لحركة الأخوان المسلمين في الأردن أن فصلته أكثر من مرة، لإثارته الفتنة بين شباب الأخوان في أمريكا. ومرة قام بتزوير وثيقة أرسلها لمجلة الدعوة في القاهرة على أنها وثيقة أعدّتها السفارة الأمريكية ضد الحركة الإسلامية، والنتيجة أن قامت المجلة بنشر الوثيقة دون أن تعلم بحقيقة الأمر، ثم تمت مساءلة عوض المنصور ومحاكمته، بعد أن اعترف بعمله هذا[١٣].

وفي كتاب «سراب في إيران»، يورد عوض منصور أدلّة كفر الإمام الخميني الصريح وهي:

أ- الطعن في ممارسات معاوية وهارون الرشيد.

ب- امتداح الشيخ نصير الدين الطوسي.

جـ - الإيمان بمبدأ التقية.

د ـ الإيمان بعصمة الأئمة الأثنى عشر (ع)، وأنهم سادة الخلق بعد النبي (ص).

هـ ـ الاعتقاد بوجود المهدي المنتظر (ع)، وغيبته، ثم ظهوره ونشره للعدل في الأرض.

و ـ الاعتقاد بأن الفقهاء (نواب الإمام) لا يحق لهم الابتداء في الجهاد في عصر الغيبة.

ز ـ اعتبار عيد الغدير من أعياد المسلمين.

حـ ـ حمل آراء فقهية تخالف أهل السنة (خاصة في الصلاة والنكاح)[١٤].

٦ـ **((وجاء دور المجوس))**، لعبد الله الغريب، واسمه الحقيقي: محمد سعد ناصح، وهو فلسطيني كان يسكن الكويت[١٥]. صدر الكتاب في مصر عام ١٩٨١. يقول مؤلفه بأن الشيعة يسعون لإعادة مجد كسرى، ونارمزدا[١٦].

٧ـ **((موقف الخميني من الشيعة والتشيّع))**، للمؤلف السابق نفسه.

٨ـ **((لا مهدي ينتظر بعد الرسول محمد خير البشر))** للشيخ عبد الله بن زايد آل محمود.

٩- ((الشيعة وخرافة المهدي المنتظر)).

١٠- ((مفتريات الشيعة على معاوية والرد عليها)).

١١- ((مطارق النور تبدد أوهام الشيعة)).

١٢- ((جواب أهل السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية)).

١٣- ((صورتان متضادتان لنتائج جهود الرسول الأعظم (ص) الدعوية والتربوية وسيرة الجيل المثالي الأول عند أهل السنة والشيعة الإمامية))، للشيخ أبو الحسن علي الندوي[١٧].

١٤- ((البيّنات في التصدي لعقيدة الرافضة وسمومهم وأصولهم وأساليبهم الخبيثة الماكرة))، تأليف محمود الزغبي، وهو رد على كتاب ((المراجعات)) للسيد عبد الحسين شرف الدين. يقول كاتبه متسائلاً: **((هل يستجيب الشيعة لله ولرسوله، فيعودون الى الإسلام ويتركون الشرك والكفر؟؟... هيهات أن يفعلوا ذلك)).**

١٥- ((بين الشيعة والسنّة .. دراسة مقارنة في التفسير وأصوله)) للدكتور السالوس. يقول فيه المؤلف: **((إن عقيدة الشيعة عقيدة ضالة؛ لأنها أفسدت أصول الفقه الإسلامي)).**

١٧- «الخميني بين التطرف والاعتدال»، تأليف عبد الله محمد الغريب، صدر عام ١٩٨٦ (بلا تاريخ ولا دار نشر)، يقول فيه: «أما الإمامية الاثنا عشرية الجعفرية .. فلا نشك بكفرهم وبعدهم عن الإسلام»[١٨].

١٨- «الشيعة والسنة»، تأليف إحسان إلهي ظهير، طبع في باكستان. ويكرِّر فيه المؤلف مقولة الأصول اليهودية للشيعة: «إن اليهود كوّنوا الطائفة الشيعية لإلحاق الضرر بالإسلام وتشويهه، بعدما هالهم انتصار المسلمين، وسمى اليهود أنفسهم شيعة علي»[١٩].

١٩- «الشيعة والتصحيح .. الصراع بين الشيعة والتشيّع»، لموسى الموسوي، صدر في لوس أنجلس عام ١٩٨٨.

٢٠- «الشيعة وتحريف القرآن»، لمحمد مال الله، يتطرق فيه المؤلف الى الأصل اليهودي للفكر الشيعي، ويقول بأن «عند الشيعة من يرمي الله بالجهل فله أجر عظيم»[٢٠].

٢١- «نصيحتي لكل شيعي»، بدون مؤلف أو ناشر.

٢٢- «الفتنة الخمينية» للشيخ عبد القادر آزاد.

٢٣- «**ماذا يجري لأهل السنّة في إيران؟**». لمحمد بن صالح ضياء وآخرين.

٢٤- «**موقف السنّة في إيران**»، لناصر الدين هاشمي.

٢٥ - ٢٩- **سلسلة مفتريات الشيعة على الصحابة والرد عليها** (خمسة كتب).

٣٠ - ٣٩- **سلسلة دراسات في الفكر الشيعي** (عشر كتب).

٤٠- كتاب «**البدعة .. تعريفها .. أنواعها .. أحكامها**» للشيخ صالح بن فوزان الفوزان.

٤١- «**الإكفار والتشهير: ضوابط ومحاذير**»، لعبد الله بن محمد الجوعي، مراجعة الشيخ عبد الله بن جبرين (صاحب فتوى التكفير المعروفة).

٤٢- «**أحوال أهل السنة في إيران**»، لعبد الله محمد الغريب، وهو الجزء الثالث من سلسلة «وجاء دور المجوس»، طُبع في مصر[٢١].

٤٣- «**التبرك المشروع والتبرك الممنوع**» لعلي العليان.

٤٤- «الإرشاد الى توحيد رب العباد»، للشيخ عبد الرحمن بن حماد آل عمر.

٤٥- «عقيدة الشيعة الإمامية في أصول الدين وفروعه في عهد الأئمة وبعدهم» أو «الصرخة الكبرى»، لموسى الموسوي.

٤٦- «يا شيعة العالم استيقظوا»، لموسى الموسوي، طبع في لوس أنجلس.

٤٧- «الخميني وتزييف التاريخ»، لمحمد مال الله يقول فيه المؤلف بأن «التاريخ الشيعي أشد سواداً من العمامة التي يضعها الخميني على رأسه»[٢٢].

٤٨- «الشيعة وأهل البيت»، لإحسان إلهي ظهير.

٤٩- «نقض كتاب:الحكومة الإسلامية للخميني»، للدكتور محمود الخالدي، يقول فيه بأن المخابرات الأمريكية هي التي كتبت كتاب «الحكومة الإسلامية» والخميني وضع اسمه عليه بطلب منها[٢٣].

وربما تتفرد بعض الحكومات في ممارسة الغزو الطائفي في الكتب الدراسية ولا سيما مناهج التاريخ والتربية الدينية والعقائد والأدب. مثلاً

كتاب في أحد مناهج التاريخ الذي يُدرّس في الصف الثاني الثانوي (الفرع الأدبي) يقول:

«لكن التشيّع صار فيها مذهباً ومأوىً يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية ومجوسية وهندية»[٢٤].

صحافة الغزو

الدوريات من صحف ومجلات، تكمِّل العمل الذي تضطلع به الكتب الطائفية، وهي كثيرة جداً، وتمارس الطائفية بأبشع صورها، فيدعو بعضها الى قتل الشيعة صراحة، فضلاً عن تكفيرهم. مثلاً مجلة الفاروق (الباكستانية) جاء في مقال لها:

«حكومات العالم الإسلامي لو أخذتهم الغيرة على حرمات الله ومقدسات الإسلام لأوقفوا زحوف النصرانية واليهودية والشيوعية والشيعة التي تكتسح العالم .. والله إن خطر الشيعة زاحف نحوهم ولا يوقفه إلاّ أحفاد المغيرة بن شعبة وربعي بن عامر رضي الله عنهم حاملي المصحف والسيف معاً»[٢٥].

وبذلك تضع المجلة الشيعة في خندق واحد مع اليهودية والنصرانية والشيوعية، كما فعل الشيخ بن جبرين – قبل ذلك – حين عدّ في فتواه

اليهود والنصارى والشيعة معاً جزءاً من ملّة الكفر[٢٦].

والحديث عن دور الصحافة الطائفية في ممارسة الغزو الطائفي، يطول جداً إذا ما أردنا التفصيل فيه، إذ إنه أوسع أدوار دعاية الغزو الطائفي وأكثرها تأثيراً وأكبرها مساحة. فمثلاً كان عدد الدوريات العربية التي تقوم بالدعاية الطائفية بنحو من الأنحاء — خلال عقد الثمنينات من القرن الماضي يتجاوز الـــ(١٥٠) دورية، وإذا اعتبرنا أن معدّل صدور هذه الدوريات، هو أسبوع واحد، فسيكون الناتج (٦٠) عدد خلال شهر واحد.

وإذا وضعنا معدّلاً هو مادّة طائفية واحدة (خبراً أو تعليقاً أو مقالاً...) في العدد الواحد، فسنفهم أن (٦٠٠) مادة صحفية طائفية تنشر شهرياً باللغة العربية وحدها. هذا طبعاً في الحالات العادية، وليس في حالات الإنذار التي تقع في أعقاب حوادث معينة، كما كان يحصل — مثلاً — خلال الحرب العراقية — الإيرانية وغيرها[٢٧].

هوامش الفصل الرابع

١ ـ انظر في هذا المجال: الشيخ عبد الحسين الأميني النجفي، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، ج١١، وأسد حيدر، الإمام الصادق على المذاهب الأربعة ج١، والشيخ أحمد بن علي الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، والسيد مرتضى العسكري، خمسون ومائة صحابي مختلق، وللعسكري نفسه، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، والعسكري أيضاً، أحاديث أم المؤمنين عائشة، وعلي المؤمن، المسألة الطائفية في الإسلام، ف١و ٢، ومحمد بن حيان البستي، كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين، والسيد جعفر مرتضى العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص).

٢ ـ من كلمته الموجهة الى مؤتمر دراسة جرائم أمريكا في إيران، في ٢ حزيران ١٩٨٠.

٣ ـ من خطابه في سفراء البلدان الإسلامية بمناسبة عيد الفطر، ١٢ آب ١٩٨٠.

٤ ـ صحيفة اللوموند (الفرنسية)، ١٩٨٤/٤/١٩، نقلاً عن: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص ٣١٤.

٥ ـ أهل السنّة في إيران، مجلة المجتمع، العدد ٦٣٣، ١٩٨٣/٨/١٦، ص ٣٦.

٦ ـ هناك أرقام كثيرة في هذا المجال، نتحاشى ذكرها، تركيزاً للموضوع ولتجنب الإطالة.

٧ ـ فهمي هويدي، فكرة الصراع العربي ـ الفارسي لا أصل لها في الحقيقة والتاريخ، صحيفة تشرين، وقد أعادت صحيفة كيهان العربي نشر الدراسة، ١٩٨٩/٨/١٨، والرقم الذي يذكره هويدي يعود الى ذلك التاريخ، فلابد أن يكون الرقم قد قفز خلال السنين الماضية الى عدة أضعاف.

٨ـ العبارة الأخيرة مثبتة على غلاف كتاب الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثني عشرية، لمحب الدين الخطيب، طبعة عام ١٩٨٢.

٩ ـ العبارة المحصورة بين قوسين أضيفت الى عنوان الكتاب بعد طبعه.

١٠ ـ إبراهيم سلمان الجبهان، تبديد الظلام، ص ١٩٢.

١١ ـ المصدر السابق، ص ١٧٦، ٣٢٨ و ٣٩٢.

١٢ ـ المصدر السابق، ص ٩، ١٠، ١٦١ و ٢٠٣.

١٣ ـ المصدر السابق، ص ٩.

١٤ ـ المصدر السابق، ص ١٦١.

١٥ ـ المصدر السابق، ص ٢٦.

١٦ ـ د. عز الدين إبراهيم، موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية، ص ٦٣ — ٦٤.

١٧ ـ أحمد الأفغاني، سراب في إيران، ص ٣٥ — ٤٤.

١٨ ـ المصدر السابق، ص ٦٣ — ٦٦.

١٩ ـ د. عز الدين إبراهيم، (مصدر سابق)، ص ٥٣ — ٥٤.

٢٠ ـ عبد الله الغريب، وجاء دور المجوس، ص ٩.

٢١ ـ المصدر السابق، ص ٣٥٧.

٢٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٥٨.

٢٣ ـ المصدر السابق، ص ٣٧٤.

٢٤ ـ الندوي، صورتان متضادتان، ص ١٠٧ — ١١٦ على وجه التحديد.

٢٥ ـ الكتاب ـ كما ثبّت المؤلف على الغلاف ـ دراسة في عقائد الشيعة مختصراً من كتاب ((وجاء دور المجوس)). ونص التكفير المذكور جاء في ص ٢٦.

٢٦ ـ للمزيد انظر: صحيفة العهد (اللبنانية)، العدد ٣٠٩، ١٩٩٠/٥/٢٥.

٢٧ ـ المصدر السابق نفسه.

الفصل الخامس

موقف الجمهورية الإسلامية الايرانية من المسألة الطائفية

المهمة الصعبة

ورثت الجمهورية الإسلامية تركةً ثقيلة من الصراعات الطائفية المزمنة التي يعود تاريخها الى عصر صدر الإسلام ومهمة تنقية هذه التركة المهمة ليست صعبة وحسب، بل تكاد تكون مستحيلة؛ لأن أية دولة، مهما كان حجم حضورها المعنوي وإمكاناتها المادية، لا يمكنها حل إشكاليات وخلافات معقدة عمرها أكثر من ١٤٠٠ عام. فالجمهورية الإسلامية انسجمت في تحركها لمعالجة المسالة الطائفية مع واقعها وإمكاناتها في مختلف المجالات، ومع وقائع المسألة الطائفية نفسها. وهذا الأمر هو تحدي كبير لا يزال يواجهها. يقول الكاتب المصري فهمي هويدي:

«التحدي الحقيقي ظلّ يتمثل في القدرة على تجاوز أكثر من ١٣ قرناً من عمر الزمن»[1]. ويضيف في مكان آخر: «يحتاج علاج ذلك كله الى وقت بكل تأكيد. وقد يكون من غير الإنصاف والحقيقة أن الجمهورية

الإسلامية الإيرانية لا يمكنها – أيضاً – تجاوز الرأي العام الشيعي في إيران وخارجه، أوأصحاب القناعات العلمية الراسخة في القضية المذهبية من مراجع الشيعة وعلمائها في إيران وخارجها. فالكثير من هؤلاء – وخاصة من هم خارج سلك الحكومة – إنما يدعمون الدولة ليس إلا لإيمانهم بأنها دولة أهل البيت (ع). فتجاوز الحكومة الإسلامية لتلك الحقائق سيعرّضها لأشد الانتقادات والأخطار. وبرغم ذلك فإن الجمهورية الإسلامية لم تتعامل مع الحقائق من منطلق طائفي، فكان تشيّعها عقائدياً وليس سياسياً.

والحقيقة إن بعض أهل السنّة في إيران كان يتحسّب من تحول التشيع في الجمهورية الإسلامية الى تشيع صفوي[٢]، ولكن مسؤولوا الجمهورية الإسلامية يؤكدون بأن وقائع وأحداث سنوات عمر الجمهورية الإسلامية أثبتت العكس خلال السبع سنوات بأن تصفّي آثار التاريخ والجغرافيا»[٣].

وهذا التحدي يشمل – بالطبع – جميع ميادين الواقع الذي تتحرك فيه الجمهورية الإسلامية، كالسياسة والاقتصاد، والعلاقات الخارجية، ومشكلة ما يسمى بالأقليات القومية والمذهبية. هذه القضايا بقيت عالقة طوال مئات السنين ولها جذور في أعماق التأريخ. حيث أن الجمهورية الإسلامية تعدّ تجربة جديدة على المستويين التاريخي والجغرافي وتواجهها تحديات صعبة لم تواجه – من قبل – أي من الدول الإسلامية.

هذا المدخل، هو – في جانب منه – إذعان باستحكام المسألة الطائفية، وبأن الكثير من جوانبها لا تزال عالقة. فالقضية المذهبية شأنها شأن الكثير من القضايا الأخرى التي لا تزال تشغل الجمهورية الإسلامية. ولكن يبقى أن العائق الأول، وهو حجم الاستهداف الخارجي الكبير، يجعل الجمهورية الإسلامية تنشغل – غالباً – في معالجة القضايا الأكثر خطورة وأهمية.

مبدأ التعامل مع القضايا المذهبية

من خلال مواد الدستور، وأساليب معالجتها للقضايا المذهبية، وجانب الممارسة والواقع، يظهر أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتعامل مع الأحداث والقضايا، تعاملاً إسلامياً عاماً، سواء اختصت القضية بأفراد ومؤسسات شيعية، أو أفراد ومؤسسات سنية، أو قضية ترتبط بالقوميات والأقليات الدينية.

وهكذا الأمر بالنسبة لأساليب التعامل مع المعارضة، بمختلف ألوانها. فجماعات المعارضة، سواء كان أفرادها سنة أم شيعة، فرساً أم عرباً، أتراكاً أم أكراداً، تعاملهم بمقتضى الدستور وأحكام الشريعة. ولا فرق أن يكون مسعود رجوي كردياً وعبد الرحمن قاسملو فارسياً، أو الشيخ

على الطهراني سنيّاً والشيخ أحمد مفتي زادة شيعياً. إذ أن القاعدة — كما يقول مسؤولو الجمهورية الإسلامية — هي ممارسات هؤلاء ومستويات انتهاكهم للدستور والقوانين العامة والخاصة. وليست القاعدة — كما قالت إحدى الجماعات — بأن «**إيران (شيعية) وتريد ان تقضي على (السنة) ... واعتقال (أحمد مفتي زادة) أكبر دليل على ذلك**»[4]. فإذا صحّ هذا الدليل، يصح العكس أيضاً، فاعتقال أية شخصية شيعية في إيران، أو اتخاذ موقف خاص تجاهها، يعني أن إيران «سنيّة» تريد القضاء على «الشيعة».

ويمكن هنا الإشارة الى قضية اعتقال ما يقرب من (٢٠) من المشايخ الشيعة، بتهمة إثارة قضية السنة والشيعة، وتحويلها الى فتنة طائفية، وتلقّي أموالٍ من الخارج لهذا الغرض. فقد كانت الدعايات والشائعات هي السلاح الأول الذي استخدمه هؤلاء، إذ قاموا بتوزيع البيانات والكتب التي تتهم حكومة الجمهورية الإسلامية بالابتعاد عن مذهب آل البيت، وإنها دولة غير شيعية، بل وتحارب المذهب الشيعي. وذهبوا الى اتهام بعض قادة الجمهورية الإسلامية بأنهم سنة وليسوا شيعة[5] والسبب في ذلك أن الجمهوية الإسلامية تعاملت مع قضايا القوميات والمذاهب تعاملاً موضوعياً، بعيداً عن التأثيرات والميول القومية

والمذهبية.

ومن هنا فتحليل بعضهم الحرب العراقية – الإيرانية على أنها فتنة سنية – شيعية، أو أن القضية الكردية قضية سنية، أو أن تدمير بعض عصابات المخدرات في بلوشستان وإعدام زعمائها هي قضية موجهة ضد بعض أبناء المذهب السني، هذا التحليل يتعارض مع مبدأ الجمهورية الإسلامية في التعامل مع المسألة الطائفية.

تجدر الإشارة الى أن الإمام الخميني، حذّر من محاولات حرف الحقائق منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الإسلامية، وأخذ يؤكد عليها خلال أحداث كردستان في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، والتي أشعلتها الأحزاب الماركسية والقومية. ففي ٢٨ آب ١٩٧٩ أصدر الإمام الخميني نداءً الى علماء أهل السنة في كردستان، وخاصة في المناطق التي تدور الأحداث فيها، ولا سيما باوه وسقّز وسنندج ومريوان ومهاباد، طلب فيه الإمام من العلماء السنة التعاون مع قوات الحكومة للقضاء على المتمردين في كردستان، واعتبر ذلك تكليفاً شرعياً، وأضاف:

((جميع المسلمين سواء أهل السنّة أو الشيعة هم أخوة ومتساوون في الامتيازات والحقوق الإسلامية. فمن جملة الجرائم التي ارتكبها أعداء الإسلام هي إيجاد الاختلاف

بين الأخوة السنة والشيعة. أنا أطلب من جميع الأخوة أهل السنة، استنكار هذه الشعارات)).

فكانت الجماهير المسلمة السنية وعلماؤها يدركون أن مؤامرات الماركسيين والعلمانيين – وإن كانوا ينتسبون بالوراثة الى المذهب السني– تستهدفهم أيضاً وفي الصميم، فكانت هذه الجماهير تستقبل الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية بالتكبير وهتافات المؤازرة.هذا عدا عن العشائر السنية الكردية التي كانت تقاتل الماركسيين الى جانب قوات حرس الثورة، بعد أن أمدّتها قوات الحرس بالسلاح والإمكانات اللازمة. بل كانت هذه العشائر في بعض المدن والمحاور تتصدى وحدها لاعتداءات الأحزاب العلمانية.

وإلى جانب ذلك عملت الجمهورية الإسلامية على تخليص الجماهير المسلمة السنية، وخاصة في كردستان وبلوشستان، من الإقطاع الاقتصادي والقبلي المهيمن على مقدرات الناس وأرواحهم وأموالهم. في الوقت الذي خصصت منذ عام ١٩٧٩ مبالغ إضافية إلى ميزانية المناطق التي ورثت الحرمان من العهود السابقة، ككردستان وبلوشستان وهرمزگان وتركمن صحرا وشرق خراسان، وهي مناطق تقطنها

أكثرية سنية، من أجل إعمارها وتحديثها ومنحها المزيد من الخدمات. ثم كرّست الحكومة هذا التوجه ابتداء من خطتها الخمسية الأولى في عام ١٩٩٠.

الحرية المذهبية لرموز الطائفية

اللافت للنظر، أن بعض علماء الدين السنة في إيران كان ولا يزال يجاهر بمعاداة الشيعة والجمهورية الإسلامية، في خطبه وبياناته ومقابلاته الصحفية، وبينهم سلفيون لا يخفون انتماءاتهم. وهذا الأمر دفع بعض علماء الدين الإيرانيين إلى التحذير مما أسموه بـ«الفتنة السلفية في بلوشستان». ولكن حكومة الجمهورية الإسلامية لم تتخذ ضدهم إجراءات تحول دون استمرارهم في ممارسة نشاطهم الديني. ومن النماذج البارزة في هذا المجال:

١ـ **الشيخ عثمان النقشبندي**: دخل في صراع مسلح مع الثورة الإسلامية بعد أيام فقط من انتصارها. في مقدمة المقابلة التي أجرتها معه مجلة المجلة (الصادرة في لندن)، قالت المجلة:

«لم يتعرض له أحد بسوء، ولم تصادر ممتلكاته، كما أن مدارسه الدينية ما تزال تعمل بحرية .. ويعلّق أتباعه صوره على الجدران في منازلهم» [٦].

٢- الشيخ محمد الضيائي: وهو أحد معارضي الجمهورية الإسلامية ومن علماء السنة في جنوب إيران، في رده على تساؤل مجلة المجتمع (الكويتية):

«الحكومة الإيرانية تضيّق عليك وإنها منعتك من الذهاب إلى الحج سنتين متتاليتين»، يقول: «هذا غير صحيح، والدولة لا تضطهدني ... بل إن الحكومة حاولت تقديم مساعدة شهرية لطلابي بما يعادل ألفي تومان لكل طالب .. دون قيد أو شرط» [٧].

والشيخ محمد الضيائي، وهو صاحب ميول سلفية اتّهم – في المقابلة المذكورة – الجمهورية الإسلامية وعلماءها بشتى التهم الطائفية، لكنه – بعد نشر المقابلة – لم يُحاسب، ويبقي إمام صلاة الجمعة لأهل السنّة في بندر عباس. هذا الشيخ يرد بنفسه على ما أورده من اتهامات في المقابلة، حيث يقول:

«أسسنا في (بندر عباس) مدرسة دينية غير رسمية، والحكومة لم تمانع. كما علمنا أن مدارس دينية عديدة أنشئت في بلوشستان، وحكومة الثورة لم تمنع

ذلك أيضاً». ثم يقول بأن «مهاجمة الشيعة لأهل السنة ولمساجدهم غير صحيح وكذب خالص، عدا المشكلة الداخلية التي حصلت في مدينة (لنجة) بين السنة والشيعة إبان الثورة، والتي أثارها اليساريون لإشغال حكومة الثورة بأمور داخلية». وقد قال الشيخ ذلك رداً على سؤال المجلة له: «السنة يلاقون اضطهاداً من بعض الشيعة المتعصبين، كانتهاك مساجد أهل السنة وسب الصحابة».

ويقول الشيخ الضيائي أيضاً بأن أهل السنة كانوا يعيشون عيشة علمانية قبل الثورة الإسلامية، أما بعد الثورة فقد تغيّرت الأمور من النواحي الاجتماعية والأخلاقية، حيث «أزيلت جميع آثار الفساد من المدن السنية مما نفع أهل السنّة كثيراً»[٨].

٣ـ الشيخ محمد، المعروف بـ«سلطان العلماء»: ناهض الجمهورية الإسلامية علانية، ثم هاجر إلى دبي. يقول عنه الشيخ الضيائي:

«كان على سلطان العلماء أن لا يدخل في بعض الأمور السياسية وألاّ يصدّق ما وعده الشباب اليساريون، فقد نُقل عن الشيخ أنه حرّم التصويت على الدستور الإيراني تأييداً للشيخ عز الدين الكردي الذي يحارب الدولة ... وأنا شاهدت بنفسي رسالة بخط رئيس الجمهورية الحالية «علي خامنئي» كتبها للشيخ يدعوه للعودة إلى إيران ليخدم شعبه ومذهبه»[٩].

فالإمام الخامنئي – حين كان رئيساً للجمهورية – طلب بنفسه من الشيخ سلطان العلماء العودة إلى إيران لاستئناف نشاطه الديني، برغم ما قام به من دعاية مضادة للجمهورية الإسلامية.

٤- **الشيخ احمد مفتي زاده**، بقي مع حزبه (المساواة الإسلامية) يناقشون موضوع المذهب الرسمي للبلاد في الدستور، بكل حرية وجرأة، وينشرون آراءهم في الصحافة، ومنها الرسالة المطوّلة الحادة جداً، التي بعثها مفتي زادة إلى «مؤتمر منتقدي الدستور» المنعقد في جامعة طهران[١٠]. وكذلك رسالته التي اتهم فيها أعضاء مجلس الخبراء الذي أعدّ الدستور، بأنهم «**يعرفون كل شيء إلاّ القرآن**». برغم أنهم – في الواقع – من كبار قادة البلاد وعلمائها الدينيين. مع ذلك بقي مفتي زاده يمارس نشاطاته السياسية والدينية، حتى مرحلة تصاعد الأحداث (كما مرّ في الفصل الثاني).

التعليم الديني لأهل السنّة

منذ تأسيسها، أعلنت الحكومة الإسلامية عن فتحها باب التعليم الديني لأهل السنّة، بكل خصوصياته، على مصراعيه، وأعارته اهتماماً لا يقل عن اهتمامها بالتعليم الديني للشيعة، بل وتبنّت الكثير من

بمجالات التعليم الديني السني رسمياً، ومنحت المجالات الأخرى الحرية الكاملة في التعبير عن نفسها بمختلف الوسائل. وتتوزع أساليب تعامل الجمهورية الإسلامية مع هذه القضية الحساسة على ستة محاور رئيسة:

الأول : دعم القائم من المؤسسات الدينية

بعد الانتصار مباشرة، أعلنت سلطات الثورة الإسلامية عن دعمها لمؤسسات التعليم الديني التابعة للمسلمين السنة في إيران، من مجامع ومعاهد علمية ومدارس دينية وحلقات درس، ومارست هذا الدعم عملياً، من خلال المساعدات المالية المستمرة، أو منح إمكانات إعادة البناء والتوسيع والطباعة وغيرها. والى جانب ذلك شجّعت الدولة إنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية دينية جديدة، حتى وصلت خلال السنتين الأوليين من الجمهورية الإسلامية (١٩٧٩ - ١٩٨٠) إلى ثلاثة أضعاف ما كان قائماً منها في العهد الشاهنشاهي.

الثاني : تاسيس المركز الإسلامي الكبير

في أعقاب الأحداث الدمويةالتي شهدتها معظم المناطق الكردية السنية في إيران خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠، والتي تسببت فيها

محاولات التمرد والانفصال التي قامت بها الجماعات الماركسية والعلمانية في كردستان، ثم تصفية المنطقة من هذه الجماعات، وبعد مداولات اشترك فيها علماء من الشيعة والسنة، أعطى الإمام الخميني أوامره لمندوبه في كردستان السيد موسى الموسوي بتأسيس مركز ثقافي تعليمي خاص بالمسلمين السنة في غرب الجمهورية الإسلامية، بهدف إعداد الأرضية الموضوعية لاجتماع جميع علماء الدين في كردستان ودعمهم، وتنسيق شؤونهم، وكذلك تنظيم شؤون المراكز التعليمية الدينية في المنطقة، وإحباط مؤامرات الجماعات العلمانية، ونشر الثقافة الإسلامية والفقه الإسلامي (في إطار المدارس الفقهية السنية) بين مسلمي كردستان، ولا سيما الفقه الشافعي المنتشر في المنطقة، للحفاظ على الهوية الإسلامية لأبناء السنة من الضياع والانحراف.

وأثر ذلك استقر مندوب الإمام الخميني في مدينة سنندج (مركز محافظة كردستان)،ووضع نواة «المركز الإسلامي الكبير في غرب البلاد» في أوائل أيلول ١٩٨٠. ورغم العقبات الكثيرة التي كان يضعها المناهضون للجمهورية الإسلامية من علمانيين ومتضررين في طريق سير المركز، ابتداءً بالشائعات وانتهاءً بالاعتداءات المسلحة، والتي تسببت في

تجميد نشاطه بضعة أشهر، إلاّ أنه استأنف عمله واتسعت فعالياته بالتدريج.

الخطوة الأولى التي قام بها المركز، دعوة علماء السنة والشيعة في المنطقة لوضع الخطط المناسبة لهذا العمل الكبير، ثم قام المركز بتبني نشاطات علماء السنة مالياً وإدارياً، وتجميع المؤسسات الدينية في تشكيل إداري واحد، والتي كان يسبب تشتتها الأذى للطلبة والمدرسين ولإدارات تلك المؤسسات.

وامتدت نشاطات المركز لتشمل جميع المدن التي يتواجد فيها المسلمون السنة في المنطقة الغربية، وخاصة محافظة كردستان وآذربيجان الغربية وباختران، وأصبح لها فروع في جميع تلك المدن، بلغت – خلال السنوات الثلاثة الأولى – حوالي (٢٥) فرعاً.

تتوزع نشاطات المركز على أربعة أقسام:

١ـ معاهد العلوم الدينية :

قام المركز بتجديد المدارس القديمة وتطويرها وتوسيعها وتنظيم عملها، كما أنشأ معاهد شرعية جديدة لتدريس العلوم الإسلامية، في

مدن سنندج، أرومية، مهاباد، سقز، بيجار، قروه، بوكان، سلماس، اشنويه، باوه، كامياران، مريوان، بانه، سردشت، نقده، وغيرها. ثم أعقبها بتأسيس مدارس ومراكز تعليمية أخرى في معظم مدن وقرى المحافظات الغربية.

ففي مدينة «بيرانشهر» — مثلاً — تم تأسيس ستة مراكز لتدريس العلوم الدينية، إضافة إلى (٢٣) مركزاً في قرى تابعة لها. أما أهم تلك المراكز والمدارس، فهي مدرسة الشهيد الشيخ جلال زاده في سنندج، مدرسة الإمام الشافعي في بوكان، مدرسة الإمام محمد الغزالي في باوه، ومدرسة الشيخ محمود شلتوت في أرومية. وبالطبع فإن أساتذة هذه المعاهد هم من علماء السنة فقط، والعلوم التي تدرس فيها علوم أهل السنة أيضاً.

٢ـ إعداد وتخريج علماء الدين :

وصل عدد الدارسين في مؤسسات المركز حتى عام ١٩٨٦، ما يقرب من (٢٠٠٠) طالب، تخرجوا فيما بعد، وأصبحوا من علماء المنطقة ومشرفيها الدينيين والمدرسين في مدارسها. ويمنح المركز مرتّباً شهرياً للطالب، ثم يخصص له ميزانية مستقلة بعد تخرجه واستلامه

لمسؤوليته الدينية، إذ يتم تخريج أكثر من (١٠٠) طالب سنوياً. إضافة إلى هؤلاء، فإن المركز الإسلامي الكبير ومؤسسات الجمهورية الإسلامية الأخرى (شبه الرسمية) تتبنى ميزانية ٨٠٪ من علماء ومبلغي أهل السنة في غرب البلاد وتدعمهم معنوياً أيضاً.

٣- المساجد وصلوات الجمعة والجماعة :

إنشاء المركز أمانة عامة (كجهاز دائم) لمساجد المنطقة وأئمة الجمعة والجماعة فيها، وهذه الأمانة - التي أغلب أعضائها من علماء السنة - مهمتها تنسيق شؤون المساجد وأئمتها.

٤- نشر الثقافة الإسلامية :

يقوم المركز بطبع ونشر أمهات كتب أهل السنة (العقائدية والفقهية والتاريخية)، بلغاتها الأصلية، أو بعد ترجمتها إلى اللغتين الفارسية والكردية، إضافة إلى تأليف ونشر الكتب الجديدة التي تلائم مختلف المستويات. كما يعقد المركز سنوياً عشرات الدورات المكثفة لتعليم القرآن الكريم وتدريسه في أكثر من (١٠٠) مسجد، في جميع مدن المنطقة وقراها وقصباتها، إذ يتم تخريج ما يقرب من (٢٥٠٠) طالب

شهرياً. وكذلك تقام دورات مكثفة أخرى لتدريس العقائد والفقه الميسّر. وافتتح المركز معاهد شرعية خاصة بالإناث لتدريس الفقه السني ومختلف العلوم الإسلامية، وأبرزها المعهد الكبير في سنندج[11].

الثالث : التعاون العلمي مع المؤسسات الشيعية

منذ السنوات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية، أخذ التعاون العلمي بين المؤسسات السنية والشيعية في البلاد يتسع ويأخذ شكلاً جديداً في التقريب العلمي بين المذاهب الإسلامية. فعلى مستوى الجامعة العلمية في قم المقدسة، فإنها أخذت تستقبل المزيد من الطلبة من أهل السنة الإيرانيين وغير الإيرانيين، للتفقه على طبق مذاهبهم ودراسة العلوم الإسلامية المقارنة، أو للتخصص العلمي في المذهب الشيعي. كما أن «المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية» يقوم بجهود علمية مشتركة، لاستخراج كل ما هو مشترك بين السنة والشيعة، من أحاديث وروايات وأحكام شرعية وقواعد فقهية وأصولية وغيرها، لوضع أسس علمية رصينة للتقارب بين المسلمين.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة الجمهورية الإسلامية وضعت ابتداءً من عام ١٩٨٣ الإمكانات اللازمة تحت تصرف لجنة ثلاثية متكونة من

إمام مدينة «سنندج» وإمام مدينة «سقز» وأحد أعضاء مجلس الخبراء «والثلاثة من كبار علماء أهل السنة في البلاد»، لإقامة دورات علمية مكثفة خاصة، تحت عنوان «دورات تخريج علماء السنة في المنطقة الغربية والشمالية من البلاد»؛ نتيجة النقص في عدد المدرسين والمبلغين والدعاة العاملين، على وفق حسابات أصحاب القرار من أهل السنة في البلاد، والذين طلبوا من الحكومة الإسلامية – على أثره – دعمهم في هذا المشروع. وهكذا بدأت الدورة الأولى أعمالها في أواسط حزيران ١٩٨٣، وتخرج فيها خمسون مدرِّساً شرعياً. حيث ازداد العدد في الدورات اللاحقة. ومهمة هؤلاء هي علمية وتبليغية إذ يعملون من خلال وسائل متعددة – منها التدريس – على تركيز دعائم المذاهب السنية في البلاد، وبث روح الوحدة والتفاهم والمحبة بين الأهالي السنة والشيعة.

الرابع : طباعة ونشر الكتب

كخطوة أولى، بادرت حكومة الجمهورية الإسلامية منذ عام ١٩٨٠ إلى منع طباعة وتوزيع الكتب التي تتعرض للخلفاء الثلاثة

ومذاهب أهل السنة، والتي كانت توزع بشكل واسع في عهد الشاه. في هذا المجال يقول الكاتب المصري فهمي هويدي:

«كان طبيعياً أن تصدر التعليمات بوقف إعادة طبع الكتب القديمة التي تضمنت تجريحاً لأهل السنة ... كما كان طبيعياً أن يتوقف الأئمة والمبلغون عن إثارة أي موضوع يمسّ أهل السنة من فوق المنابر»[١٢].

وفي المقابل نشطت دور الطباعة والنشر في ترجمة أمهات كتب أهل السنة ورجالاتهم وعلمائهم إلى اللغتين الفارسية والكردية وطباعتها. كما نشطت حركة استيراد الكتب السنية في مختلف مجالات المعرفة الإسلامية، ولا سيما العقائدية والفقهية والحديثية والفكرية والحركية، سواء التراثية أو الحديثة. وأصبح من السهل ملاحظة كتب البخاري ومالك والطبري وابن تيمية والمودودي وسيد قطب وعلماء الأزهر، إلى جانب كتب الكليني والصدوق والحلي والأنصاري، والإمام الخميني والصدر والمطهري وعلماء النجف وقم، معروضة للبيع في جميع مكتبات البلاد، وخاصة مكتبات طهران وقم ومشهد، برغم أن بعض تلك الكتب يحمل وجهات نظر سلبية تجاه الشيعة والتشيّع، ولا سيما كتب ابن تيمية وغيره، إلاّ أن الجمهورية الإسلامية، ومن منطلق حرية المعتقد والفكر والرأي، لا تمنع بيع هذه الكتب وعرضها في المكتبات.

وهو ما تفعله الحكومة مع عشرات المجلات الطائفية المعادية للجمهورية الإسلامية والتشيع، والتي يُسمح لها بدخول إيران بواسطة البريد، قادمة من مختلف أنحاء العالم، ومن هذه المجلات من تنتقد بشدة وضع أهل السنة في إيران.

ويبقى معرض طهران الدولي السنوي للكتاب، هو المهرجان الثقافي الأكبر لعرض وبيع الكتب السنية، في جميع حقول المعرفة، وخاصة الدينية (عقائدية وحديثية وفقهية) وبكميات ونوعيات قد لا تتوفر حتى في كثير من الدول التي تنتمي حكوماتها إلى المذاهب السنيّة.

تجدر الإشارة إلى أن المتتبع للدليل الأسبوعي الذي تنشره وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران حول الكتب المطبوعة في مختلف مدن البلاد، يجد في كل عدد منه مجموعة كبيرة من العناوين لكتب سنية دينية، بإحدى اللغات العربية أو الفارسية أو الكردية. غير أن بعض هذه الكتب حظيت بشهرة أوسع، نتيجة تكرر طباعتها. ونورد بعضها على سبيل المثال:

١ـ حياة أبو بكر الصديق (بالفارسية) لمحمد حسن المحامي.

٢ـ الفاروق الأعظم (بالفاراسية) لمحمد حسين هيكل.

٣ـ عمر بن الخطاب (بالفارسية والكردية).

٤ـ عثمان بن عفان (بالفارسية) لمحمد أمين.

٥ـ الخلفاء الراشدون (بالفارسية والكردية) لمحمد اسماعيل إبراهيم.

٦ـ طهارة عائشة بشهادة القرآن (بالفارسية).

٧ـ حياة الإمام الأعظم أبو حنيفة (بالفارسية).

٨ـ أئمة السنة الأربعة (بالفارسية).

٩ـ الإمام الشهيد حسن البنا (بالفارسية والكردية) لبرهان أمين.

١٠ـ حوار الإمام الفخر الرازي حول مذاهب أهل السنة (بالفارسية).

١١ـ أصول ومعتقدات أهل السنة (بالفارسية والكردية).

١٢ـ الفقه المحمدي (بالفارسية والكردية) لمحمد مردوخ.

١٣ـ المستقبل لهذا الدين (بالفارسية والكردية) لسيد قطب.

١٤– جاهلية القرن العشرين (بالفارسية) لمحمد قطب.

١٥– هل نحن مسلمون؟ (بالفارسية) لمحمد قطب.

١٦– العدالة الاجتماعية في الإسلام (بالكردية) لسيد قطب.

١٧– في ظلال القرآن (بالفارسية) لسيد قطب.

وتفسير «في ظلال القرآن الكريم» ترجمه إلى الفارسية الإمام الخامنئي بنفسه. ولكن الشيخ الضيائي – الذي بقي إماماً للجمعة في بندر عباس حتى وفاته عام ١٩٩٤ – يقول في لقاء مع مجلة خليجية بأن «الدولة لا تشجع طبع كتب أهل السنّة»[١٣].

الخامس : تعديل مناهج المواد الدينية

وهي المناهج المقررة التي تُدرّس في المدارس الرسمية (الابتدائية والثانوية). وقد عملت الجمهورية الإسلامية في هذا المجال على إعداد وطباعة كتب خاصة بالتلاميذ السنّة، وأخرى لعامة التلاميذ، فيما عدّلت في هذه الأخيرة أيضاً. فعلى مستوى الكتب الخاصة بالتلاميذ السنّة – وهي خطوة لم يسبق لها مثيل في إيران – أعلنت الحكومة

الإسلامية في أواسط عام ١٩٨٠ بأن مقررات التربية الدينية التي تدُرّس في مدارس مناطق أهل السنة، ستُعد وفقاً للمعتقدات المذهبية لأهل السنة، ربما في ذلك الفقه. وفي الوقت نفسه دعا المسؤولون التعليميون في محافظة باختران (كرمانشاه) علماء الدين السنة لإعداد كتيبات في الفقه الشافعي الميسّر، لتدريسها في مدارس المنطقة. وهو ما حصل فيما بعد ثم تحوّلت التجربة هذه إلى قرار رسمي، نفّذته وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المؤسسات السنّية وقد كتب المناهج الدينية السنية مجموعة من علماء أهل السنة ومثقفيهم.

وقد كرّست وزارة التربية والتعليم المناهب الدراسية في التربية الدينية والثقافة الإسلامية والتاريخ والجغرافيا والأدب وعلم الاجتماع والفلسفة والأخلاق، لخدمة التقريب الاجتماعي والسياسي والعلمي والنفسي بين المسلمين، ولخدمة الوحدة الإسلامية، وبأساليب تربوية وتعليمية بالغة التأثير. وفيما يلي نستعرض نماذج مترجمة إلى اللغة العربية من نصوص منتقاة من مقررات التربية الدينية والثقافة الإسلامية (الرسمية) المخصصة للصفوف الابتدائية:

١– كتاب الثقافة الإسلامية والتعليمات الدينية، للصف الثاني الابتدائي (خاص بالطلبة السنة):

((بعد وفاة النبي الأكرم، استخلفه خمسة أشخاص بالترتيب:

الأول – حضرة أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

الثاني – حضرة عمر الفاروق رضي الله عنه.

الثالث – حضرة عثمان ذي النورين رضي الله عنه.

الرابع – حضرة علي الكرار رضي الله عنه.

الخامس – حضر الحسن المجتبى رضي الله عنه.)) [١٤].

٢ – الكتاب نفسه:

((كان حضرة عمر الخليفة الثاني قائداً للمسلمين، ومع هذا فإنه كان يحمل في الليل وبعيداً عن أعين الناس، أكياس الحنطة والتمر على كتفيه، ويوزعه على بيوت البائسين)) [١٥].

٣- كتاب الثقافة الإسلامية، للصف الرابع الابتدائي (خاص بالطلبة السنة):

((السني، بمعنى الشخص الذي يتبع نهج الرسول الأعظم وسيرته وطريقه، ويتأسى بجماعة أصحابه وأهل بيته ... والسنة هم محبّو أهل بيت الرسول وأتباع أصحابه. ونحن وفقاً لما جاء في القرآن المجيد يجب أن نكنّ الحب لأصحاب الرسول الأكرم، ونذكرهم بإجلال واحترام))[١٦].

٤- الكتاب نفسه:

((يجب أن لا ننسى كمسلمين، سنة أم شيعة، من أي قومية ولغة كنّا، أننا نعبد إلهاً واحداً ونتبع كتاباً واحداً ونبياً واحداً، ونصلي باتجاه قبلة واحدة ... نحن المسلمون، سنة وشيعة، يجب أن نكون حذرين، وأن لا تخدعنا مؤامرات الأجانب والجماعات المنحرفة، وأن نتعاون مع بعضنا من أجل المحافظة على ثورتنا ووطننا الإسلامي))[١٧].

٥- كتاب الثقافة الإسلامية، للصف الرابع الابتدائي (للطلبة الشيعة):

((السنة يعدّون الإمام علي الخليفة الرابع للنبي، وهم يحبونه. إن جميع المسلمين - سنة وشيعة - يعبدون الله، ويعتقدون بأنّ محمداً رسول الله، وأنّ

القرآن هو الكتاب المقدس السماوي. المسلمون ــ سنة وشيعة ــ يعبدون الله الواحد، وينفرون من الشرك والوثنية، ويعدّون ذلك كفراً، ويتبعون أحكام وأوامر القرآن والإسلام، ويعدّون أنفسهم أخوة وأتباع نهج واحد، يعطف أحدهم على الآخر ويشفق عليه ويشاركه همومه، ويعيشون مع بعضهم بصفاء كامل، ويجاهدون أعداء الله ويعادونهم»[١٨].

من جانب آخر، أقرّت الحكومة الإسلامية تعيين خريجي المدارس الشرعية (المعاهد الدينية غير الرسمية) من أهل السنة، مدرسين ومعلمين في مدارس الدولة. وفي مقابل ذلك، كتبت إحدى المجلات العربية:

«إن التطبيق والممارسة العملية من خلال التعليم والمدرسة، ألزم أهل السنة بانسلاخ أبنائهم عمّا دانوا به، فقد وجدوا أنفسهم ملزمين بتشرّب ذلك غير مأذونين بتعلّم مفاهيم ومعتقداتهم»[١٩].

السادس : التعليم العالي

وهو على مستويين، الأول يتعلق بتدريس المذاهب السنية في الجامعات، والثاني بتأسيس جامعات لدراسة العلوم الإسلامية المقارنة.

في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩م أقر المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي يرأسه رئيس الجمهورية الإسلامية، مشروع تأسيس فروع

لتدريس المذاهب السنية في جامعات البلاد، ويكون أساتذته من علماء أهل السنة. كما أقرّ المجلس تعيين علماء أهل السنة أساتذة للعلوم الإسلامية في الجامعات دون النظر إلى شهاداتهم. وخلال الشهر نفسه تم البدء بتنفيذ مشروع جامعة إسلامية كبيرة خاصة بتدريس مذاهب أهل السنة وعلومها، في مدينة سنندج، تيمناً بأسبوع الوحدة الإسلامية، وتزامناً مع زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الشيخ الهاشمي الرفسنجاني إلى كردستان خلال تشرين الأول ١٩٨٩م.

وتتلخص أهداف الجامعة في دراسة الفقه السني والعلوم المرتبطة به، والعمل على تقويتها ونشرها، وخاصة في مناطق أهل السنة، من خلال إعداد أساتذة وعلماء ودعاة على مستوى عالٍ من التخصص، إضافة إلى رعاية الأساتذة والمدرّسين والكتّاب والمترجمين والمحققين. وفضلاً عن الطلبة الإيرانيين، فإن الجامعة تستقبل الطلبة من البلدان الإسلامية كافة.

والى جانب الجامعة الإسلامية في كردستان، تأسست جامعة أخرى في طهران، باسم «جامعة المذاهب الإسلامية»، بأمر من الإمام الخامنئي. وقد بدأ الإعداد لمشروع الجامعة في منتصف عام ١٩٩٢م. وتم ذلك

خلال التشاور مع الكثير من المتخصصين السنة والشيعة والجامعات الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية. وأبرز أهداف الجامعة إيجاد التقارب والتفاهم العلمي بين المذاهب الإسلامية. وتتألف الجامعة من ثلاث كليات: كلية فقه المذاهب الإسلامية، كلية الكلام والعرفان وكلية علوم القرآن والحديث[٢٠].

ولا شك أن لمجال التعليم العالي أثراً كبيراً في حركة التفاهم بين المذاهب الإسلامية وعلمائها وأساتذتها، بالنظر للمنهج الأكاديمي والأساليب العلمية المتبعة فيه، بعيداً عن الجدل الطائفي والتعصب والعواطف.

مشاهد من تجربة الوحدة

هناك جوانب مهمة ربما تكون غير ملحوظة، وقد يعتبرها بعض الباحثين مظاهر شكلية، إلا أنها – في الحقيقة – تكشف عن مدى إصرار الجمهورية الإسلامية على تنفيذ مشروع الوحدة الإسلامية، وتثبيته موقفاً استراتيجياً في كل المجالات. فمثلاً أطلقت الحكومة على بعض شوارع العاصمة طهران أسماء شخصيات إسلامية سنية، مثلاً: الشيخ حسن البنا (تحت اسم: شارع الشهيد الأستاذ حسن البنا)، وهو

البنا، وهو من الشوارع الكبير والمهمة في طهران) ومحمد إقبال والشيخ عبد الحميد كشك، وغيرها. وكذلك إصدار عشرات الطوابع التي تحمل صور شخصيات إسلامية سنية تاريخية ومعاصرة، إيرانية وعربية. وصدور عشرات الكتب بمختلف اللغات، وخاصة العربية والفارسية، فيها تراجم لشخصيات سنية، إضافة إلى مئات الكتب عن الوحدة الإسلامية، صدر معظمها عن المعاونيتين الدوليتين في منظمة الإعلام الإسلامي ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي[٢١]، ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. كما أن جميع الدوريات الصادرة في إيران بمختلف لغات العالم، تعرِّف باستمرار بهذه الشخصيات، فمثلاً مجلة التوحيد (الإسلامية الفكرية الصادرة في مدينة قم) خصصت كثيراً من دراساتها لدراسة شخصيات سنية والتعريف بها، كمالك بن نبي وأحمد الفاسي والمودودي ومحمد أسد والنورسي والبنا وغيرهم. هذا – بالطبع – عدا عن مشاريع كبيرة، علمية وفكرية وإعلامية، كالمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ومؤتمرات الوحدة الإسلامية والفكر الإسلامي وعشرة الفجر، وعشرات الدوريات باللغة العربية والأجنبية، كالتوحيد ورسالة التقريب والوحدة وغيرها.

هوامش الفصل الخامس

١ ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص ٣١٦.

٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٦١.

٣ ـ انظر كنموذج: أهل السنة في إيران، مجلة المجتمع،٦٣٣، ١٦/٣/١٩٨٣م، ص ٣.

٤ ـ من بيان لجماعة مفتي زادة صادر في عام ١٩٨٢م.

٥ ـ أربعة أعوام على انتصار الثورة الإسلامية، د. عز الدين إبراهيم وأحمد صادق، الطليعة الإسلامية العدد ٣، فبراير (شباط) ١٩٨٣م، ص ٥٣.

٦ ـ مجلة المجتمع، العدد ١٤٩ (مصدر سابق).

٧ ـ أحوال العرب السنة في إيران، مقابلة مع الشيخ الضيائي، مجلة المجتمع، العدد ٥٨، ٢/١٠/١٩٨٢م، ص ١٧.

٨ ـ المصدر السابق، ص ١٦ ــ ١٧.

٩ ـ المصدر السابق نفسه.

١٠ ـ الصحف الإيرانية، ٩/٧/١٩٧٩م.

١١ ـ للمزيد أنظر: تأسيس ونشاط المركز الإسلامي الكبير في غرب البلاد، ج١ و٢، صحيفة كيهان، ٢ ــ ٣/٧/١٩٨٧.

١٢ ـ فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص ٣٣٨.

١٣ ـ انظر: مجلة المجتمع، العدد ٥٨٩ (مصدر سابق)، ص ١٥.

١٤ـ فرهنگ إسلامي وتعليمات ديني (الثقافة الإسلامية والتعليمات الدينية)، سال دوم دبستان، ص ٦٨، وزارت آموزش وبرورش (وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

١٥ـ المصدر نفسه، ص ٧٠.

١٦ـ فرهنگ اسلامي (الثقافة الإسلامية)، سال جهارم دبستان، ص ٨٢، وزارت آموزش وبرورش (وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

١٧ـ المصدر نفسه.

١٨ـ فرهنگ اسلامي (الثقافة الإسلامية)، سال جهارم، دبستان، ص ٧٦، وزارت آموزش وبرورش (وزارة التربية التعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

١٩ـ متى يطلق سراح المجاهد أحمد مفتي زاده؟، مجلة المجتمع، العدد ٦٣٥، ١٩٨٣/٨/٣٠، ص ١٩.

٢٠ـ لقاء مع الدكتور حسن تبرائيان المشرف على مشروع جامعة المذاهب الإسلامية، مجلة التوحيد، تشرين الأول ١٩٩٤، ص ١٨٠ — ١٧١..

٢١ـ في عام ١٩٩٥ توحّدت هاتان المعاونيتان ومؤسسات ومجامع أخرى متخصصة في الثقافة والإعلام الخارجي، في إطار مؤسسة مستقلة كبيرة واحدة، تحمل اسم ((رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية)).

الفصل السادس

التعددية المذهبية و معالجات دستور الجمهورية الإسلامية

تمذهب دستور الجمهورية الإسلامية في موارد الخلاف

دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي دوّنه مجلس الخبراء بعيد انتصار الثورة الإسلامية، وصوّت عليه الشعب الإيراني بنسبة ٩٨.٪، يستمد أصوله وتفاصيله من المصادر الإسلامية، وفي مقدمتها الثابتان المقدسان القرآن الكريم والسنة الشريفة. ويعبِّر الدستور عن إخضاع الواقع الإيراني عملياً للشريعة الإسلامية. فقد جاء في المادة الثانية من الدستور:

«يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس:

١ـ الإيمان بالله الأحد (لا إله إلاّ الله) وتفرّده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.

٢ـ الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

٣ـ الإيمان بالمعاد ودوره الخلاّق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.

٤ــ الإيمان بعدل الله في التكوين والتشريع.

٥ــ الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام.

٦ــ الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله. وهو نظام يؤمِّن القسط والعدالة، والاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتلاحم الوطني»[1].

وفي موارد الخلاف، اعتمد الدستور فقه مدرسة أهل البيت (ع) وأصولها الفقهية في استنباط الأحكام، لأنه يعبِّر عن حقائق شرعية وقانونية لها علاقة مباشرة بالواقع، الذي لابد أن يخضع لإحدى المدارس الفقهية الإسلامية، وهي هنا المدرسة التي تتبعها الأغلبية الساحقة من الشعب الإيراني. ولم ينطلق الدستور في ذلك من منطلق طائفي؛ بل إنه كان يتعامل تعاملاً فقهياً وقانونياً مع الموضوعات والقضايا. كما ركّز في أكثر من مادة على وحدة المسلمين، حيث جاء في المادة الحادية عشرة:

«بحكم الآية الكريمة «إنّ هذه أمّتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدون»، يعتبر المسلمون أمّة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل

سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدها، وان تواصل سعيها من أجل تحقيق الاتحاد السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم الإسلامي»[٢].

ورغم تمذهب دستور الجمهورية الإسلامية في موارد الخلاف، إلا أنه منح أتباع المدرسة السنية من أبناء الشعب الإيراني فرصاً متكافئة في جميع المجالات. فقد كان لهم ممثلون في مجلس الخبراء الذي انتخبه الشعب لإقرار الدستور. وكان هؤلاء يعبِّرون عن آرائهم خلال مناقشة مواد الدستور بحرية مطلقة. ولكن بحكم كون معظم أعضاء المجلس من الشيعة، تبعاً لأكثرية الشعب الإيراني، وفقاً للانتخابات الحرة التي جرت لانتخاب أعضاء المجلس، فإن التصويت على المواد كان يتم لصالح الأكثرية الساحقة.

من جانب آخر فقد اعترف الدستور بالمذاهب السنية الأربعة والمذهب الزيدي وحقوق أتباع كل منها، إلى جانب المذهب الشيعي الإثني عشري، رغم أن نسبة أتباع المذاهب السنية لا تتجاوز ٧٪ من عدد السكان، أي ما يقرب من ثلاثة ملايين — آنذاك — من عدد السكان البالغ (٣٦) مليوناً عام ١٩٨٠. والمادة التي نصّت على دين

ومذهب البلاد الرسميين في الدستور المقترح هي المادة (١٣)، فقد جاء فيها:

((الدين الرسمي لإيران هو الإسلام. والمذهب الجعفري الذي هو مذهب أكثرية مسلمي إيران، والمذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم الزيدية والحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، تتمتع باحترام كامل. وفي المناطق التي يتمتع فيها أتباع هذه المذاهب بأكثرية، فإن المقررات المحلية تكون في حدود صلاحيات مجالس الشورى وفقاً لهذه المذاهب))[٣].

كما نصت المادة (٧٦) من الدستور المقترح على أن ((رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً وإيراني الأصل والتبعية))[٤].

وقد أحدثت هاتان المادتان المقترحتان ضجة واسعة في البلاد، اشترك فيها السنة والشيعة معاً. والنتيجة أنه تم إصلاح المادتين وتم فيهما إقرار المذهب الجعفري الاثني عشري مذهباً رسمياً للبلاد، وأن يكون الانتساب للمذهب الرسمي للبلاد من شروط رئيس الجمهورية.

دوافع الإصرار على مادة المذهب الرسمي

أهم العوامل الخاصة التي ساعدت على تثبيت المذهب الرسمي للبلاد في الدستور هي:

١- إصرار كبار مراجع الدين والفقهاء الشيعة في داخل إيران وخارجها على ذلك.

٢- إصرار الحوزات العلمية في قم ومشهد وأصفهان وعلمائها وأساتذتها، ومناقشاتهم الموضوعية بهذا الشأن.

٣- الرأي العام الإيراني، الذي يشكّله الشيعة، ونسبتهم ٩١,٥٪ من عدد سكان البلاد.

٤- المناقشات التي جرت داخل مجلس الخبراء، وإقرارهم التغييرات وفقاً للصلاحيات الممنوحة لهم، واستناداً إلى مبدأ الأكثرية.

فعلى سبيل المثال، أصدر آية الله شهاب الدين المرعشي النجفي (من كبار مراجع الدين في إيران والعالم) بيان في ١٦ حزيران ١٩٧٩، جاء فيه ما يلي:

«.... في المادة الثالثة عشرة يضاف قيد الإثني عشري بعد كلمة المذهب الجعفري. وفي هذه المادة يحذف لفظ «أعم» وتكون بهذا الشكل: والمذاهب الإسلامية الأخرى من قبيل: الحنفية، والمالكية، الشافعية، الحنبلية، فهي معتبرة ومحترمة في الأحوال الشخصية والتجمعات والمراسم المذهبية وفي التعليم والتربية الدينية والشخصية. أما التعليم والتربية الدينية في المدارس الرسمية فهي تتبع القرارات العامة للدولة. كما يجب إضافة ما يلي في هذه المادة: هذه المادة أبدية، ولا يحق لأي مسؤول أو مرجع تجديد النظر فيها وتغييرها»[5].

وأضاف بيان السيد المرعشي النجفي:

«... المادة السادسة والسبعين تصحح على النحو التالي: رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً وشيعياً إثني عشرياً، وواعياً لمصالح البلاد، وعارفاً بأصول الإسلام، وإيراني الأصل والتبعية، ورجلاً»[6].

ثم أصدر السيد المرعشي النجفي بياناً آخر في ٢٠ حزيران ١٩٧٩، أكد فيه وجوب تثبيت المذهب الرسمي لإيران، وهو الإمامي الاثنا عشري أسوة ببقية البلدان (الإسلامية) التي تتبنى مذهباً إسلامياً في دستورها.

كما أصدر رئيس مجلس خبراء الدستور نداء للشعب في ٢٢ حزيران ١٩٧٩ حول مسودة الدستور، عالج في جانب منه قضية المذهب الرسمي للبلاد، وطالب إضافة الجملة التالية إلى نص المادة (١٣):

«هذه المادة باقية حتى ظهور حضرة ولي العصر عجل الله فرجه وغير قابلة للتغيير بأي نحو كان». وعلل ذلك بقوله: **«بالرغم من أن المسلمين جميعاً أخوة في الإسلام، ولكن انقسام المسلمين إلى مذاهب مختلفة هو حقيقة لا يمكن إنكارها، فالفقيه الجعفري يتباين مع الفقيه الشافعي أو الحنفي أو المالكي أو الحنبلي، ومذاهب أهل السنة تختلف فيما بينها، ولابد لكل مسلم في موقع العمل، أن يطبّق عمله على واحد منها.**

والنتيجة بما أن الأغلبية الساحقة للشعب الإيراني يتبعون الفقه الجعفري، فيجب في المسائل المتعلقة بهم سواء في المجلس التشريعي أو في القضاء تطبيق الفقه الجعفري في عملهم، دون أن يشكّل ذلك هدراً لحقوق سائر الأخوة»[٧].

واتجه بعض علماء السنة في بلوشستان وكردستان بمطاليبهم إلى الإمام الخميني لتعديل المادة المذكورة، ومنهم المولوي عبد العزيز والمولوي مصلح الدين، اللذان التقيا مبعوث الإمام إلى بلوشستان (وزير الخارجية آنذاك)، وطلبا منه نقل وجهة نظرهما إلى الإمام. وحيال ذلك

طلب الإمام رأي مجلس قيادة الثورة، فوافق المجلس على إعادة التعديل في ١٩ آب ١٩٧٩.

وفي اليوم الثاني أعلن الإمام عن موافقته أيضاً على إعادة تعديل المادة المذكورة وحذف المذهب الشيعي الجعفري منها، والاكتفاء بالإسلام ديناً رسمياً للدولة. وترك البت في الأمر إلى الشعب الإيراني عن طريق ممثليه في مجلس الخبراء المنتخب انتخاباً حراً من قبل الشعب. ووفقاً للقانون فإن مجلس الخبراء هو الوحيد الذي يمتلك هذه الصلاحية.

وهكذا تمت إعادة مناقشة المادة ١٢ (المادة ١٣ فيما بعد) من الدستور في ١٨ أيلول ١٩٧٩ من قبل مجلس الخبراء، جرى خلالها حوار مطوّل وصريح، تحدث فيه المعارضون لحذف قيد المذهب الجعفري والمطالبون بالحذف من أعضاء مجلس الخبراء. وكان المولوي عبد العزيز (ممثل محافظة سيستان وبلوشستان في المجلس) يرفع لواء المطالبة بالحذف. وبعد انتهاء المناقشات، جرى التصويت على فقرة المذهب من المادة ونصها: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الإثنا عشري».

وكانت النتيجة (٥٢) صوتاً فقط، وصوتين معارضين، و(٣) امتنعوا عن التصويت. وهكذا أقرّت المادة، على وفق رأي الأغلبية الساحقة، وحملت الرقم (١٣)، وأصبح نصها النهائي كما يلي:

«الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم الإسلامية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الإسلامية والأحوال الشخصية (الزواج، والطلاق، والإرث والوصية) وما يتعلّق بها من دعاوى المحاكم.

وفي كل منطقة يتمتّع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة ـ في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية ـ تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى»[٨].

أما المادة (٧٦) في مسودة الدستور المقترح والمتعلقة بشروط رئيس الجمهورية الإسلامية، فقد تم التصويت عليها بعد مناقشات مطولة أيضاً، وحملت الرقم (١١٥)، وأقرّ نصّها التالي:

«...١- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية... ٥- مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد»[٩].

معارضو مادة المذهب الرسمي

الذين عارضوا مادة المذهب، كانوا على قسمين:

الأول : أعداء الثورة، وفيهم سنة وشيعة، وحتى غير مسلمين، ومعظمهم علمانيون، بهدف ضرب الثورة أو إضعافها.

الثاني : أصحاب النوايا الحسنة، الذين كانوا يعتقدون أن في ذلك تحجيماً للثورة ونقصاً في الدستور، ومنهم إسلاميون ووطنيون.

واللافت للنظر أن الشيوعيين في كردستان وغيرها أخذوا خلال مناقشة قضية المذهب الرسمي يتحدثون عن انتهاك حقوق السنة، ويعلنون مواقف عدائية ضد التشيّع، ويطالبون بما أسموه بحقوق السنة. هذا في الوقت الذي كان الصنف الثاني ينظر للمسألة بمنظار المصلحة العامة للدولة. فمثلاً بعض هؤلاء كان يقول بأن الأكثرية الساحقة للشعب الإيراني هم شيعة، والسلطة الحاكمة شيعية، ومن هنا سيكون التعامل بالفقه الشيعي في مختلف نواحي الحياة أمراً واقعياً، فلا داعي -

إذن ـ لتثبيت فقرة المذهب الرسمي في الدستور. والحقيقة إن هذا التسويغ يمكن أن ينسحب على التسميات الأخرى ـ كما كان البعض يصر ـ كتسمية الجمهورية الإسلامية، والاكتفاء بجمهورية إيران. كما يقول بعض المسؤولين بأنه لا داعي لدستور تفصيلي للبلاد، ويمكن الاكتفاء بمواد معدودة، على اعتبار أن الأكثرية الساحقة للشعب هم مسلمون، وستكون إسلامية الجمهورية الإيرانية أمراً واقعاً أيضاً، إذ سيتبع الجميع الموازين الشرعية، دون دستور أو قوانين.

وكنموذج آخر على تسويغات الصنف الثاني من المعترضين، نستعرض جانباً من رد الشيخ أحمد مفتي زاده على بيان السيد المرعشي النجفي، حيث قال:

«لا يمكن إنكار أن التشيع هو مذهب الأكثرية، وأن ما تفضلتم به حول المذهب الرسمي لبعض البلدان لا يمكن إنكاره أيضاً. ولكن المهم الآن هو الهروب من التفرقة والتشتت. ويجب أن لا ننسى أن طريقة حكومات البلدان الإسلامية هو استمرار الأساليب الطاغوتية. ولكن في بلادنا يراد تطبيق حكومة الثورة الإسلامية»[10].

وهناك رأي سلبي آخر حول تمذهب الدستور يطرحه الشيخ ضيائي (أحد مشايخ السنة في بندر عباس)، يقول فيه:

«إن الذي حصل في الدستور حول هذه المسألة أمر طبيعي، فالأكثرية لم تعط الحق المعلوم للأقلية. وأنا أرى بأن من الأفضل والأنسب لمستقبل المسلمين السنة في إيران أن ينص الدستور الإيراني على مذهب الشيعة، وعندما يكون كل ما يجري في إيران من سب ولعن ومآتم وشق للجيوب على مذهب الشيعة لا باسم الإسلام، فلو كان باسم الإسلام فقط دون النص على مذهب الشيعة، لكان الموضوع أخطر بكثير»[11].

وكان موقف مفتي زاده - حينها - يثير الدهشة لدى أوساط قادة الثورة؛ بالنظر لعلاقاته الطيبة بهم ولسوابقه الجهادية. فقد كانت مادة المذهب في الدستور هي شغل مفتي زاده الشاغل، فترك كل نشاطاته، وسافر إلى طهران، واتصل خلال ذلك بمختلف أوساط الدولة. وبرغم أن بعض قادة الثورة طلب منه المساهمة في إعداد بعض مواد الدستور المتعلقة بالاقتصاد، إلاّ أنه لم يكن أمامه من مهام سوى المادة (١٢). بل إن هذه المادة جعلته يتّهم مدوِّني الدستور بأنهم

«يعرفون كل قوانين الأرض إلاّ القرآن ... وأن دستورهم هذا لم يؤخذ من كتاب الله، ولا من دين الله، وإنما أخذ من دساتير الشرق والغرب»[12].

ثم دعا مفتي زادة جميع الأحزاب والتنظيمات العلمانية في كردستان في ١١ أيلول ١٩٧٩ لمؤتمر عام، حضاره أكثر من ألفي شخص -حسب ما أوردته جماعة مفتي زاده -. ثم أعلن المؤتمر عن قراراته المؤلفة من (١٥) مادة، تتعلق بقضايا الأكراد القومية والمذهبية، ومنها المادة ١٢ (١٣ فيما بعد) من الدستور. وكان من بين الحضور مندوب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (الماركسي). وقد أصرّ مفتي زاده على حضور عز الدين الحسيني[١٣]، وأرسل له عدة دعوات ورسل[١٤].

ثم قامت مجموعة من أنصار مفتي زاده بالاعتصام في بناية مجلس الخبراء، وطالبوا بحذف المادة (١٢) من الدستور، ومنح كردستان حكماً ذاتياً. ورداً على هذه الطلبات، أراد مجلس قيادة الثورة أن يضع جماعة مفتي زاده أمام واجبهم الحقيقي، وتنبيههم للخطر الحقيقي الذي يهدد كردستان، والمتمثل بالأحزاب العلمانية المسلحة. فكان جزءاً من الرد أن اقترح أعضاء مجلس قيادة الثورة على جماعة مفتي زاده أن تسلّحهم الحكومة لحماية كردستان من خطر الأحزاب العلمانية، التي تواصل احتلال كردستان بمساعدة النظامين العراقي والأمريكي، وتهدد الإسلاميين في السلطة وخارجها في الصميم. كما أرسل آية الله عبد الكريم الموسوي الأردبيلي (عضو مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس

القضاء الأعلى فيما بعد) رسالة بهذا الشأن إلى مفتي زاده عن طريق المعتصمين، إلا أن مفتي زاده رفض المقترح، متمسكاً بمطالبه، وتاركاً كردستان لحركة الماركسيين العلمانيين. حينها قال لهم السيد الأردبيلي:

«إذا كانوا كذلك، أي يرفضون التصدي للأحزاب العلمانية المسلحة، فمن الأفضل أن يكونوا أعضاء في الكوملة»(١٥).

مسوغات إقرار مادة المذهب الرسمي

المسوغات التي حملت مجلس الخبراء على تثبيت مادة المذهب الرسمي في الدستور، ومن ثم تمسك الجمهورية الإسلامية بها، تتمثل أهمها بما يلي:

١ـ إن دستور الجمهورية الإسلامية ليس دستوراً للعالم الإسلامي بأجمعه، بل هو دستور إسلامي إقليمي، تم فيه مراعاة الخصوصية الإيرانية، التي نجدها واضحة في أربع من مواده، فالمادة (١٥) تتحدث عن الفارسية كلغة رسمية للبلاد، والمادة (١٨) حددت مواصفات العلم الإيراني، والمادة (١٤) تحدثت عن الجنسية الإيرانية، والمادة (١١٥) حددت مواصفات من يتسلّم رئاسة الجمهورية. وهذه الخصوصية

أخذت بنظر الاعتبار واقع الأكثرية الساحقة في البلاد. وهذا وضع طبيعي لكل بلد، له جغرافيته السياسية التي لابد أن يراعي من خلالها القانون الدولي. فلو قام نظام إسلامي في بلد آخر، فمن الطبيعي أن يراعي الدستور الخصوصيات الإقليمية للبلد، كاللغة والعلم والنشيد الوطني والجنسية والمذهب وغيرها، وهو ما فعلته الجمهورية الإسلامية.

٢- إن ما حدث تم بطريقة الشورى، أو بآلية ديمقراطية ـ إن صح التعبير ـ فمجلس الخبراء أنيط به إقرار دستور الدولة، وأعضاؤه تم انتخابهم انتخاباً حراً، وقد فاز الخبراء الشيعة بأكثرية ساحقة، انسجاماً مع الأكثرية الساحقة للبلاد[١٦]. وهؤلاء الخبراء عملوا وفقاً لقناعاتهم واجتهادهم الفقهي، والأدلّة الشرعية التي يمتلكونها، فأقرّوا مواد الدستور في إطار الشورى، وتم بالاقتراع السري الحر.

ومن هنا تم إقرار المذهب الرسمي للبلاد في إطار عملية شورية. وهذا الأمر يحدث في كل البلدان التي تذعن فيه الدولة لرأي أكثرية الشعب.

٣- إنّ وجود مادة المذهب في الدستور، هدفه إعطاء كل ذي حق حقه، ودافعه العدل والمساواة بين أتباع المذهب، وتجنب الاختلاف بينهم، وليس للتمييز والفصل المذهبي. فالشيعة يقولون إنهم عملوا مئات

السنين من أجل نيل هذا الحق الطبيعي، وتحملوا شتى صنوف المعاناة، حتى توافرت لهم الفرصة ليروا مدرستهم الفقهية وقد أخذت حقها في التطبيق، أسوة بالمدارس الفقهية الأخرى.

٤- مادة المذهب تعني أن الدولة ستعمل في إطار إخضاع الواقع للشريعة، وفقاً للرأي الفقهي لمذهب أهل البلاد، بغية توحيد الموقف الفقهي، وحل مشكلة الاختلاف المذهبي الفقهي. فليس هناك رأي فقهي إسلامي موحّد دائماً، بل هناك عشرات الآراء الفقهية المختلفة، حتى في القضية الواحدة، باستثناء حالات الإجماع، لا سيما وأن الكثير من قضايا الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ليس فيها نصوص، بل إن أكثرها يدخل فيما يسمى بمنطقة الفراغ أو «التفويض التشريعي» التي يفوض فيها الشارع الإنسان لملئها عبر عملية الاجتهاد.

والاجتهاد هنا لابد أن يكون وفقاً للأدلة الشرعية التي يعتمدها مذهب الأكثرية الساحقة لأهل البلاد، لتكون أعمالهم وممارساتهم مقبولة وصحيحة من الناحية الشرعية، كمسائل العبادات والمعاملات بالضبط. وهذا الأمر لا يمكن تجنبه لأي نظام إسلامي يمكن أن يطبّق في بلد آخر. فمثلاً إذا كانت الأكثرية في هذا البلد من السنّة المالكية،

فلابد وأن تعتمد الحكومة الفقه المالكي في معالجة قضاياها الشرعية. ولو لم تثبِّت ذلك في دستورها فإنها ستلجأ إلى هذا الحل عملياً[١٧].

ورغم أن الجمهورية الإسلامية لا يمكن وضعها في ميزان واحد - من ناحية طريقتها في تطبيق الشريعة - مع باقي أنظمة البلدان المسلمة الأخرى، إلا أن هذه الأنظمة سبقت الجمهورية الإسلامية في تثبيت المواد المذهبية في دساتيرها وقوانينها، ففي قانون المحاكم الشرعية المصري رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٥٤م نصت المادة السادسة على اعتماد أرجح الأقوال في المذهب الحنفي، في مسائل الأحوال الشخصية. كما أن القضاء الشرعي في الكثير من البلدان الإسلامية يتم وفقاً لمذاهب إسلامية معينة[١٨].

وقد أكّد المفكّر الراحل الشيخ أبو الأعلى المودودي أن القانون الإسلامي يجب أن يمنح المذاهب الإسلامية حرية تطبيق فقهها، باعتباره قانوناً للأحوال الشخصية لأتباع هذه المذاهب. «**أما قانون الدولةالعام، فلا يكون ــ ولا يجوز ان يكون ــ إلاّ القانون المبني على مذهب الأغلبية**» في البلد[١٩].

ويقول الشيخ سعيد حوى:

«إن الواقع العملي للعالم الإسلامي أنه مؤلف من مذاهب فقهية، كل مذهب يغلب على بقعة، أو مذاهب اعتقادية، وأمام هذا الواقع هل هناك مانع شرعي يمنع من ملاحظة هذه المعاني من التقسيمات الإدارية؟. فالمنطقة ذات اللسان الواحد تكون لها ولاية، والمنطقة ذات المذهب الفقهي الواحد تكون لها ولاية، وتختار كل ولاية حكّامها منها، مع الخضوع للسلطة المركزية المتمثلة بالخليفة»[٢٠].

وفي هذا الإطار أيضاً نجد أن الدستور نص في المادة نفسها ـ أيضاً ـ على المذاهب الإسلامية الأخرى، وأتّباع فقهها في المناطق التي يشكّل أتباعها الأكثرية.

هوامش الفصل السادس

١ ـ دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، ص ١٧ ـ ١٨.
٢ ـ المصدر السابق، ص ٢٢.
٣ ـ الصحف الإيرانية، ١٤ حزيران ١٩٧٩.
٤ ـ الصحف الإيرانية، ١٤ حزيران ١٩٧٩.
٥ ـ صحيفة كيهان، ٢٣ تموز ١٩٧٩.
٦ ـ المصدر السابق.
٧ ـ الصحف الإيرانية، ٢٣ حزيران ١٩٧٩.
٨ ـ دستور الجمهورية الإسلامية، ص ٢٢ ـ ٢٣.
٩ ـ المصدر السابق، ص ٨٢.
١٠ ـ صحيفة كيهان، ٢٨ حزيران ١٩٧٩.
١١ ـ من لقاء معه حول أحوال العرب السنة في إيران، بمجلة المجتمع، العدد ٥٨٩، ١٩٨٢/١٠/٢، ص ١٦.
١٢ ـ آخر لقاء، ص ١٣٦.
١٣ ـ رغم أن جماعة مفتي زاده يسمّونه ((قويِّد الأحزاب الربيب))، انظر آخر لقاء، ص ٢٢.
١٤ ـ المصدر السابق، ص ٢٢.

١٥ـ المصدر السابق، ص ٤.

١٦ـ يتم انتخاب أعضاء مجلس الخبراء والشورى على أساس الحصول على أكثرية الأصوات في مناطقهم الانتخابية، وليس على أساس التمثيل الطائفي؛ فلا فرق بين مرشح سني ومرشح شيعي. من هنا فالمطلب الذي تقدم به الشيخ أحمد مفتي زاده – من بين مطالبه الكثيرة – بتقسيم مجلس الشورى بالتساوي بين الشيعة والسنة، هو مطلب طائفي وبعيد عن الواقع كما قال حينها المسؤولون في الجمهورية الإسلامية.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من علماء أهل السنة حصلوا في انتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء (الذي ينصِّب القائد ويعزله) على عضوية المجلس. وقد تم في جلسته الافتتاحية انتخاب مجلس الرئاسة المؤقتة، حيث تشكّل من رئيس المجلس (أكبر الأعضاء سناً) وأربعة نواب، اثنان من الشيعة واثنان من السنة.

١٧ـ انظر: الشيخ محمد علي التسخيري، لماذا المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران؟ مجلة التوحيد، العدد ٣١، ربيع الأول – ربيع الثاني ١٤٠٨هـ، ص ١١٩ – ١٢١.

١٨ـ انظر: د. سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ص ٦.

١٩ـ الشيخ أبو الأعلى المودودي، القانون الإسلامي، ترجمة: محمد عاصم الحداد، ص٥٠.

٢٠ـ الشيخ سعيد حوى، الإسلام، ج٢، ص ١٦٥.

الفصل السابع

في مواجهة الغزو الطائفي:

مواقف ومشاريع من الجمهورية الإسلامية

الإمام الخميني .. المؤسس

كما كان الإمام الخميني متفرداً في آرائه التغييرية والثورية، وحسمه في تطبيقها، ومستوى إنجازاته في جميع مراحل حركته، فإنه كان متفرداً ـ أيضاً ـ في موقفه من الوحدة الإسلامية، على المستويين النظري والعملي. فقد أسس مدرسة جديدة في الوحدة الإسلامية، استنبط مبادئها من مبادئ القرآن الكريم والسنة الشريفة وسيرة الصالحين، ثم حمّل هذه المبادئ موقفاً عملياً ظل يدافع عنه طيلة حياته.

ومن خلال هذه المدرسة، نرى أن الإمام الخميني ينظر للوحدة الإسلامية في إطار دائرتين متداخلتين ومتكاملتين:

١ـ وحدة المسلمين في إيران، بمختلف قومياتهم ومذاهبهم.

٢ـ وحدة المسلمين في العالم، بمختلف قومياتهم ومذاهبهم.

ويعد الإمام الخميني الوحدة قدر المسلمين، ورهانهم الأول والأخير في مواجهة مختلف أنواع التحديات، فلم يكن ينظر إليها على أنها همٌّ ثانوي، أو قضية خاضعة لظروف الزمان أو المصلحة، أو أنها قضية دعائية أو عاطفية، تحرِّكها الكلمات والشعارات والأحداث الآنية.

الوحدة الإسلامية في منظار الإمام وحدة شاملة، تبدأ بتفاعل العواطف وحسن الظن وإخلاص النوايا، وتمر عبر التقارب المذهبي والتكامل الاقتصادي والتضامن السياسي، وتنتهي بالمسلمين أمة واحدة، معتصمة بحبل الله، وإن تعددت قومياتها وفرقها العقائدية ومذاهبها الفقهية، وتباعدت بلدانها وفصلت بينها حدود الجغرافيا السياسية. إذ إنّ العالمية الإسلامية التي طرحها الإمام الخمينين أعطت لهذه التعددية أفضل (الوصفات) الإسلامية؛ لإنها تجتاز بقوتها المعنوية كل الآراء الفقهية والعوائق من حدود وأعراق.

والعالمية الإسلامية هي الأساس الذي قامت عليه الثورة الإسلامية في إيران، ثم انطلقت الجمهورية الإسلامية من خلالها لتتبنى قضايا المسلمين. فلم يلاحظ المراقبون أن الإمام الخميني وجمهوريته دافعا عن قضايا الشيعة دون السنة، أوالفرس دون العرب، أو الإيرانيين دون

الأفغانيين، بل شملهم جميعاً بدعوته، وكما أراد الإسلام الذي جاء للناس كافة.

في بداية انطلاق الثورة الإسلامية خلال عام ١٩٧٨، سأله بعض الصحفيين عن حقيقة الخلاف المزعوم بين السنة والشيعة في إيران، فقال الإمام الخميني:

«هذه شائعات نكذّبها بشدة، إنما صوت يخرج من أبواق الشاه[١]**، فليس في إيران ما يسمى بالخلاف السني ـ الشيعي ... وفي نداء وجهته إلى إخواننا السنة شكرت فيه نضالهم ضد الشاه. السنة هم إخواننا، وسوف يبقون هكذا»**[٢].

كما كان الإمام الخميني يوصي الأمة الثائرة في إيران، حين كان في النجف أو عند انتقاله إلى باريس أو عند عودته إلى طهران، بأن يطرحوا شعارات إسلامية صرفة، يدعون فيها للوحدة الإسلامية، وأن يقولوا:

«ثورة إسلامية، لا شيعية ولا سنية»[٣].

حتى وصل الأمر حينها إلى ذوبان الخلافات المذهبية، ومبادرة وفود أهل السنة إلى مبايعة الإمام.

وتبدي إحدى المجلات الطائفية دهشتها من ذلك بقولها: إن السنة والشيعة «**كانوا يصلّون في جماعة واحدة وذلك شيء جديد بحق!!**»[٤].

ثم جاء دستور الجمهورية الإسلامية، ليضع حجر أساس آخر في بناء الوحدة الإسلامية، على العكس مما تصوره بعض المهتمين، فالنظرية السياسية الإسلامية التي طرحها الإمام الخميني، وبلورها - قانونيا - الدستور، تمكنت من التقريب بين أشهر آراء فقهاء الشيعة وأشهر آراء فقهاء السنة في خطوطهما العامة، من خلال بناء نظام الحكم على محور ولاية الفقيه[٥]، والتقريب - في ممارسة الحكومة لسلطاتها - بين نظريتي ولاية الفقيه والشورى[٦].

وبعد الضجة التي أثيرت حيال بعض مواد الدستور التي جاءت لحسم مشكلة تعدد الآراء الفقهية في كثير من المسائل الشرعية التي يُفترض توحيد الموقف الشرعي فيها، كما في مادة المذهب الرسمي (المادة ١٢ من الدستور)، وما قيل بأن هذه المواد تقسم المجتمع المسلم إلى طوائف ومذاهب، أعلن الإمام الخميني:

«إن طرح مسألة تقسيم المسلمين إلى سني وشيعي وحنفي وحنبلي وإخباري لا معنى لها أساساً. المجتمع الذي يريد أفراده جميعاً خدمة الإسلام

والعيش تحت ظلال الإسلام لا ينبغي أن يثير هذه المسائل. كلّنا أخوة، وكلّنا نعيش قلباً واحداً، غاية الأمر أن الحنفي يعمل بفتوى علمائه، وهكذا الشافعي، وثمة مجموعة أخرى هي الشيعة تعمل بفتاوى الإمام الصادق. وهذا لا يسوّغ وجود الاختلاف، فلا ينبغي أن نختلف مع بعضنا، أو أن يكون بيننا تناقض، كلّنا أخوة.

على الأخوة الشيعة والسنة اجتناب كل اختلاف. فالاختلاف بيننا اليوم هو لصالح الذين لا يؤمنون بالسنة ولا بالشيعة ولا بالمذهب الحنفي ولا بسائر الفرق الإسلامية. وهؤلاء يريدون القضاء على هذا وذاك، فهدفهم بث الفرقة بينكم»[٧].

ويعلق المفكر (الهندي الأصل) الدكتور كليم صدقي على هذه المواقف بقوله بأن الإمام الخميني «لم يخاطب السنيين لكي ينضمّوا إلى الشيعة، بل فعل العكس من ذلك»[٨].

وحين نتأمل في أقوال الإمام ومواقفه نعثر على كثير من المصاديق في هذا المجال. فمثلاً في الحكم الشرعي الذي أصدره الإمام إلى جميع الشيعة في العالم، بمناسبة موسم الحج لعام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، يقول:

«على الأخوة الإيرانيين وجميع الشيعة في العالم تجنّب الأعمال التي تؤدي إلى تفرّق صفوف المسلمين، وعليهم أن يشتركوا في جماعات أهل السنة، وأن يتجنبوا عقد صلاة الجماعة في البيوت، ونصب مكبّرات الصوت دون نظام، وإلقاء النفس على القبور، والأعمال المخالفة للشرع.

يُجزي ويلزم في الوقوفين العمل وفق أحكام قضاء أهل السنة حتى ولو حدث القطع بخلاف ذلك»[٩].

وهذا الحكم فريد من نوعه، و لم يسبقه فيه أي فقيه شيعي، كما لا توجد فتوى مثيلة في المقابل لأي فقيه سني، لا سيما إذا عرفنا بأن الحكم الشرعي ـ لدى الشيعة ـ ملزم لجميع الشيعة دون استثناء، وليس لمقلّدي الفقيه فقط.

والحقيقة أن الإمام الخميني لم يطلب يوماً من الشيعة أن ينضمّوا إلى السنة، ولا أن ينظم السنة إلى الشيعة، بل كان قريباً من الواقع وعارفاً بمتطلباته وحيثياته وتعقيداته. كما لم يطلب يوماً من المسلمين أن يتبعوا مذهباً فقهياً واحداً فقط، بل إن مدرسته في الوحدة الإسلامية تحترم المذاهب الفقهية الإسلامية جميعاً، ولا ترى ضيراً من تعددها، على اعتبار أن معظم تلك المذاهب قد تأسس على وفق اجتهادات مؤسسيها وعلمائها، وهذه الاجتهادات لا يمكن أن تذوب في بعضها وتتوحد.

وينقل السيد هادي خسرو شاهي (سفير الجمهورية الإسلامية في مصر) فتوى عن الإمام الخميني بحرمة بث الفرقة بين السنة والشيعة، إذ يقول:

«إن أية دعوة أو عمل لتفريق الصفوف باسم السنة والشيعة تعني الوقوف إلى جانب الكفر وضد الإسلام، وهي بالتالي – كما أفتى الإمام الخميني – حرامٌ شرعاً وعلى المسلمين التصدّي لها»[10].

وكان الإمام يقابل جميع المشاريع والدعوات والتحريضات الطائفية، بمزيد من الإصرار على مشروعه الإسلامي الوحدوي، على العكس مما تهدف إليه تلك الدعوات والتحريضات، والتي كانت تأمل أن يقابلها الإمام الخميني بالمثل؛ لكي تنجح في مراميها، في حين كان الإمام يعمل على إحباطها بهدوء قبل أن تحقق أهدافها[11]، فمثلاً في خضم تصاعد الغزو الطائفي الداخلي والخارجي ضد الدولة الإسلامية في عام ١٩٨٠، أصدر الإمام الخميني بياناً ـ بالغ التعبير عن تلك الحقيقة ـ إلى حجاج بيت الله الحرام (لموسم عام ١٤٠٠هـ)، قال فيه:

«هناك ما هو أخطر من النعرات القومية وأسوأ منها، وهو خلق الخلافات بين أهل السنة والشيعة، ونشر الأكاذيب المثيرة للفتن والعداء بين الأخوة المسلمين.

في إطار الثورة الإسلامية، لا يوجد ـ ولله الحمد ـ أي اختلاف بين الطائفتين، فالجميع يعيشون معاً متآخين متحابين.

أهل السنة المنتشرون بكثرة في إيران والقاطنون مع العدد الكبير من علمائهم ومشايخهم في أطراف البلاد وأكنافها، متآخون معنا، ونحن متآخون ومتساوون معهم، وهم يعارضون تلك النغمات المنافقة التي يعزفها بعض الجناة المرتبطين بالصهيونية وأمريكا.

وليعلم الأخوة أهل السنة في جميع البلدان الإسلامية، إن المأجورين المرتبطين بالقوى الشيطانية الكبرى لا يستهدفون خير الإسلام والمسلمين وعلى المسلمين أن يتبرأوا منهم ويعترضوا عن إشاعاتهم المنافقة.

إنني أمدّ يد الأخوّة إلى جميع المسلمين الملتزمين في العالم، وأطلب منهم أن ينظروا إلى الشيعة باعتبارهم أخوة أعزاء لهم، وبذلك نشترك جميعاً في إحباط هذه المخططات المشؤومة»[١٢].

وبدأت الجمهورية الإسلامية، بتوجيه من الإمام الخميني، بعقد العديد من المؤتمرات العالمية في كل سنة (لازال قسم منها مستمراً في الانعقاد الدوري حتى الآن)، بهدف تدارس قضايا الأمة الإسلامية على مختلف الصعد، والتقريب بين أبنائها، وإيجاد جو من الوئام والتضامن بين المسلمين. ومن أهمها:

١ـ مؤتمرات واحتفالات «أسبوع الوحدة» في إيران وأنحاء مختلفة من العالم، والتي تعقد سنوياً بمناسبة المولد النبوي الشريف، في الفترة من ١١ ـ ١٧ ربيع الأول.

٢ـ المؤتمر العالمي للفكر الإسلامي، الذي كان (قبل توقفه عن الانعقاد عام ١٩٩١) يعقد في طهران في أوائل شباط من كل سنة، ويحضره مئات العلماء والمفكرين (السنة والشيعة) من جميع أنحاء العالم.

٣ـ المؤتمر العالمي لنهج البلاغة، كان يعقد سنوياً في طهران.

٤ـ مؤتمرات واحتفالات «عشرة الفجر»، التي تعقد في إيران وأنحاء مختلفة من العالم بمناسبة انتصار الثورة الإسلامية، وتستمر من ٢ ـ ١١ شباط.

٥ـ المؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعات، ويعقد في طهران عادة.

٦ـ المسابقات الدولية للقرآن الكريم، وتعقد في طهران سنوياً.

وهناك مؤتمرات أخرى غير منتظمة أو طارئة، للحركات الإسلامية والاتحادات الإسلامية الطلابية وشؤون الحج.

موقف الإمام الخامنئي

الإمام الخامنئي أحد أبرز خريجي مدرسة الإمام الخميني، وأحد أقرب تلامذته إليه، وهو امتداده العلمي والفكري والسياسي والعرفاني. ومن هنا عمل الإمام الخامنئي، قبل انتصار الثورة الإسلامية وبعدها، وحين كان رئيساً للجمهورية ، وبعد انتخابه للقيادة، من أجل قضية الوحدة الإسلامية كاستمرار لحركة الإمام الخميني وتطبيقاً لمبادئها، فقبل انتصار الثورة الإسلامية كان للسيد علي الخامنئي علاقات وطيدة بعلماء أهل السنة في داخل إيران، وبالإسلاميين السنة من خارج إيران. ومن خطواته في تلك الفترة ترجمة تفسير في (ظلال القرآن) لسيد قطب، إلى الفارسية.

وإذا اختصرنا المسافات، لنقف على طبيعة الموقف العلمي للإمام الخامنئي من الوحدة الإسلامية بعد تسنمه منصب القيادة، فسنرى تركيزاً في الاهتمام بقضايا المسلمين ومن ذلك أنه نسّب ممثلين عنه

مفوضين في معالجة هذه القضايا، كالبوسنة والعراق وأفغانستان وفلسطين ـ مثلاً ـ.

كما عمل على تعبئة الأمة تجاه هذه القضايا، وقضايا الوحدة الإسلامية الأخرى. يؤكد عليها في مختلف المناسبات، ولا سيما المناسبات المخصصة لموضوع الوحدة الإسلامية، كأسبوع الوحدة، ومؤتمرات الوحدة والتقريب[١٣].

وقد بادر الإمام الخامنئي إلى تأسيس «المجمع العالم للتقريب بين المذاهب الإسلامية» في أواخر عام ١٩٩٠، بعد أن أعلن عن مشروعه خلال أسبوع الوحدة المصادف للعام ١٩٨٩، وذلك بهدف جعله محوراً مؤسساتياً لمشروع الوحدة، وخاصة على صعيد التقارب العلمي (العلوم الشرعية وفي مقدمتها الحديث والفقه).

المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية

بعد إعلان الجمهورية الإسلامية عن أسبوع الوحدة (١٢ ـ ١٧ ربيع الأول) خلال عام ١٩٨٣، أخذت ندوات الوحدة والتقريب (العالمية والمحلية) تعقد كل عام في مختلف المدن الإيرانية، ولا سيما

طهران وزاهدان وباختران وسنندج ومهاباد. كما بادرت كثير من المؤسسات والجماعات الإسلامية، وخاصة في أفريقيا وشرق آسيا، إلى عقد ندوات ومؤتمرات مماثلة في إطار الأهداف ذاتها. ثم تبلورت مؤتمرات الوحدة في الجمهورية الإسلامية في المؤتمر العالمي للوحدة الإسلامية، الذي كانت ترعاه منظمة الإعلام الإسلامي حتى المؤتمر الرابع. فخلال هذا المؤتمر الذي عقد في طهران عام ١٩٩٠، تم الإعلان عن قرار الإمام الخامنئي بتشكيل «المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية»، والذي تتلخص أهدافه بما يلي:

١ـ السعي في سبيل تحقيق تعارف وتفاهم أكبر بين العلماء والمفكرين والقادة الدينيين للعالم الإسلامي في المجالات العقائدية والفقهية والاجتماعية والسياسية.

٢ـ السعي لإيجاد التنسيق وتشكيل جبهة واحدة على أساس المبادئ الإسلامية الثابتة، وذلك في قبال التآمر الإعلامي والهجوم الثقافي لأعداء الإسلام.

٣- العمل على إشاعة فكر (التقريب) بين الجماهير الإسلامية، وتوعيتها وتعريفها بأنماط التآمر التمزيقي المعادي.

٤- السعي لتحكيم وإشاعة مبدأ الاجتهاد والاستنباط في المذاهب الإسلامية.

٥- السعي في سبيل الوصول إلى آراء فقهية مشتركة في المسائل التي تطرح نفسها في العالم الإسلامي[١٤].

أما أهم أساليب عمله، فهو تشكيل لجان علمية من مختلف علماء المذاهب الإسلامية، للقيام بالبحوث والدراسات العلمية في نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين المذاهب، وبذل المساعي لحل المشكلات الفقهية والكلامية والعرفانية، وللتنسيق بين النظام الحوزوي والنظام الجامعي، ولدراسة المذاهب الإسلامية على نطاق أوسع. علماً بأن المذاهب التي يتشكل منها المجمع، هي: الشافعية، الحنفية، المالكية، الحنبلية، الإمامية، الزيدية، الأباضية، على أن تدرس المذاهب الإسلامية الأخرى ليتم تحديد الموقف منها.

وعلى مستوى الهيكل التنظيمي للمجمع، فإنه يتشكل من: رئيس

المجلس الأعلى ومجلس أعلى مكوّن من (٢١) شخصية إسلامية (سنية وشيعية)، والأمين العام، والجمعية العامة. وتوزعت انتماءات أعضاء المجلس الأعلى ـ في دورته الأولى ـ إلى أحد عشر بلداً إسلامياً، وهم من الشخصيات العلمية والفكرية والاجتماعية البارزة.

أما الجمعية العامة فيتم اختيار أعضائها من قبل المجلس الأعلى، وروعي في ذلك التوزيع الجغرافي والمذهبي للأعضاء، لإتاحة الفرصة لجميع المذاهب الإسلامية بالتمثيل في الجمعية العامة بأعضاء من مختلف البلدان الإسلامية.

ويضم المجمع أيضاً عدداً من المكاتب التنفيذية؛ أحدهما للشؤون الثقافية والآخر للشؤون الخارجية، مهمته بناء أفضل العلاقات مع أتباع المذاهب الإسلامية، والثالث للشؤون الداخلية، وله المهمة نفسها على مستوى الجمهورية الإسلامية.

وقد أنشأ المجمع جامعة عالمية تحت اسم «جامعة المذاهب الإسلامية»، مركزها طهران ـ كما أشرنا في الفصل السابق ـ ومركزاً للتحقيق في المسائل الفقهية الحديثة المشتركة والمختلفة فيما بين المذاهب

الإسلامية. ومركزاً آخر للمعلومات حول المذاهب الإسلامية وأتباعها ومؤسسيها.

وأصدر المجمع مجلة «رسالة التقريب» باللغة العربية. كما عقد مؤتمرات وندوات، أهمها: ندوة التقريب العالمية في مكة المكرمة، تعقد سنوياً خلال موسم الحج، ابتداءً من الموسم المصادف لعام ١٩٩١، والمؤتمر العالمي السنوي للوحدة الإسلامية. وقد أعلن المجمع يوم الثاني من ذي الحجة من كل سنة يوماً عالمياً للتقريب بين المذاهب الإسلامية. وبرغم أن الجانب العلمي ـ كما يبدو – هو محور اهتمام المجمع، إلاّ أنه يولي الجوانب الإعلامية والسياسية والاجتماعية أهمية أيضاً، تبرز عادة خلال انعقاد المؤتمر السنوي للوحدة الإسلامية أو دورة انعقاد الجمعية العامة للمجمع. ودخل المجمع مرحلة جديدة من العمل بعد انتخاب المفكر الإسلامي الشيخ محمد علي التسخيري أميناً عاماً له عام ٢٠٠١ .

السنّة الإيرانيون .. نظرة عامة

يبلغ عدد نفوس المواطنين الإيرانيين من أتباع المذاهب السنية حوالي أربعة ملايين ونصف المليون، من مجموع (٦٥) مليون نسمة، هو عدد

سكان إيران (حسب تقديرات عام ٢٠٠١). أي ما نسبته ٧٪ من عدد السكان. ومعظم السنة الإيرانيين هم من أتباع المذهبين الحنفي والشافعي، وينتمون قومياً إلى القوميات الست في إيران (الفرس، الآذريون، العرب، الأكراد، البلوش، والتركمان) ولكن غالبيتهم العظمى من الأكراد والبلوش والتركمان، حيث يشكلون حوالي ٧٠٪ من مجموع الأكراد، و ٨٠٪ من مجموع البلوش و ٩٠٪ من مجموع التركمان، ويتمركزون في ثماني محافظات، هي: خراسان (وخاصة في مدن بيرجند، قائن، وتربت حيدرية)، وسيستان وبلوشستان (زاهدان، خاش، سراوان، ايرانشهر وجابهار)، وهرمزگان (جاسك، ميناب، بندر عباس وبندر لنگه)، وبوشهر (بوشهر، بندر گناوه، برازجان، كنگان وخورموج) كرمانشاه (گيلان غرب، قصر شيرين، سربل زهاب، سنقر وباوه) وكردستان (سنندج، مريوان، بانه وسقز)، وآذربيجان الغربية (قروه، بيجار، دست، بيرانشهر، مها باد، نقد وسلماس ومازندران، گنبد كاووس، بندر تركمن وجرجان).

ونتج عن هذه التعددية (لدى السنة الإيرانيين) في التبعيات المذهبية والانتماءات القومية، وتعدد اللغات، والتوزيع الجغرافي، تعددية معقّدة من نوع آخر في الأهداف والأساليب والمشارب، في جميع المجالات.

وقد أدت سياسة التجهيل بالدين والعقيدة والمذهب التي استخدمتها سلطات الشاه ضد أهل السنة إلى ابتعاد كثير منهم عن العقيدة الإسلامية، وانخراطهم في الاتجاهات اللاإسلامية، القومية والعلمانية، وخاصة الماركسية، الأمر الذي زاد من تعقيد تلك التعددية، وحوّلها إلى مركز طارد يمنع لقاء أهل السنة في إيران حول أي هدف مشترك. فمثلاً الإقطاع الاقتصادي والسياسي والقبلي والصوفي والأحزاب القومية والعلمانية والماركسية، هي التي كانت تسيطر في عهد الشاه على واقع الأكراد السنة، ولازالت آثارها قائمة حتى الآن. وكذلك سيطرة عصابات المخدارات والإقطاع الاقتصادي والسياسي والقبلي على واقع البلوش السنة، والأحزاب الماركسية في أوساط التركمان السنة.

بالطبع لم يكن علماء الدين السنة يدّخرون جهداً في سبيل نشر الفكر الإسلامي في الوسط السني، والعمل على إعادته إلى جذوره وفطرته وعقيدته، بيد أن الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة كانت تحول دون تمكن أولئك العلماء في بلوغ أهدافهم. وقد تبدّل هذا الواقع

جذرياً بعد قيام الجمهورية الإسلامية؛ إذ استطاع علماء الدين والإسلاميين السنة، من خلال دعم الجمهورية الإسلامية الكامل ـ كما تقدم في الفصلين السابقين ـ أن يقطعوا شوطاً كبيراً ومليئاً بالإنجازات والطموحات في طريق التعليم والتثقيف والتربية.

وساهمت الجمهورية الإسلامية في لمّ شمل أهل السنة وحل ما يعلق بينهم من خلافات، والتقريب بينهم وتنظيم أوضاعهم وضمان مصالحهم وحقوقهم، كباقي أبناء الشعب، وذلك من خلال الخطوات والبرامج التالية:

١ـ استحداث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون أهل السنة، تشغله شخصية سنيّة، ثم مستشار رئيس الجمهورية لشؤون أهل السنة (بعد حذف منصب رئيس الوزراء). ويشرف هذا المسؤول الحكومي على جهاز إداري وشعبي مهمته رعاية شؤون أهل السنة وحل مشاكلهم على مختلف المستويات، وخاصة الرسمية. ثم استعيض عن هذا المستشار بجهاز استشاري مركزي مؤلف من مجموعة من كبار المستشارين والمسؤولين المرتبطين مباشرة برئيس الجمهورية.

٢ـ تأسيس مراكز إسلامية علمية وثقافية في جميع مناطق أهل السنة ـ كما مرَّ ـ كالمركز الإسلامي الكبير في غرب البلاد.

٣ـ تخصيص ميزانية خاصة لرعاية شؤون المناطق المحرومة، صحياً واقتصادياً وتعليمياً، ولاسيما أن كثيراً من سكان هذه المناطق هم من أهل السنة.

٤ـ فتح الباب للشخصيات الإسلامية السنية للاجتماع دورياً بكبار مسؤولي الدولة، كرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي، لبحث مختلف شؤون أهل السنة.

٥ـ عقد مؤتمر سنوي لأئمة الجمعة والجماعة السنة، يجتمع فيه أئمة أهل السنة في كل مناطق البلاد لبحث شؤون الطائفة وسبل توثيق التلاحم بين عامة أهل السنة وعلمائهم، إضافة الى تنقية الأجواء بين المذاهب والقوميات السنية وعشائرها.

٦ـ وفي الإطار نفسه تم تشكيل «مجلس شورى علماء أهل السنة» الذي يعقد اجتماعاته دورياً في مختلف مناطق انتشار أهل السنة، بهدف الإشراف على أوضاع الطائفة وتنسيق عمل العلماء والدعاة. وتحيط

الدولة هذا المجلس بكامل الرعاية والاهتمام، حيث يحضر اجتماعاته - كعنصر إسناد - ممثلين عن القائد والحكومة.

وفي النتيجة، فإن كل هذه المشاريع والمؤسسات تعمل على تحقيق أحد أهم مبادئ دستور الجمهورية الإسلامية، وهو تساوي المسلمين في الجمهورية الإسلامية - على مختلف مذاهبهم وقومياتهم - في الحقوق والواجبات، وحذف أي نوع من أنواع التمييز. يقول الإمام الخميني الراحل في حديث أدلى به في سنوات الثورة الأولى:

((إن الشيعة والسنة يعيشون - في الجمهورية الإسلامية - الى جنب بعضهم البعض ويتساوون في الحقوق ... وكل من ادّعى ودعا إلى غير ذلك هو عدو لإيران والإسلام.وعلى أخوتنا أهل السنة أن يقفوا ضد هذه الدعاية ويخنقوها في مهدها))[١٥].

وكمثال على هذا الواقع، نجد أن التيارات والأحزاب الإسلامية والوطنية تدخل عادة في الانتخابات (انتخابات مجلس الخبراء ومجلس الشورى والمجالس البلدية)، وخاصة في مناطق تواجد أهل السنة، بقوائم انتخابية مشتركة، فيها مرشحون سنة وشيعة، فمثلاً القائمة المشتركة لمرشحي جماعة علماء طهران وجماعة أساتذة الحوزة العلمية في قم

والحزب الجمهوري الإسلامي، لانتخابات مجلس خبراء الدستور لعام ١٩٧٩، كانت تضم الشيخ الضيائي (عن بندر عباس) والمولوي عبد العزيز (عن سيستان وبلوشستان) والشيخ أحمد مفتي زاده (عن كردستان). وكذا الأمر بالنسبة لما تلاها من انتخابات أخرى.

وهذه المبادرات لم تكن صادرة من طرف واحد، ولم تكن تعبِّر عن حاجة طرف بذاته، بل هي شعور شامل متبادل، يعبِّر عن نوع من التحالف الإسلامي في مواجهة التيارات العلمانية. يقول المولوي حامد دامني (عضو مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى وأحد علماء الدين في بلوشستان) بشأن الخطوات التي يقوم بها مع إخوانه لبث روح التضامن الإسلامي وقتل الطائفية في النفوس:

«إنني في المنطقة التي أمثّلها وهي مدينة «خاش»، قلت لأحد الأخوة والذي هو من رجال الدين، قلت له: من الأفضل عند ذهابكم إلى الجوامع لأداء الصلوات وإلقاء الخطب والمواعظ أن تستصحبوا معكم أحد رجال الدين من الأخوة الشيعة، لأجل أن تتناوبوا في إلقاء الخطب والمواعظ للناس، وأن تذهبوا سويّة أمام أعين الناس إلى الجوامع لكي لا يحس الناس بأن عالم الدين من الشيعة هو ليس منّا، وأن يحصل التعارف فيما بين الأخوة أهل السنة وعلماء الدين من أهل الشيعة، وكذلك أن يستصحب علماء الدين الشيعة عند حضورهم إلى المساجد شخصاً من علماء الدين من أهل السنة لكي لا

يحس الأخوة أهل الشيعة أن علماء أهل السنة أو أهل السنة هم ليسوا منهم»[١٦].

ومن الجانب الآخر يقول الشيخ دامي بأنه اشترك في وفدين إيرانيين إلى الخارج، تألفا من أعضاء سنة وشيعة، لشرح الواقع الإسلامي في الجمهورية الإسلامية. ويضيف:

«ذلك يثبت عكس ما يدّعيه من في الخارج من أن الثورة الإسلامية في إيران، إنما هي ثورة لنشر التشيع فقط وليست إسلامية ... نحن لا نشاهد في أي مكان من إيران يشعر فيه الأخوة السنة بأنهم أقلية أو أنهم من أهل السنة»[١٧].

وتركّز هذا التضامن في السنين اللاحقة، وبرزت مؤشراته بوضوح في مجمل الأحداث التي مرت بالجمهورية الإسلامية، ومن ذلك إصدار علماء أهل السنة في غرب البلاد فتوى شرعية وقّعها (١٨٠) عالماً، بينهم مفتون وأئمة جمعة وجماعة وأساتذة معاهد شرعية، تنص على ارتداد نظام صدام حسين في العراق، وجاء فيها:

«وفقاً لآيات القرآن فإنه يثبت بأن نظام البعث العفلقي العراقي معارض للقرآن والإسلام، ومحارب لله ورسول الله»[١٨].

ولم يقتصر التضامن على المجالات الشرعية والعلمية والثقافية والسياسية، بل بلغ مستوى خاصاً من مستويات الوحدة الإسلامية، وهي وحدة الدم، كما يصف ذلك الفريقين. ومن ذلك تضحيات أبناء السنة خلال أيام الثورة الإسلامية، واشتراكهم مع قوات الحرس الثوري ومنظمة جهاد البناء في التصدي للأحزاب القومية والعلمانية والماركسية المعادية، وتطوعهم في صفوف قوات حرس الثورة و«قوات التعبئة» في الدفاع عن الجمهورية الإسلامية حين تعرّضت لعدوان النظام العراقي.

واللافت للنظر إنّ الجماعات المسلحة المعارضة، كمنظمة الفرقان ومنظمة مجاهدي خلق، وجميع عناصرهما من الشيعة، قتلتا ما لا يقل عن (٣٠) مجتهداً شيعياً وعشرات العلماء الشيعة، بهدف زعزعة النظام الإسلامي ومحاولة إسقاطه وإن الجماعات القومية والعلمانية والماركسية كجماعة الحسيني والحزب الديمقراطي والكوملة، وجميع عناصرها من السنة قتلت ما لا يقل عن (٦٠) عالماً سنياً، بالهدف نفسه. وإن ما لا يقل عن (٧٠) عالماً سنياً استشهدوا في جبهات الحرب مع النظام العراقي إلى جانب ما يقرب من (٢٥٠٠) عالم شيعي استشهدوا في الخندق نفسه، من أجل الهدف ذاته.

الضرورات التي تحكم علاقات الجمهورية الإسلامية

العناوين الأولية هي التي تحكم مواقف الجمهورية الإسلامية عادة، ولكن تحوّل الموضوعات وتدخّل عاملي الزمان والمكان، إضافة إلى المصالح العليا للأمة والتي يقررها الشرع، هي جميعاً ضرورات موضوعية تجعل بعض مواقف الجمهورية الإسلامية محكومة بالعناوين الثانوية، وهي ليست أصولاً، كما أنها لا تُخرج الحكم عن إطاره الشرعي، بل تعطي للموضوع عنواناً آخر للتخلص من أي مفسدة محتملة يكون حجمها أكبر من تجاوز العنوان الأولي للحكم، على وفق قاعدة التزاحم. وهذا التحوّل له قواعد مثبتة في علمي الفقه وأصوله[١٩].

ولا نريد هنا الدخول في التفصيلات الفقهية والأصولية لهذا الموضوع، ولكن نريد القول بأن هذا المبدأ الذي يقر نوعاً من الضرورة الزمانية أو المكانية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في تقويم هذه المواقف، ومنها علاقات الجمهورية الإسلامية مع الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول والمنظمات الدولية، سواء كانت إيرانية أو غير إيرانية، فارسية أو كردية أو عربية، مسلمة أو غير مسلمة، شيعيّة أم سنية، إسلامية أو

علمانية ...إلخ، إذ إن للجمهورية الإسلامية مبانيها وقواعدها الفقهية في هذا المجال، وهي واحدة لا تتجزأ.

ويقول المسؤولون في الجمهورية الإسلامية بأن إيران تلتقي بأي تحرك إسلامي تشترك معه في الخطوط العامة، سنياً كان أم شيعياً، وسواء كان هذا التحرك يرجع بجذوره إلى الشيخ حسن البنا أو أبي الأعلى المودودي أو السيد محمد باقر الصدر، فهي ترى في هذه التحركات امتدادات أصيلة للحركة التغييرية الشاملة التي تتبناها. فقد دعمت – مثلاً – المجاهدين الأفغان، سنة وشيعة، دون أن تضع حواجز أو فوارق بينهم، . ودعمت المجاهدين العراقيين، وهم شيعة، كما دعمت المجاهدين البوسنيين، وهم سنة، ودعمت المقاومة اللبنانية، وهي شيعية، كما دعمت الثوار الفلسطينيين، وهم سنة.

بالطبع هذه العلاقات حساسة ومعقدة في ظاهرها، ولكنها في حقيقتها ودوافعها ومبانيها بسيطة للغاية. وكذا الأمر بالنسبة لعلاقات الجمهورية الإسلامية مع بعض الدول، وهي علاقات تثير حساسية جملة من الحركات الإسلامية. وفي هذا الصدد لابد من الوقوف عند ثلاث ملاحظات يطرحها المسؤولون في الجمهورية الإسلامية:

١- إن لبعض هذه الحركات علاقات وتحالفات مع أنظمة واضحة الهوية، وحين تثير هذه الحركات موضوع علاقة الجمهورية الإسلامية ببعض الدول، فإنها تريد تسويغ تحالفاتها.

٢- إن الجمهورية الإسلامية دولة لها مؤسساتها ووضعها الخاصّين، وهي عضو في المجتمع الدولي، أي أن لها علاقات سياسية ودبلوماسية بمعظم دول العالم ومنظماتها الدولية، ولها أيضاً تحالفات سياسية واقتصادية مع بعض بلدان العالم، إسلامية أو آسيوية أو أوربية. وهذه التحالفات ليست لها صفة دينية أو مذهبية ، وإن كانت القاعدة التي تنطلق منها الجمهورية الإسلامية – كما تقول – في هذه التحالفات قاعدة دينية ولها مسوغاتها الشرعية. فمثلاً دخلت الجمهورية الإسلامية في منظمات اقتصادية تنتمي إليها - مثلاً - روسيا، وكانت دولة شيوعية، وتركيا، وهي دولة علمانية، وباكستان، وهي دولة تسيطر عليها أحزاب سنية. كما أن لها علاقات اقتصادية متميزة مع اليابان، وهي دولة علمانية تنتمي حكومتها - تاريخياً - إلى البوذية، وألمانيا، وهي من أبرز دول المنظومة الغربية المسيحية. ولإيران ما يشبه التحالف السياسي مع سوريا التي يحكمها نظام قومي ،والسودان التي يحكمها نظام اسلامي سني.

٣- إن التعامل مع المذهب الشيعي الإمامي، كمدرسة كلامية فقهية، يجب أن يكون بمعزل عن طبيعة الموقف من الجمهورية الإسلامية، وخلط الأوراق هنا يؤدي إلى نتائج غاية في السلبية. وفي هذا المجال هناك ثلاثة آراء شيعية:

أ - رأي يؤكد على عدم الفصل بين الإسلام والتشيع من جهة، وما يحدث في إيران من جهة أخرى، أي أن إيران (النظام) تمثل الموقف الإسلامي الشيعي بمعظم تفاصيله.

ب - رأي يفصل تماماً بين الاثنين، حرصاً على الجانب الفكري والعقائدي للتشيع وعلى مستقبل التشيع وأساليب نشره.

جـ - رأي يوازن بين الرأيين. فهو - أساساً - يفصل بين إيران كدولة ونظام سياسي ومؤسسات من جهة، وبين قيادة الجمهورية الإسلامية ومرجعيتها الدينية من جهة أخرى. وهذا الفصل يؤدي إلى القول بأن القيادة التي يفرزها خبراء الجمهورية الإسلامية في إيران هي مرجعية تمثل الموقف الإسلامي الشيعي. أما إيران (الدولة والمؤسسات والنظام) فلها وضعها وظروفها وخصوصياتها.

ومما لاشك فيه أنّ المنطلق العقيدي والفقهي، أي الديني المحظ، في التعامل مع الأحداث والقضايا، يختلف عن المنطلق السياسي أو الاقتصادي المحظ. فمن غير الممكن أن تربط حركة أو دولة ما علاقاتها بالتشيع كمذهب ومدرسة، والشيعة كأفراد لهم انتماءاتهم المختلفة من جهة، بعلاقاتها بإيران الدولة من جهة أخرى، فإذا ساءت مع إيران ساءت مع التشيع والشيعة ، والعكس صحيح. وهذا يعني عدم الفصل بين إيران والتشيع، في حين أن شيعة إيران لا يشكّلون أكثر من ٢٥٪ من شيعة العالم.

بالطبع إلى جانب هذه الحقيقة هناك حقيقة أخرى لا يمكن التغافل عنها، وهي أن طبيعة الواقع الدولي والإسلامي وضغوطاته تجبر الشيعة - غالباً - إلى الاحتماء بالجمهورية الإسلامية، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تحكم باسم مدرسة أهل البيت (ع). فكلما اشتدت الهجمة المضادة للتشيع، اندفع شيعة العالم إلى الالتفاف حول الجمهورية الإسلامية، وتعميق تلاحمهم معها، وربط أنفسهم دينياً ومرجعياً بها.

وهذا الأمر هو رد فعل طبيعي، يكمن في غريزة الدفاع عن النفس، والشعور بوحدة المصير والمسار التاريخي. وقد ظهرت مؤشرات هذه

الحقيقة في أعقاب بعض الأحداث، كانعقاد بعض المؤتمرات في بعض الدول العربية والأوربية بهدف دراسة سبل القضاء على المد الشيعي وعلى مصادره، والحملات الإعلامية التي كانت تشنها وسائل الإعلام العراقية، خاصة خلال الحرب مع إيران، وغيرها من الأحداث والحملات الإعلامية التي كانت تودي إلى التفاف شيعة العالم حولها، لحمايتها وللاحتماء بها، بعد أن يشعروا بأن الهجوم يتهددهم دون استثناء، وبعد أن تصل الحملة ضدهم إلى مستوى التشكيك بمواطنتهم في بلدانهم .

وقد دفع هذا الأمر النخب السياسية والثقافية في البلدان العربية والإسلامية ، التي يتواجد فيها الشيعة كأقلية ، إلى المطالبة برفع الضغوط عن الشيعة وإقرار حقوقهم ، كطائفة لهم بعض الخصوصية الفكرية والفقهية والتاريخية . ونجحت هذه المساعي في كثير من البلدان ، ولا سيما البلدان العربية الخليجية ، على شكل مصالحة وطنية متكافئة .

هوامش الفصل السابع

١ـ حول محاولات نظام الشاه لافتعال الخلاف بين السنة والشيعة خلال اندلاع الثورة، راجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

٢ـ مجلة الموقف، العدد ١٦٧، نقلاً عن إيران في المخاض، ص ذ١٤٢.

٣ـ انظر: الثورة الإيرانية، محمود النجار، ص ٢٤٤.

٤ـ مجلة المجتمع، العدد ٦٣٣، ١٩٨٣/٨/١٦، ص ٣٥.

٥ـ حول قول علماء أهل السنة بولاية الفقيه، واشتراطهم الفقاهة في الحاكم، انظر: الشيخ محمد علي التسخيري، حول الدستور الإسلامي في مواده العامة، ص ٥١ - ٥٨.

٦ـ انظر: المصدر السابق، الفصل السادس الخاص بالشورى في الإسلام بقسميه الأول والثاني، ص ٦٥ — ٩٦.

٧ـ من نداء الإمام الخميني إلى الشعب الإيراني، في ٢١ تموز ١٩٨٠.

٨ـ د. كليم صديقي، الحركة الإسلامية قضايا وأهداف، ترجمة: ظفر الإسلام خان، ص ٨٣.

٩ـ صدر الحكم في ٢٨ آب ١٩٧٩م (٢٨ شوال ١٣٩٩هـ).

١٠ـ من كلمته في الملتقى الرابع عشر للفكر الإسلامي بالجزائر، انظر: د. عز الدين إبراهيم، موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية، ص ٥١.

١١ـ انظر للمزيد: الإمام الخميني والوحدة الإسلامية، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي.

١٢ـ صدر البيان في ١٢ أيلول ١٩٨٠، (٢ ذي القعدة ١٤٠٠هـ).

١٣ـ للمزيد انظر: الوحدة الإسلامية ضرورة وهدف، من خطب آية الله الخامنئي في أسبوع الوحدة الإسلامي لعام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩.

١٤ـ المادة الثالثة من النظام الداخلي للمجمع، انظر: مجلة رسالة التقريب، العدد ٢، محرم ١٤١٤ (١٩٩٣)، ص ٦.

١٥ـ من كلمة للإمام ألقاها في ٦ حزيران ١٩٨١.

١٦ـ من لقاء للمولوي حامد دامني مع مجلة سروش للعالم العربي، العدد ٢٣ ــ ٢٤، ١٥ صفر ١٤٠٣، ص ٢٤.

١٧ـ المصدر السابق، ص ٢٣.

١٨ـ صدرت الفتوى في ١٩٨٦/٤/٢٦، ونشرتها وسائل الإعلام الإيرانية.

١٩ـ انظر في هذا المجال: الشيخ محمد إبراهيم الجناتي، دور الزمان والمكان في الاجتهاد (ق١ و٢)، مجلة التوحيد، العدد ٧٢، آب ١٩٩٤، ص ٤٥، والعدد ٧٣، تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ١٠.

الفصل الثامن

في مواجهة الغزو الطائفي :

مواقف من العالم الإسلامي

عمق اتجاه الوحدة في الواقع الإسلامي

مثلما اندفعت الجمهورية الإسلامية باتجاه خلق روح الوحدة والتضامن لدى الشعب الإيراني، بكل مذاهبه وقومياته، فإنها فعلت الشيء نفسه على الصعيد الإسلامي العام، بالحجم الذي أتاح لها إحباط كثير من التحركات التي تدخل في إطار الغزو الطائفي الشامل. ومن أولى هذه التحركات - كما لاحظنا في الفصل الثاني - محاولة إضفاء الصبغة الطائفية الشيعية على الثورة الإسلامية في إيران، وعزلها عن امتداداتها السنية، في الوقت الذي حاولوا عزلها عن امتداداتها الشيعية العربية، حين اتهموها بالفارسية. بيد أن الغزو الطائفي، وكما أثبتت وقائع السنوات اللاحقة، واجهته ردود فعل واعية من قبل كثير من الرموز والشخصيات الإسلامية السنية، برغم أنه مرّ على آخرين بسهولة، ونجح في تحقيق أهدافه. فمثلاً حاولت بعض الأنظمة - وبكل الوسائل - تحريك الشيخ أبي الأعلى المودودي رأمير الجماعة الإسلامية

في باكستان) للتصريح ضد الإمام الخميني وثورته، واتهامها بالطائفية، إلاّ أن المودودي بادر إلى ما يمليه عليه الموقف المسؤول، فقال:

((... وثورة الخميني ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية وشباب تلقّوا التربية في الحركات الإسلامية، وعلى جميع المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة تأيد هذه الثورة والتعاون معها في جميع المجالات))(١).

بل طلب الشيخ المودودي من الشيخ مفتي زاده في بدايات عام ١٩٨٠ الكف عن أي تحرك من شأنه إضعاف الثورة الإسلامية وهي في أول طريقها. ونقلت وسائل الإعلام عن شيخ الأزهر الأسبق قوله:

((إن الإمام الخميني أخ في الإسلام ومسلم صادق ... إن المسلمين باختلاف مذاهبهم أخوة في الإسلام، والخميني يقف تحت لواء الإسلام كما أقف أنا))(٢).

كما أن أحد كبار علماء أهل السنة في أندونيسيا،حين كان بعض الطائفيين يؤكد باستمرار أمامه على شيعية الثورة الإسلامية، قال:

((لو كان عمر حيّاً لأيّد الثورة الإسلامية في إيران))(٣).

وبعد زيارة الشيخ مفتي محمود[٤] ((زعيم جمعية علماء باكستان)) إلى إيران خلال نيسان ١٩٨٠ قال رداً على الغزو الطائفي المضاد للجمهورية الإسلامية:

((إن أهم ميزة فيها (الثورة الإسلامية في إيران) أنها ليست فارسية أو شيعية أو سنية، ولا تقوم على مبدأ التمايز المذهبي في الإسلام، بل تقوم على أساس إسلامي بحت)).

وينقل الدكتور كليم صدّيقي حادثة معبِّرة عن الشيخ المفتي محمود خلال زيارته لإيران، إذ إن هذه الحادثة وعشرات غيرها هي التي أوجدت ذلك الانطباع لدى المفتي محمود، فيقول صدّيقي:

((خلال زيارتنا لإيران ذهبنا إلى ((قم)). وكان من أعضاء جماعتنا ((مولانا مفتي محمود)) من باكستان ... هذا المفتي لم يدخل المسجد لأداء صلاة ((الظهر))، لقد ظلّ قائماً في فناء المسجد، لأنه أراد أن يتحاشى أداء الصلاة خلف عالم شيعي. أما داخل المسجد فقد طلب علماء الشيعة إلى عالم ((سنّي)) أن يؤم الصلاة))[٥].

والنماذج التي ذكرناها إنما تعبِّر عن الاتجاهات الحقيقية في الأمة، على خلاف الاتجاهات التي تعتقد أن إشكالية سنة ـ شيعة هي محور

مشكلة الأمة. يقول الشيخ عمر التلمساني (المرشيد العام الراحل لجماعة الأخوان المسلمين): إن أعداء الإسلام «**ابتدعوا في السنوات الأخيرة شعار «الشيعة وأهل السنة»، وخاصة بعد الثورة الإيرانية التي زلزلت الكثير من مخططاتهم**»[٦].

وتذهب الداعية الإسلامية المصرية زينب الغزالي إلى الرأي نفسه، بل وتعتبر إنّ إثارة قضية السنة والشيعة في هذه المرحلة هي مؤامرة صهيونية، بقولها:

> **«لا شك أن هذه مؤامرة صهيونية، إنني أرى أن الشيعة الجعفرية والزيدية مذاهب إسلامية مثل المذاهب الأربعة لدى السنة. وعلى عقلاء السنة والشيعة وعلى قيادات السنة والشيعة أن يجتمعوا في صعيد واحد، وأن يتفاهموا وأن يتعاونوا على ربط المذاهب الأربعة والمذهب الشيعي بعضهم ببعض ... وأدعو إلى اجتماع علماء الإسلام من كل المذاهب للتصدي لتلك المؤامرة الصهيونية»**[٧].

ويعتقد كذلك الزعيم الإسلامي التونسي الشيخ راشد الغنوشي بأن المسألة السنية الشيعية هي مشكلة وهمية، يراد من طرحها الاستعاضة عن المشاكل الحقيقية[٨].

وربما يكون من المناسب أن نطرح نموذجين من الشعر لشاعرين عربيين سنّيين، يؤكدان الاتجاهات الوحدوية السابقة بصيغة ربما لم تكن مطروحة سابقاً، إذ عبّرا في قصيدتيهما عن موقع الثورة الإسلامية الإيرانية في الواقع الإسلامي، وتحديداً السني، فيصفها الشاعر اليمني محمود مفلح بأنها «درّة الفاروق» (عمر بن الخطاب) وبنت جهاده، وإن المسلمين بايعوا الإمام الخميني الذي انتظروه قرون طويلة، بقوله:

«قد آن أن تلد الليالي مسلماً | والمسلمون يبايعون إماما
هي درّة (الفاروق) بنت جهاده | فاسأل (صلاح الدين) و(القسّاما)
مضت القرون ونحن في غسق الدجى | نتلوا الكتاب ونرقب الأرحاما»[9]

ويتصور الشاعر الكويتي خالد سعود الزيد الإمام الخميني بأنه جاء من الخليفة أبي بكر والإمام جعفر الصادق، وحاز على بردتي الرسول (ص):

«فمن أبي بكر ومن جعفر | جاءت بك الأقدار يا ابن الحسين
قد حزتما شامخة كالسنا | فاهنأ سليل المجد بالبردتين»[10]

وليس خافياً على أحد ردود أفعال أهل السنة في إيران وجميع البلدان الإسلامية، ولا سيما الجماعات والمؤسسات والشخصيات

والرموز الإسلامية السنية، تجاه وفاة الإمام الخميني، فلم تكن مظاهر الحزن والكتابات ومجالس التأبين التي جسّدت حقيقة ردود الأفعال تلك، بأقل مما فعله الشيعة. فكان هذا الموقف ـ الذي أدهش معظم المراقبين الدوليين ـ معبِّراً عن مظهر بارز من مظاهر الوحدة الإسلامية، وعن عواطف المسلمين السنة تجاه الإمام الخميني والتحام الكثير منهم بقيادته، وكذلك عن حقيقة تأثير الغزو الطائفي في الواقع الإسلامي وسعيه خلال أحد عشر عاماً (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) لعزل الجمهورية الإسلامية عن المسلمين في كل مكان. وفي الوقت نفسه، فإن الوفود والبرقيات والمسيرات التي قدّمت خلالها فعاليات وشخصيات سنية البيعة للإمام الخامنئي بعد وفاة الإمام الخميني، أكّدت على أن اتجاه الوحدة الإسلامية هو اتجاه عميق وراسخ الجذور في الواقع الإسلامي، وأن الوحدة ليست مجرد عواطف كان المسلمون يعبِّرون من خلالها عن حبهم للإمام الخميني، ثم تبددت برحيله[١١].

البراءة من الطائفية

بعد سنوات من الممارسات المتميزة في كمّها ونوعها للغزو الطائفي، وتعاضد السنة والشيعة داخل إيران وخارجها على مواجهة

الغزو، أصبحت مهاجمة الجمهورية الإسلامية - من منطلق طائفي - تهمة يتبرّأ منها الإسلاميون. فالشيخ عمر التلمساني - مثلاً - صرح مرة بأنه لا يعرف «**أحداً من الأخوان المسلمين في العالم يهاجم إيران**»[١٢]. بالطبع لم يكن يخفى على الشيخ التلمساني أن بعض الخطوط المحسوبة على الأخوان، أو المستقلة عنها، كانت تهاجم الجمهورية الإسلامية، كالخط الذي كان يتزعمه الشيخ صلاح أبو اسماعيل في مصر - قبل وفاته - وخط البيانوني وعدنان سعد الدين في سوريا، وكلا الخطين كانا متحالفين مع حزب البعث العراقي. إضافة إلى الجماعة التي كانت تقف وراء نشرة الأخبار (الطلابية)، وجماعة الأخوان في الكويت (جمعية الإصلاح) حتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. بيد أن الشيخ التلمساني لم يكن يعتبر هذه الخطوط تمثل موقف جماعة الأخوان المسلمين. وهو ما أكّده الدكتور كليم صديقي بقوله:

> **«إنا على اتصال مباشر مع بعض أهم ممثلي الرأي العام في كل أنحاء الأمة المسلمة. وأنا على يقين من أن عدد مؤيدي الثورة الإسلامية في خارج إيران من أهل السنة أكثر عدداً من مؤيديها الشيعة»**[١٣].

ويضيف بأن معظم قواعد جماعة الأخوان المسلمين يؤيد الجمهورية الإسلامية[١٤].

وفي الهند، وبعد الفتاوى التي أصدرها بعض الطائفيين ضد الشيعة والجمهورية الإسلامية، أمثال منظور نعماني، الذي يمثّل خط تكفير الشيعة، وكانت كتُبُه - مع كتب إحسان إلهي ظهير في باكستان - تطبع على نفقة الجماعات المتطرفة بمئات الآلاف من النسخ وتوزع مجاناً، وترجمت إلى أكثر من لغة، فإن مجلس المشاورة الإسلامي لعموم الهند (وهو يمثل مسلمي الهند وذو أغلبية سنية) بادر من منطلق الحرص على وحدة الموقف الإسلامي إلى التصدي إلى حملة تكفير الشيعة، وأصدر بياناً جاء فيه:

«إن مجلس المشاورة الإسلامي لعموم الهند يستنكر إحياء حملة تكفير جميع أفراد الطائفة الشيعية الذين هم من مسلمي هذا البلد، والتي شنّها بعض المنظمات والمؤسسات الإسلامية وبعض الزعماء، ويعتبرها مغرضة وشريرة»[١٥].

وبالتأكيد يعد هذا البيان وثيقة تأريخية مهمة على مستوى الواقع الإسلامي في شبه القارة الهندية.

وحدث الشيء نفسه في باكستان، حين بادرت كثير من الاتجاهات الإسلامية السنية إلى إدانة أعمال جماعة قوات الصحابة (سپاه صحابه)

المتطرفة، وخاصة بعد هجومها على أحد مساجد المسلمين الشية في كراتشي وقتلها المصلين فيه وتفجير بعض أماكن تواجد المسلمين الشيعة، وذلك خلال عام ١٩٩٥.

معايير مزدوجة

يبقى رهان الغزو الطائفي على أنظمة معينة لدعمه وتغذيته بصورة مباشرة، إضافة إلى الدعم غير المباشر لبعض الدول الكبرى. واللافت للنظر أن بعض الأنظمة التي تنتمي تاريخياً إلى التسنن تتبنى برامج الغزو الطائفي، وتعلن عن ذلك صراحة، دون أن يكون الدافع من وراء ذلك حماية التسنن والدفاع عنه، بل الدافع هو الطائفية السياسية المحضة، ومحاربة كل ما يتصورونه امتداداً لإيران، إذ يعتقدون ـ مثلاً ـ إن كل مسلم شيعي لابد أن يكون مرتبطاً بإيران.

وهناك صحف ومجلات عربية (مستقلة) تحمل عناوين إسلامية، تمارس حملات طائفية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، بطريقة تصب ـ في النتيجة ـ في الأهداف نفسها لصحافة تلك الأنظمة، بل وتسوّغ لتلك الأنظمة ممارساتها.

وحقيقة الأمر أن هذه الصحافة التي تحمل عناوين إسلامية كبيرة، إنما تدافع عن المسلمين السنة في إيران من منطلق طائفي، وفي المقدمة دفاعها عن ممارسات بعض المناهضين للجمهورية الإسلامية لمجرد انتمائه المذهبي، وإن كانت ممارسات ذلك البعض بعيدة كل البعد عن الإسلام. في حين تهمل هذه الصحافة قضايا إسلامية كبرى، لمجرد أن أصحابها يخالفونهم في الانتماء المذهبي، وإن كانوا إسلاميين من الطراز الأول. مثلاً: إعدام الإمام محمد باقر الصدر ومئات الفقهاء والعلماء والشخصيات الإسلامية في العراق، مرّ على هذه الصحافة والجماعات التي تقف وراءها وكأن شيئاً لم يحدث، واغتيال عشرات الفقهاء وعلماء الدين في إيران على يد الجماعات اليسارية، قابلته تلك الصحافة بألوان من اللامبالاة.

بالنسبة للنموذج الأول، أي الإمام محمد باقر الصدر، فإن أصحاب العناوين الإسلامية تجاهلوا إعدامه ثلاث مرات، مرة لأنه شيعي، وإن كان فقيهاً مجدداً ومفكراً ملأت شهرته الآفاق، ومرة لأنه موالٍ للإمام الخميني، والإمام الخميني شيعي، ومرة لأن الذي أعدمه هو حاكم سني (صدام حسين)، وإن كان ـ في الحقيقة ـ لا يؤمن بكل المبادئ والقيم السماوية والأرضية.

والنص التالي للإمام الصدر قد يكفي للتعرف على رأيه في المسألة الطائفية:

«إنني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة، بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء فأنا معك يا أخي وولدي السني بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي. أنا معكما بقدر ما أنتما مع الإسلام ... إن الطاغوت وأولياءه يحاولون أن يوحوا إلى أبنائنا البررة من السنة أن المسألة مسألة شيعة وسنة، ليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك...

إن الحكم السني الذي كان يحمل راية الإسلام قد أفتى علماء الشيعة قبل نصف قرن تقريباً بوجوب الجهاد من أجله. وخروج مئات الآلاف من الشيعة وبذلوا دمهم رخيصاً من أجل الحفاظ على راية الإسلام، ومن أجل حماية الحكم السني الذي كان يقوم على أساس الإسلام.

إن الحكم الواقع اليوم ليس حكماً سنياً وإن كانت الفئة المتسلطة تنتسب تاريخياً إلى التسنن»[١٦].

هوامش الفصل الثامن

---

١ ـ مجلة الدعوة (القاهرية)، ٢٩/٨/١٩٧٩.
٢ ـ صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، ٣/٧/١٩٧٩.
٣ ـ مجلة صوت الوحدة الإسلامية، العدد ٣٦، ٩/١٠/١٩٨٢.
٤ ـ كان مفتي محمود زعيماً لأحزاب المعارضة الباكستانية حتى وفاته عام ١٩٨٠.
٥ ـ د. كليم صديقي، الحركة الإسلامية: قضايا وأهداف، ترجمة: ظفر الإسلام خان، ص ٨٢.
٦ ـ عمر التلمساني، شيعة وسنة، مجلة الدعوة، العدد ١٠٥، يوليو (تموز) ١٩٨٥.
٧ ـ من لقاء مع زينب الغزالي نشرته مجلة العالم (اللندنية)، العدد ٥٨، آذار، ١٩٨٥.
٨ ـ راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية والتحديث، نقلاً عن: د. عز الدين إبراهيم، موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية، ص ٣٥.
٩ ـ محود مفلح، قصيدة آية الله، مجلة الإرشاد (اليمنية)، العدد الأول، السنة الثانية، محرم ١٤٠٠هـ، نقلاً عن: جعفر حسين نزار، الخميني والثورة في الشعر العربي، ص ١٥٠ ـ ١٥١.
١٠ ـ خالد سعود الزيد، صحيفة القبس (الكويتية)، نقلاً عن: المصدر السابق، ص ١٥٥.
١١ ـ حول مظاهر البيعة هذه، أنظر: علي المؤمن، قيادة آية الله الخامنئي .. الخلفيات والمباني، ص ٥٩ ـ ٦٢.

١٢ـ صحيفة كرسنت انترشنال (الكندية)، ١٦/١٢/١٩٨٤.
١٣ـ د. كليم صديقي، حذار من وصف انتصارات الإسلام على الغرب بالشيعية، صحيفة الهلال الدولي، العدد ٥، ١ ـ ٥/١٢/١٩٨٧.
١٤ـ المصدر السابق.
١٥ـ المصدر السابق، حزيران ١٩٩١.
١٦ـ من ندائه الأخير إلى الشعب العراقي في أواخر عام ١٩٧٩، انظر: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥..

ملحق إحصائي

التركيبة السكانية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقديرات عام ٢٠٠٠

القومية / الديانة		المسلمون السنة	المسلمون الشيعة	النصارى	الزرادشتيون	اليهود	أخرى	المجموع
الفرس	النسبة	١٪	٦٣٪	–	٠,٠٦٪	–	–	٦٤,٠٦٪
	العدد	٦٥٠,٠٠٠	٤٠,٩١١,٠٠٠	–	٣٩,٠٠٠	–	–	٤١,٦٠٠,٠٠٠
الأتراك	النسبة	١٪	٢٣٪	–	–	–	–	٢٤٪
	العدد	٦٥٠,٠٠٠	١٤,٩٥٠,٠٠٠	–	–	–	–	١٥,٦٠٠,٠٠٠
الأكراد	النسبة	٣,٣٪	١,٧٪	–	–	–	–	٥٪
	العدد	٢,١٤٥,٠٠٠	١,١٠٥,٠٠٠	–	–	–	–	٣,٢٥٠,٠٠٠
العرب	النسبة	٠,٥٪	٣,٥٪	–	–	–	–	٤٪
	العدد	٣٢٥,٠٠٠	٢,٢٧٥,٠٠٠	–	–	–	–	٢,٦٠٠,٠٠٠
البلوش	النسبة	٠,٨٪	٠,٢٪	–	–	–	–	١٪
	العدد	٥٢٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	–	–	–	–	٦٥٠,٠٠٠
التركمان	النسبة	٠,٤٪	٠,١٪	–	–	–	–	٠,٥٪
	العدد	٢٦٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	–	–	–	–	٣٢٥,٠٠٠
الأرمن والآشوريون	النسبة	–	–	٠,٤٪	–	–	–	٠,٤٪
	العدد	–	–	٢٦٠,٠٠٠	–	–	–	٢٦٠,٠٠٠
اليهود	النسبة	–	–	–	–	٠,٠٤٪	–	٠,٠٤٪
	العدد	–	–	–	–	٢٦,٠٠٠	–	٢٦,٠٠٠
المجموع	النسبة	٧٪	٩١,٧٪	٠,٤٪	٠,٠٦٪	٠,٠٤٪	٠,٨٪	١٠٠٪
	العدد	٤,٥٥٠,٠٠٠	٥٩,٦٠٥,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠,٠٠٠

المصادر والمراجع

أولاً ـ الكتب :

١- آزاد، عبد القادر، ((الفتنة الخمينية))، طباعة مصر (دون ناشر وتاريخ).

٢- آل عمر، الشيخ عبد الرحمن بن حماد ((الإرشاد إلى توحيد رب العباد))، دار العاصمة، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٣- آل محمود، الشيخ عبد الله بن زايد، ((لا مهدي ينتظر بعد الرسول محمد خير البشر)).

٤- إبراهيم، الدكتور عز الدين، ((موقف علماء المسلمين من الشيعة والثورة الإسلامية))، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٨٦.

٥- ابن طاهر البغدادي، ((الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد))، دار المعرفة، بيروت.

٦- الأحساني، موسى الهادي، ((الطائفية .. سلاح العدو الأخير))، دار المنهل، ١٩٨٨.

٧- الأفغاني، أحمد، ((سراب في إيران .. كلمات سريعة حول الخميني ودين الشيعة))، ١٩٨٢ (دون ناشر).

٨- إلهي ظهير، إحسان، ((الشيعة وأهل البيت))، دار طيبة للتوزيع والنشر، الرياض، ١٩٨٧.

٩- إلهي ظهير، إحسان، ((الشيعة والسنة))، دار طيبة للتوزيع والنشر، الرياض، ١٩٨٧.

١٠- ((إلى الوحدة إيها المسلمون)) منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٨٢م.

١١- ((الإمام الخميني والوحدة الإسلامية)) معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٨٦.

١٢- الأميني، الشيخ عبد الحسين النجفي، ((الغدير في الكتاب والسنة والأدب)) ط٥، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣م.

١٣- ((إيران في ظل الجمهورية الإسلامية))، مكتب إعلام الإمام، طهران، ١٩٧٩م.

١٤- ((إيران في مرآة الإحصاء))، الكتاب ٨، مركز الإحصاء العام، طهران، ١٩٩١م.

١٥- بروكلمان، كارل، ((تاريخ الشعوب الإسلامية))، تعريب: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

١٦- البستي، محمد بن حبان التميمي، ((كتاب المجروحين والضعفاء والمتروكين))، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

١٧- التسخيري، الشيخ محمد علي، ((حول الدستور الإسلامي في مواده العامة، منظمة الإعلام الإسلامي))، طهران، ١٩٨٢م.

١٨- ((الثقافة الإسلامية))، وزارة المعارف السعودية، الرياض، ١٤١١هـ.

١٩- الجبهان، إبراهيم سلمان، ((تبديد الظلام وتنبيه النيام إلى خطر التشيع على المسلمين والإسلام))، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩.

٢٠- جمران، الدكتور مصطفى، ((كردستان))، بنياد شهيد جمران، طهران.

٢١- الجوعي، عبد الله محمد، ((الإكفار والتشهير: ضوابط ومحاذير))، دار الوطن، الرياض.

٢٢- حسين، محمد علي (إعداد)، ((مشاكل وعقبات أمام وحدة المسلمين))، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٤٠٣هـ.

٢٣- ((حقائق عن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية))، ط٣، وزارة المعارف السعودية، الرياض، ١٤١٠هـ.

٢٤- الحكيم، السيد محمد تقي، ((قصة التقريب بين المذاهب وبحوث أخرى))، مطبوعات مكتبة النجاح، طهران - ١٩٨٢.

٢٥- ((حول الوحدة الإسلامية .. أفكار ودراسات))، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٤٠٤هـ.

٢٦- حيدر، أسد، ((الإمام الصادق والمذاهب الأربعة))، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.

٢٧- الخالدي، الدكتور محمود، ((نقض كتاب الحكومة الإسلامية للخميني))، طباعة الأردن، ١٩٨٣م، (دون ناشر).

٢٨- الخامنئي، آية الله السيد علي الحسيني، ((الوحدة الإسلامية ضرورة وهدف))، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران - ١٩٩٠م.

٢٩- الخطيب، محب الدين، ((الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية))، طبعة عام ١٩٨٢م، وطبعة دار طيبة، الرياض، ١٩٨٨م.

٣٠- الخميني، الإمام روح الله الموسوي، ((صحيفة نور))، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران.

٣١- ((دستور الجمهورية الإسلامية في إيران))، ترجمة لجنة مكلّفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٤٠٣هـ.

٣٢- الرضوي، السيد مرتضى، ((في سبيل الوحدة الإسلامية))، مطبوعات النجاح، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٣- الرضوي، السيد مرتضى، ((كذبوا على الشيعة)) (بلا ناشر وتاريخ).

٣٤- الزعبي، محمود، ((البيِّنات في التصدي لعقيدة الرافضة وسمومهم وأصولهم وأساليبهم الخبيثة الماكرة))، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ١٩٨٦.

٣٥- السالوس، الدكتور، بين الشيعة والسنة .. دراسة مقارنة في التفسير وأصوله، دار الاعتصام، القاهرة.

٣٦- سليم، عز الدين، ((خط الإمام .. عرض للمبادئ العامة))، المركز الإسلامي للدراسات السياسية، طهران، ١٤٠٣هـ.

٣٧- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، ((الملل والنحل))، تخريج: محمد فتح الله بدران، ط٢، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.

٣٨- صديقي، الدكتور كليم، الحركة الإسلامية: ((قضايا وأهداف))، ترجمة: ظفر الإسلام خان، المعهد الإسلامي، لندن، ١٩٨١.

٣٩- ضياء، محمد بن صالح وآخرون، ماذا يجري لأهل السنة في إيران؟، طباعة مصر (بلا ناشر وتاريخ).

٤٠- الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي، ((الاحتجاج))، تحقيق: السيد محمد باقر الموسوي الخرسان، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣.

٤١- العالم، جلال، ((قادة الغرب يقولون: دمِّروا الإسلام أبيدوا أهله))، دار الأرقم، عمان، ١٩٨١م.

٤٢- العسكري، السيد مرتضى، ((خمسون ومائة صحابي مختلق))، ط٤، دار الزهراء، بيروت، ١٩٨٠م.

٤٣- العسكري، السيد مرتضى، ((عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى))، ط٤، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٤- العسكري، السيد مرتضى، ((معالم المدرستين))، مؤسسة البعثة، طهران ١٤٠٧ هـ.

٤٥- العليان، علي، ((التبرك المشروع والتبرك الممنوع))، مطبعة سفير، الرياض، ١٤١٢هـ.

٤٦- الغريب، عبد الله محمد، ((أحوال أهل السنة في إيران))، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤٧- الغريب، عبد الله محمد، ((موقف الخميني من الشيعة والتشيع)).

٤٨- الغريب، عبد الله محمد،((وجاء دور المجوس))، دار الجيل للطباعة، القاهرة ١٩٨١.

٤٩- الغزالي، الشيخ محمد، ((الدفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين))، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥.

٥٠- ((فرهنگ إسلامي وتعليمات ديني، ويژه أهل سنت)) ((الثقافة الإسلامية والتعاليم الدينية، خاص بأهل السنة)) للسنة الثانية الابتدائية، وزارت أموزش وپرورش جمهوري إسلامي إيران (وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، طهران.

٥١- ((فرهنگ إسلامي، ويژه أهل سنت)) (الثقافة الإسلامية، خاص بأهل السنة) للسنة الرابعة الابتدائية، وزارة آموزش وپرورش جمهوري إسلامي إيران (وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، طهران.

٥٢- ((فرهنگ إسلامي)) (الثقافة الإسلامية) للسنة الرابعة الابتدائية، وزارة آموزش وپرورش جمهوري إسلامي إيران (وزارة التربية والتعليم في الجمهورية الإسلامية في إيران)، طهران.

٥٣- الفوزان، الدكتور صالح بن فوزان، ((البدعة: تعريفها .. أنواعها .. أحكامها))، الرياض، ١٤١٢هـ.

٥٤- الفوزان، الدكتور صالح بن فوزان، ((التوحيد)) وزارة المعارف السعوية، الرياض، ١٤١١هـ.

٥٥- ((قدسية الحرمين الشريفين والتضامن الإسلامي))، وزارة الحج والأوقاف السعودية (مكتب الوزير)، ١٤٠٨هـ.

٥٦- القرضاوي، الدكتور يوسف، ((الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا))، مؤسسة الرسالة، بيروت - ١٩٨٠م.

٥٧- القصيمي، عبد الله، ((الصراع بين الإسلام والوثنية))، طبعة ١٩٨٢م.

٥٨- قنديل، عبد المنعم، ((إبرهة الجديد)) مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٧م، (طبع في مطابع المدينة المنورة).

٥٩- ((كودتاى نوجه)) (مؤامرة نوجه)، مؤسسة الدراسات والأبحاث السياسية، طهران، ١٩٨٩م.

٦٠- مال الله، محمد، ((الخميني وتزييف التاريخ))، ١٤٠٤هـ (بلا ناشر).

٦١- مال الله، محمد، ((الشيعة وتحريف القرآن))، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ١٩٨٩م.

٦٢- مرتضى العاملي، السيد جعفر، ((الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص)))، ط٢، دار الهادي ودار السيرة، وبيروت، ١٩٩٥م.

٦٣- مغنية، عبد الحسين (جمع وإعداد)، ((دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية))، دار الجواد، بيروت.

٦٤- مفتي زاده، الشيخ أحمد، ((آخر لقاء وآخر كلمة))، ترجمة: مسلم إيراني، (بلا ناشر وتاريخ).

٦٥- المودودي، الشيخ أبو الأعلى، ((القانون الإسلامي))، ترجمة: محمد عاصم الحداد، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٨٥م.

٦٦- موسوي، سيد علي، ((كودتا وضد كودتا)) (الانقلاب والانقلاب المضاد)، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طهران، ١٩٨١م.

٦٧- الموسوي، موسى، ((الشيعة والتصحيح .. الصراع بين الشيعة والتشيع))، لوس أنجلس، ١٩٨٨م.

٦٨- الموسوي، موسى، ((الصرخة الكبرى .. عقيدة الشيعة الإمامية في أصول الدين وفروعه في عهد الأئمة وبعدهم)) (بلا ناشر وتاريخ).

٦٩- الموسوي، موسى، ((يا شيعة العالم استيقضوا))، كولومبيا (بلا ناشر وتاريخ).

٧٠- المؤمن، علي، ((سنوات الجمر .. مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ - ١٩٨٦))، دار المسيرة لندن، ١٩٩٣م.

٧١- المؤمن، علي، ((المسألة الطائفية في الإسلام))، دار الحق، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٢- المؤمن، علي، ((قيادة آية الله الخامنئي .. الخلفيات والمباني))، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٩٩١م.

٧٣- منصوري، جواد، ((جنگ فرهنگي عليه انقلاب إسلامي)) (الحرب الثقافية ضد الثورة الإسلامية)، مؤسسة الطباعة والنشر في الحرم الرضوي، مشهد - ١٩٩٠م.

٧٤- النجار، محمود، ((الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج))، دار السمر للنشر والتوزيع، بيروت.

٧٥- ((نحو الوحدة الإسلامية))، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران - ١٤٠٣هـ.

٧٦- الندوي، الشيخ أبو الحسن علي، ((صورتان متضادتان))، المجمع الإسلامي العلمي (ندوة العلماء)، لكهنو بالهند، ١٩٨٥م.

٧٧- نزار، جعفر حسين، إيران في المخاض وتيار السياسة المضادة، دار التوجيه الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

٧٨- نزار، جعفر حسين، الخميني والثورة في الشعر العربي، دار الرأي العربي، بيروت، ١٩٨٤م.

٧٩- ((نصيحتي لكل شيعي))، ١٩٨٩ (بلا مؤلف وناشر).

٨٠- هاشمي، ناصر الدين، ((موقف السنة في إيران))، طباعة مصر (بلا ناشر وتاريخ).

٨١- هويدي، فهمي، ((إيران من الداخل))، ط٢، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

ثانياً ـ الدراسات والمقالات :

١- إبراهيم، الدكتور عز الدين وأحمد، صادق، اربعة أعوام على انتصار الثورة الإسلامية، بجلة الطليعة الإسلامية، العدد الثاني، شباط ١٩٨٣.

٢- إبراهيم، الدكتور عز الدين، الشيعة والسنة ضجة مفتعلة، بجلة النور (المقدسية)، العدد الأول، آب ١٩٨٢.

٣- أهل السنة في إيران، بجلة المجتمع، العدد ٦٣٣، ١٩٨٣/٨/١٦.

٤- أبو محمد، علاء، قضية الإسلام، والطائفية، صحيفة الناصرية، ١٩٨٤/١/٧.

٥- تأسيس المركز الإسلامي الكبير في غرب البلاد ونشاطه، ج١ و ٢، صحيفة كيهان، ٢ - ١٩٨٦/٧/٣.

٦- تبرائيان، الدكتور حسن، لقاء حول مشروع جامعة المذاهب الإسلامية، بجلة التوحيد، تشرين الأول ١٩٩٤.

٧- التسخيري، الشيخ محمد علي، لماذا المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران؟ بجلة التوحيد، العدد ٣١، ربيع أول - ربيع الثاني ١٤٠٨.

٨- التلمساني، عمر، جريدة كرسنت انترناشنال، ١٩٩٤/١٢/١٦.

٩- التلمساني، عمر، شيعة وسنة، بجلة الدعوة، العدد ١٠٥، يوليو (تموز) ١٩٩٥.

١٠- جريشة، علي، مجلة الأنصار، ١٩٨٢/١٢/١٠.

١١- الجناتي، الشيخ محمد إبراهيم، دور الزمان والمكان في الاجتهاد، ق١ و ٢، مجلة التوحيد، العددان ٧٢ و ٧٣، آب ١٩٩٤ وتشرين الثاني ١٩٩٤.

١٢- الخلخالي، الشيخ صادق، مذكرات، مجلة كيهان سال (كيهان السنوي) ١٣٦٤ هـ.ش (١٩٨٥).

١٣- دامني، المولوي حامد، لقاء، مجلة سروش للعالم العربي، العدد ٢٣ - ٢٤، ١٥ صفر ١٤٠٣هـ.

١٤- الشرقاوي، عبد الرحمن، جريدة الأهرام، ١٩٧٨/٨/٤.

١٥- الشناوي، الدكتور فهمي، لقاء، صحيفة كيهان العربي، ١٩٨٩/٣/٦.

١٦- الضيائي، الشيخ محمد حسن، أحوال العرب السنة في إيران (مقابلة)، مجلة المجتمع، العدد ٥٨٩، ١٩٨٢/١٠/٢.

١٧- صديقي، الدكتور كليم، حذار من وصف انتصارات الإسلام على الغرب بالشيعية، صحيفة الهلال الدولي، العدد ٥، ١ - ١٩٨٧/١٢/٥.

١٨- الطائفية ظاهرة اجتماعية أم سلاح سياسي؟، مجلة الشهيد، العدد ١٤٣، ١/٥/ ١٩٨٥.

١٩- الغزالي، زينب، لقاء، مجلة العالم، العدد ٥٨، مارس (آذار) ١٩٨٥.

٢٠- فضل الله، السيد محمد حسين، لقاء، مجلة الشراع، العدد ٣١٩، ١٩٨٦/٥/٢٦.

٢١- فضل الله، السيد محمد حسين، الوحدة الإسلامية في نطاق المشاعر العاطفية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ٦٨، ١٩٨٧/١٢/١٨.

٢٢- لفيف من شباب أهل السنة في إيران، استغاثة في إيران، مجلة الأنصار، العدد ١٠، ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٨٢.

٢٣- متى يطلق سراح المجاهد أحمد مفتي زاده؟، مجلة المجتمع، العدد ٦٣٥، ٣٠/٨/١٩٨٣.

٢٤- الدسوقي محمد، محمد، تصدير الخمينية، صحيفة ((المسلمون))، العدد ١٤٢، ٢٣/١٠/١٩٨٧.

٢٥- الدسوقي محمد، محمد، المحاصرة، ((صحيفة المسلمون))، العدد ١٤٣، ٣٠/١٠/١٩٨٧.

٢٦- النقشبندي، الشيخ عثمان، المجلة تحاور الشيخ النقشبندي، مجلة المجتمع، العدد ١٤٩ ١٤/١٢/١٩٨٢.

٢٧- هويدي، فهمي، فكرة الصراع العربي - الفارسي لا أصل لها في الحقيقة والتاريخ، صحيفة كيهان العربي، ١٨/ /١٩٨٩.

٢٨- الواقع السياسي وتكريس الطائفية في الأمة، مجلة الشهيد، العدد ١٤٢، ١٠/٤/١٩٨٥.

ثالثاً ـ أشرطة وبيانات :

١- ابن حميدان، خطاب مسجل على شريط كاسيت، ١٩٨٤، الظهران.

٢- حزب المساواة، رسالة مفتوحة في أعقاب حجز أحمد مفتي، سنندج.

٣- المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، النظام الداخلي، طهران.

٤- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، بيان رقم ٩٥، ٢٥/٥/١٩٨١، طهران.

الفهرس

الفصل الثالث

الغزو الطائفي من الخارج

الفصل الرابع

دعـــايـــة الغـــزو

الفصل الخامس

موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من المسألة الطائفية

الفصل السادس

التعددية المذهبية .. ومعالجات دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الفصل السابع

في مواجهة الغزو الطائفي: مواقف ومشاريع من الجمهورية الإسلامية

الفصل الثامن

في مواجهة الغزو الطائفي: مواقف من العالم الإسلامي